



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر الطور الثاني ل.م.د

في علم الاجتماع الحضري الموسومة بـ:

الأبعاد السوسولوجية للجريمة النسوية في الوسط الحضري

دراسة حالة لمدينة تيارت

تحت إشراف:

- د. بداوي سميرة

من إعداد الطلبة:

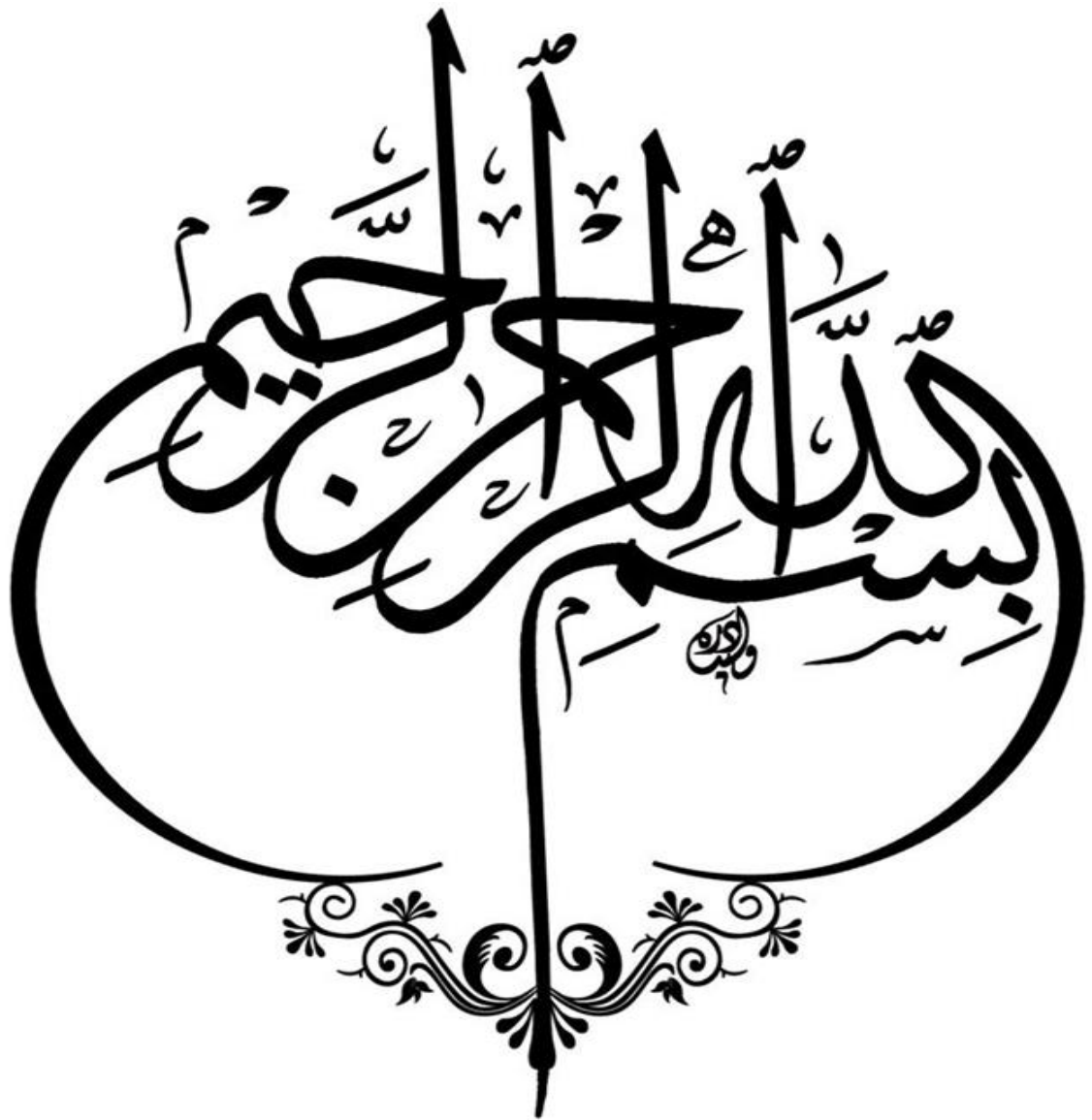
- بحري أمال

- رابح نجاة بحرية

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	الأستاذ (ة)
رئيسا	أستاذ محاضر أ	د. داود عمر
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر أ	د. بداوي سميرة
مناقشا	أستاذ محاضر أ	د. شيخ علي

السنة الجامعية : 2025/2024



شكر وعرفان

الشكر الجزيل والحمد الكثير لله العلي القدير الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل

المتواضع فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

نتقدم بخالص وأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة "بداوي سميرة"

على جميل صبرها وحسن تواضعها وعلى كل توجيهاتها ونصائحها القيمة لوضع هذا

العمل في صورته النهائية.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نقول لكل من قدم لنا نصيحة أو عوناً فلكم منا وافر الشكر

والعرفان.

إهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان مخفوفاً
بالتسهيلات لكنني فعلتها.

الحمد لله لله حبا وشكرا وامتنانا. الذي بفضلها أنا أنظر إلى حلما طال انتظاره وقد أصبح
واقعا أفخر به

إلى ملاكي طاهر وقوتي بعد الله داعمتي الأولى والأبدية "أمي" قرّة عيني أهديك هذا الإنجاز
الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود ممتة لأن الله قد اصطفاك لي من البشر اما يا خير
سند وعوض.

إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل ابي قدوتي في الحياة حفظه الله ورعاه. إلى
فخري واعتزازي إخوتي وإلى سندي ومسندي وضلعي الثابت زوجي مصباح دربي الذي وهج
حياتي.

شكرا لكم جميعا.

آمال

إهداء

الحمد لله على لذة الانجاز و الحمد لله عند البدء والختام.

وبشكل حب أهدي ثمرة تخرجي ونجاحي:

الى الذي زين اسمي بأجمل الالقاب، ودعمني بلا حدود واعطاني بلا مقابل،

من علمني ان النجاح كفاح وسلاحه العلم داعمي وسندي بعد الله فخري واعتزازي: **ابي الغالي**

الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها، واحتضنتني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها، الى القلب

الحانون سر قوتي وسمائي جنتي: **أمي الحبيبة**

الى من ساندني بكل حب واحد عن طريقي المصاعب ممهدا لي الطريق زارعا لي الثقة والاصرار بداخلي

واضاء دربي وطريقة في كل خطورة اخطيها: **زوجي العزيز**

الى من شددت عضدي بهم فكانوا ينابيع ارتوي منها الى خيرة ايامي وصفوتها الى قرة عيني: **اخوتي**

واخواتي

الى من افاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة اليكم عائلة زوجي

الى جميع من علموني وأرشدوني: **دكاترتي الاعزاء.**

نجاة

فهرس المحتويات

.....	الشكر
.....	الإهداء
.....	الفهرس
.....	قائمة الجداول
.....	قائمة الأشكال
144	الملخص:
أ.....	مقدمة:
	الفصل الأول:
	الاطار النظري للدراسة
4.....	1. الإشكالية:
4.....	2. الفرضيات:
4.....	3. أهداف الدراسة:
5.....	4. أسباب اختيار الموضوع:
6.....	5. أهمية الدراسة:
6.....	6. التحديد الإجرائي للمفاهيم:
7.....	7. الدراسات السابقة:
6.....	8. المقاربة النظرية:
	الفصل الثاني:
	"الجريمة في الوسط الحضري"
22	تمهيد:

22	المبحث الأول: ماهية الجريمة.....
24	المطلب الأول: مفهوم الجريمة.....
31	المطلب الثاني: أبعاد الجريمة.....
37	المطلب الثالث: أنواع الجرائم.....
38	أولاً: التصنيف القانوني للجرائم.....
38	حسب درجة الخطورة:.....
38	حسب طبيعة الجريمة:.....
38	حسب القصد الجنائي (الركن المعنوي):.....
38	حسب محل الجريمة (المصلحة المعتدى عليها):.....
39	ثانياً: التصنيف السوسيولوجي (الاجتماعي).....
40	المبحث الثاني: الوسط الحضري.....
40	المطلب الأول: مفهوم الوسط الحضري.....
41	المطلب الثاني: مفهوم التحضر.....
43	المطلب الثالث: مفهوم الحضرية.....
43	خلاصة الفصل:.....
	الفصل الثالث:

"الجريمة النسوية في الوسط الحضري"

46	تمهيد:.....
46	المبحث الأول: ماهية الجريمة النسوية.....
47	المطلب الأول: مفهوم الجريمة النسوية.....
50	المطلب الثاني: عوامل ارتكاب المرأة للجريمة.....
54	المطلب الثالث: اثار جرائم المرأة في الوسط الحضري.....
56	أثر عقوبة السجن اقتصاديًا على المرأة في الوسط الحضري:.....

أثر جريمة المرأة اقتصاديًا على الأسرة في الوسط الحضري:	58
أثر عقوبة السجن نفسيًا على الأسرة في الوسط الحضري:	59
المبحث الثاني: تحديات مكافحة الجريمة النسوية في الوسط الحضري في التشريع الجزائري.....	60
المطلب الأول: واقع الجريمة النسوية في الوسط الحضري الجزائري.....	61
المطلب الثاني: دور المؤسسات العقابية في مكافحة الجريمة النسوية.....	62
المطلب الثالث: الوقاية من الجريمة النسوية.....	65
أولاً: الوقاية الاجتماعية.....	66
ثانياً: الوقاية الموقفية.....	67
الاتجاه الأول: الوقاية الموقفية في الجريمة النسوية.....	67
الاتجاه الثاني: الوقاية عبر حماية الضحايا المحتملين.....	67
الاتجاه الثالث: التغييرات الاجتماعية الجذرية في الوقاية من الجريمة النسوية	68
خلاصة الفصل:	69

الفصل الرابع:

التحقق الميداني

تمهيد	88
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة	Erreur ! Signet non défini.
المطلب الأول: مجالات الدراسة.....	88
أولاً: المجال الجغرافي	88
ثانياً:المجال الزمني:	88
ثالثاً:المجال البشري:	89
المطلب الثاني: منهج الدراسة:	89

المطلب الثالث: ادوات إختبار الفرضيات:	89
المطلب الرابع: العينة وطريقة جمعها:	89
المبحث الثاني: عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة:	90
المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج:	90
المطلب الثاني: تفسير نتائج الدراسة حسب الفرضيات:	125
المطلب الثالث: النتائج العامة للدراسة:	129
الخاتمة:	133
قائمة المصادر والمراجع:	137
الملاحق	143

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	90
02	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	91
03	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	92
04	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية	94
05	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة	96
06	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الدخل الشهري	98
07	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى تأثير البيئة الأسرية على السلوك الإجرامي	100
08	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى طبيعة العلاقة مع الأسرة	102
09	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى التعرض للعنف الأسري	104
10	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى سوابق جنائية في الأسرة	105
11	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى الظروف الاقتصادية كسبب رئيسي للجريمة	107
12	يمثل توزيع أفراد العينة حسب مدى تأثير وسائل الإعلام في تعزيز السلوك الإجرامي	109
13	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير أنواع الجرائم النسوية	111
14	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى تعرض المبحوثين الى الجرائم النسوية	113
15	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية الأكثر ارتكاباً للجريمة	115
16	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الدافع المباشر للجريمة	117

119	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى تأثير الحياة الحضرية على الجريمة النسوية	17
121	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى التحديات التي تواجه المرأة الحضرية	18
124	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى تعزيز غياب الأمن الحضري على الجريمة	19

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يمثل دائرة نسبية لمتغير الجنس	90
02	يمثل أعمدة بيانية لمتغير العمر	91
03	يمثل أعمدة بيانية لمتغير المستوى التعليمي	93
04	يمثل أعمدة بيانية لمتغير الحالة الاجتماعية	95
05	يمثل أعمدة بيانية لمتغير المهنة	97
06	يمثل أعمدة بيانية لمتغير الدخل الشهري	99
07	يمثل دائرة نسبية حسب متغير مدى تأثير البيئة الأسرية على السلوك الإجرامي	101
08	يمثل أعمدة بيانية حسب متغير مدى طبيعة العلاقة مع الأسرة	103
09	يمثل دائرة نسبية حسب متغير مدى سوابق جنائية في الأسرة	106
10	يمثل دائرة نسبية حسب متغير مدى الظروف الاقتصادية كسبب رئيسي للجريمة	108
11	دائرة نسبية حسب متغير مدى تأثير وسائل الإعلام في تعزيز السلوك الإجرامي	110
12	يمثل أعمدة بيانية حسب متغير مدى أنواع الجرائم النسوية	112
13	الشكل رقم 14 دائرة نسبية حسب متغير مدى تعرض المبحوثين الى الجرائم النسوية	114
14	يمثل أعمدة بيانية حسب متغير الفئة العمرية الأكثر ارتكاباً للجريمة	116
15	أعمدة بيانية حسب متغير الدافع المباشر للجريمة	118
16	يمثل دائرة نسبية حسب متغير مدى تأثير الحياة الحضرية على الجريمة النسوية	120
17	يمثل أعمدة بيانية حسب متغير مدى التحديات التي تواجه المرأة الحضرية	123

125	يمثل دائرة نسبية حسب متغير مدى تعزيز غياب الأمن الحضري على الجريمة	18
-----	--	----

مقدمة

مقدمة:

تشهد المجتمعات الحضرية المعاصرة تحولات بنيوية عميقة تمس مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما أسفر عن بروز أنماط جديدة من السلوكيات والانحرافات، من بينها ظاهرة "الجريمة النسوية"، التي باتت تستقطب اهتمامًا متزايدًا من طرف الباحثين والمهتمين بقضايا الجريمة والانحراف. فبعد أن كانت الجريمة تُصنّف تقليديًا كظاهرة ذكورية بامتياز، بدأت الإحصائيات والمعاينات الميدانية تكشف عن تزايد واضح في انخراط النساء في السلوك الإجرامي، لا سيما في المدن الكبرى التي تشتد فيها مظاهر الهشاشة الاجتماعية والضغط الاقتصادي.

وتتعدد العوامل المؤدية إلى ارتكاب النساء للجرائم في الوسط الحضري، إذ تتداخل الأسباب الاقتصادية كال فقر والبطالة، مع عوامل اجتماعية ونفسية وثقافية، مثل التمييز والعنف الأسري، وغياب الدعم الاجتماعي. كما تتنوع أشكال الجرائم المرتكبة بين السرقة، الاحتيال، الاتجار بالمخدرات، وحتى المشاركة في الجريمة المنظمة. كل ذلك يجعل من الجريمة النسوية ظاهرة معقدة تستدعي تحليلًا دقيقًا في سياقها السوسيولوجي والقانوني. وفي ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الجريمة النسوية في الوسط الحضري، من خلال تحليل أبعادها وأسبابها وآثارها، مع التركيز على التحديات التي تواجه مكافحتها، لا سيما في السياق الجزائي، واستعراض جهود التشريع والسياسات الوقائية ذات الصلة.

ولكي يتم الوصول إلى الأهداف المنشودة وراء إجراء هذا البحث وفق المنهجية المعتمدة، وقد حاولنا دراسة الظاهرة من خلال التطرق إليها في أربع فصول. الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للدراسة ويتضمن: أسباب إختيار الموضوع، أهمية الدراسة وأهدافها وكذلك تحديد الإشكالية والفرضيات، كما قمنا بتحديد المفاهيم، وأخيرًا تناولنا الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.

ثم الفصل الثاني الذي تناولنا فيه موضوع الجريمة في الوسط الحضري حيث تطرقنا إلى لمحة حول مفهوم الجريمة، وأبعاد الجريمة وأنواعها، وكذلك تطرقنا إلى مفهوم الوسط الحضري بالإضافة إلى مفهوم الحضرية والتحضر.

وفي الفصل ما قبل الأخير وهو الفصل الثالث تناولنا فيه ماهية الجريمة النسوية في الوسط الحضري ويتضمن مفهوم الجريمة النسوية وكذا عوامل ارتكاب المرأة للجريمة إضافة إلى آثار جرائم المرأة في الوسط الحضري وتحديات مكافحة الجريمة النسوية في الوسط الحضري في التشريع الجزائري.

أما في الفصل الأخير وعنوانه الإطار الميداني للدراسة عالجا فيه مجالات الدراسة (الجغرافي، الزمني، البشري)، كما تم فيه تحديد عينة البحث والمنهج المطبق بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وأساليب التحليل الكمية والكيفية كما تم عرض وتحليل النتائج وتفسيرها حسب الفرضيات لتؤكد من مدى صدق الفرضيات والتساؤلات التي طرحت في هذه الدراسة، ولقد تمحور هذا الفصل في مجمله حول تحليل البيانات المتعلقة بأسئلة الإستمارة كما تم عرض أهم النتائج العامة للدراسة ومناقشتها وتحليلها في ضوء الفروض وكذا الدراسات السابقة بالإضافة إلى خاتمة.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

أولاً: إشكالية الدراسة

ثانياً: فرضيات الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

خامساً: أهمية الدراسة

سادساً: التحديد الإجرائي للمفاهيم

سابعاً: الدراسات السابقة

ثامناً: المقاربة النظرية

1. الإشكالية:

تشهد المجتمعات الحضرية المعاصرة تحولات عميقة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، ساهمت في بروز أنماط جديدة من السلوك الإجرامي، من بينها ما يُعرف بـ"الجريمة النسوية".
وُتعرّف الجريمة بأنها: "كل فعل أو امتناع عن فعل يُجرّمه القانون ويُعاقب عليه، لما فيه من مساس بحقوق الأفراد أو الجماعة أو تهديد للنظام العام"، وهي ظاهرة اجتماعية معقدة تتداخل فيها أبعاد متعددة نفسية، اجتماعية، اقتصادية وثقافية.

أما الجريمة النسوية، فهي تشير إلى مجمل الأفعال الإجرامية التي ترتكبها النساء، سواء كانت جرائم ضد الأشخاص أو الممتلكات أو النظام العام، وتُدرس في ضوء خصوصية السياق الاجتماعي والثقافي الذي تعيشه المرأة.

في المدن الكبرى، تتزايد هذه الظاهرة بشكل ملحوظ، حيث تواجه النساء تحديات متعددة مثل الفقر، البطالة، العنف الأسري، التهميش، وضغوط الحياة اليومية. وغالبًا ما تُدفع بعض النساء إلى الانخراط في سلوك إجرامي نتيجة هذه الظروف المركبة.

ورغم أن الدراسات حول الجريمة النسوية في الوسط الحضري بدأت تتسع في السنوات الأخيرة، إلا أن فهم الدوافع العميقة وراءها لا يزال بحاجة إلى المزيد من البحث، خاصة في ظل النظرة السائدة التي تعتبر الجريمة ظاهرة "ذكورية بامتياز"، مما أدى إلى تقليل الاهتمام بالجرائم التي ترتكبها النساء.

تتعدد العوامل المساهمة في هذه الظاهرة، حيث تتقاطع العوامل الاقتصادية (مثل الفقر والبطالة) مع العوامل الاجتماعية والثقافية (مثل العنف الأسري، التمييز، والحرمان من الحقوق)، ما يصعب تحديد العامل الحاسم في ارتكاب الجريمة.

ويزيد الأمر تعقيدًا الغياب النسبي لشبكات الدعم الاجتماعي، إذ إن النساء اللواتي يعشن في ظروف صعبة غالبًا ما يفتقرن إلى المساندة النفسية والاجتماعية اللازمة، مما يدفع البعض منهن إلى سلوك الجريمة كوسيلة للهروب من الواقع أو لتأمين سبل العيش.

أما أنواع الجرائم التي ترتكبها النساء في الوسط الحضري، فهي متنوعة وتشمل: السرقة، الاحتيال، الاعتداء، القتل، الاتجار غير المشروع، وحتى المشاركة في الجريمة المنظمة.

وقد أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى أن نسبة النساء المتورطات في جرائم اقتصادية واجتماعية قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، خاصة في الجرائم المرتبطة بالاحتيايل، المخدرات، وتجارة البشر. ووفق تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة¹،

لذا تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الجريمة النسوية، أبعادها، أسبابها، وآثارها في المجتمع الحضري، محاولةً فهم العوامل المركبة التي تقف خلف هذه الظاهرة المتصاعدة.

— وعليه نتساءل: كيف تؤثر الأبعاد السوسولوجية على الجريمة النسوية في الوسط الحضري؟ وماهي محددات إرتكاب الجريمة للنساء في الوسط الحضري؟

وكيف يؤثر الوسط الحضري على نمطية الجريمة النسوية؟ وما هي الأبعاد الاجتماعية التي تؤدي بالنساء للارتكاب الجريمة في الوسط الحضري؟

2. الفرضيات:

الفرضية العامة:

— تؤثر الأبعاد السوسولوجية على الجريمة النسوية في الوسط الحضري.

الفرضيات الفرعية:

- محددات إرتكاب الجريمة للنساء في الوسط الحضري
- تتأثر الجريمة النسوية في الوسط الحضري بالظروف الاجتماعية.
- يؤثر الوسط الحضري على نمطية الجريمة النسوية.

3. أهداف الدراسة:

- فهم أسباب الجريمة النسوية في الوسط الحضري.
- تحليل تأثير البيئة الحضرية على سلوك النساء الاجرامي.
- دراسة الأنماط المختلفة للجريمة النسوية في الوسط الحضري.
- التعرف على أنواع وانماط الجرائم التي ترتكبها النساء في الوسط الحضري.
- الوقوف على العوامل الاجتماعية التي ادت الى ارتكاب الجريمة النسوية في الوسط الحضري.

¹مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). (2020). Global Prison Trends. Retrieved from: <https://www.unodc.org> 19:21 2025/04/31

4. أسباب اختيار الموضوع:

1.4 الأسباب الذاتية:

- يمس الموضوع قضية من قضايا المرأة ومشكلتها التي تعتبر من اهتماماتي الشخصية.
- رغبت في فهم العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تدفع النساء الى ارتكاب الجرائم النسوية.

2.4- الأسباب موضوعية:

- معرفة العوامل المساهمة في اقبال المرأة على السلوك الاجرامي.
- التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة في الوسط الحضري.

5. اهمية الدراسة:

تحديد الاسباب والدوافع التي تدفع المرأة الى ارتكاب الجريمة خاصة في ظل الانتشار الواسع لهذه الظاهرة وارتفاع عدد النساء اللاتي يرتكبن الجرائم تعتبر هذه الدراسة محاولة لإبراز اهم العوامل و الدوافع التي تجعل المرأة مجرمة وكذلك محاولة لإثراء البحث العلمي خاصة في مجال اجرام النساء ومن هنا تأتي اهمية الدراسة كونها تقوم بتشخيص الاسباب الحقيقية لحدوث الجريمة لدى المرأة وقد تكون الدراسة انطلاقة لدراسات اخرى من باحثين في مجال البحوث الاجتماعية ويمكن للمهتمين و المختصين الاستفادة من نتائج الدراسة سواء في المؤسسات الاهلية او الحكومية لوضع الخطط الاستراتيجية اللازمة لمكافحة الجريمة النسوية.

6. التحديد الإجرائي للمفاهيم:

1.6 مفهوم الجريمة النسوية:

الجريمة النسوية هي الأفعال الجنائية التي ترتكبها النساء، وتُدرس في إطار خاص نظراً لاختلاف الدوافع الاجتماعية والنفسية المحيطة بها، كالعنف الأسري، التهميش، والتمييز. وتُبرز هذه المقاربة البُعد الجندي في فهم الجريمة بوصفها ناتجاً عن ظروف اجتماعية خاصة بالنساء.¹

2.6 التحديد السوسيولوجي للجريمة:

يُعرّف علم الاجتماع الجريمة بأنها سلوك منحرف يخالف القواعد والمعايير الاجتماعية، وينتج غالباً عن خلل في البناء الاجتماعي. ويرى دوركايم أن الجريمة ظاهرة طبيعية في كل مجتمع وتعكس وجود تنوع في القيم والمعايير.²

¹ عبد الفتاح دوما، المرأة والجريمة: مقارنة سوسيولوجية في الجريمة النسوية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص. 45.

² Émile Durkheim, The Rules of Sociological Method, Free Press, 1982, p. 98.

3.6 التحديد الاجتماعي للجريمة:

من الناحية الاجتماعية، تعتبر الجريمة مظهرًا من مظاهر الاضطراب في التفاعل الاجتماعي، وتنتج عن عوامل مثل الإقصاء، الفقر، أو سوء الاندماج داخل المجتمع.²

4.6 التحديد القانوني للجريمة:

قانونيًا، تُعرف الجريمة بأنها كل فعل أو امتناع عن فعل يجرّمه القانون ويُعاقب عليه، شريطة أن يكون منصوصًا عليه مسبقًا في نص قانوني واضح.³

5.6 التحديد السيكلولوجي للجريمة:

يرى علم النفس أن الجريمة قد تكون نتيجة اضطرابات في الشخصية، أو نتيجة عوامل نفسية مثل الحرمان، العدوان المكبوت، أو صدمات الطفولة. ويُركز هذا التحديد على الدوافع الفردية والسلوكيات المكتسبة:⁴

6.6 مفهوم الوسط الحضري:

الوسط الحضري هو البيئة الجغرافية التي تتميز بكثافة سكانية عالية، تنوع اجتماعي وثقافي، وتعقيدات اقتصادية وسياسية. ويُعد مسرحًا للتغيرات السريعة التي تؤثر على الأفراد، وقد تسهم في انتشار بعض السلوكيات المنحرفة.⁵

7.6 مفهوم المرأة:

المرأة هي الإنسان الأنثى البالغة، وتُعد أحد ركني الجنس البشري. تتميز المرأة بخصائص بيولوجية، نفسية واجتماعية تجعل لها أدوارًا خاصة ومتكاملة داخل المجتمع. وفي مختلف الثقافات، تُمنح المرأة مكانة اجتماعية تتفاوت حسب القيم والعادات السائدة، وقد كانت ولا تزال محورًا للعديد من النقاشات الفكرية والحقوقية المتعلقة بالمساواة، الأدوار الجنسانية، والعدالة الاجتماعية

ب. المفاهيم الإجرائية:

مفهوم الجريمة النسوية (مفهومًا إجرائيًا):

نقصد بالجريمة النسوية في هذه الدراسة: كل سلوك إجرامي تقوم به المرأة داخل الوسط الحضري، سواء أكان ماديًا أو معنويًا، ويخالف القانون ويُعاقب عليه، ويرتبط بعوامل اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية خاصة بالمرأة، مثل العنف الأسري، الفقر، أو التهميش الاجتماعي.

² سعيد صادق، علم الاجتماع الجنائي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2014، ص. 122.

³ علي عبد القادر القهوجي، الوجيز في شرح قانون العقوبات - القسم العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2010، ص. 35.

⁴ محمد النابلسي، علم النفس المرضي والعلاج النفسي، دار الفكر اللبناني، بيروت، 2004، ص. 210.

⁵ Henri Lefebvre, The Urban Revolution, University of Minnesota Press, 2003, p. 5.

التحديد السوسيولوجي للجريمة (مفهوماً إجرائياً):

يقصد بالتحديد السوسيولوجي للجريمة: السلوك المنحرف عن المعايير الاجتماعية السائدة، والذي يُعد نتيجة لاختلال في البناء أو النسق الاجتماعي، ويُفهم ضمن سياق المجتمع الذي تحدث فيه الجريمة.

التحديد الاجتماعي للجريمة (مفهوماً إجرائياً):

نقصد به: أن الجريمة انعكاس لحالة عدم التوازن في العلاقات الاجتماعية، وتظهر نتيجة التهميش، الفقر، أو الإقصاء من شبكات الدعم الاجتماعي، خصوصاً في البيئة الحضرية.

التحديد القانوني للجريمة (مفهوماً إجرائياً):

يُقصد به في الدراسة: كل فعل أو امتناع عن فعل يعاقب عليه القانون الجزائي وفقاً لنص قانوني صريح ومسبق، ويمس النظام العام أو الحقوق المحمية قانوناً.

التحديد السيكلولوجي للجريمة (مفهوماً إجرائياً):

يقصد به: أن الجريمة سلوك ناتج عن اضطرابات نفسية داخلية، أو عن تجارب حياتية مؤلمة، مثل الحرمان، العنف في الطفولة، أو الضغوط النفسية، وهو ما يؤثر على سلوك المرأة ويدفعها إلى الجنوح.

مفهوم الوسط الحضري (مفهوماً إجرائياً):

نقصد بالوسط الحضري: المجال الجغرافي والاجتماعي الذي يتميز بكثافة سكانية، وتنوع اجتماعي وثقافي واقتصادي، ويؤثر مباشرة على الأفراد وسلوكياتهم من خلال التفاعل المستمر بين الضغوط الحضرية ومطالب الحياة اليومية.

7. الدراسات السابقة:

أ الدراسات الجزائية:

الدراسة الأولى من اعداد الباحثة ياسمينه مزوار و مزوز بركو 2018 بعنوان بروفيل شخصية

المرأة المجرمة. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 06 ، رقم 04 ، ص 157 ¹

ركزت هذه الدراسة على واقع المرأة داخل المؤسسة العقابية، حيث سعت الباحثة إلى الإحاطة بالإطار النظري المرتبط بالموضوع، بينما اعتمد الجانب التطبيقي على منهجين: المنهج الوصفي في الشق الكمي، والمنهج

¹ <https://asjp.cerist.dz/en/article/101193> . 01/01/2025 – 18 :34

الإكلينيكي في الشق الكيفي. في الجانب الكمي، استخدم استبيان لقياس المظاهر المرضية لاضطرابات الشخصية، وطبق على عينة من 22 سجينة موزعة على مؤسستين عقابيتين. أما في الجانب الكيفي، فاستُخدمت أدوات المقابلة واختبار الرورشاخ على عينة من أربع نساء.

أظهرت نتائج الدراسة أن المرأة الجانحة تُظهر بروفيلًا نفسيًا مضطربًا، وتحديدًا اضطراب الشخصية السيكوباتية، إضافة إلى سمات نفسية كالعدوانية، القلق، والاكتئاب. وخلصت إلى أن هذا الخلل في البناء النفسي يعد من العوامل المؤدية إلى انخراط المرأة في السلوك الإجرامي.

التعليق على الدراسة:

تعتبر الدراسة أعلاه من الدراسات ذات أهمية بالغة في دراسات الجريمة النسوية، حيث عمدت الدراسة على تسليط الضوء على التغيير الذي حدث للمجتمع والأسرة الجزائرية وربطه بظهور الجريمة لدى المرأة.

أوجه التشابه والاختلاف:

التشابه:

- كلا الدراستين تناولتا الجريمة عند المرأة الجزائرية.
- المنهج الوصفي.

الاختلاف:

- العينة المدروسة.
- إشكالية الدراسة، نتائج الدراسة.

الاستفادة العلمية والعملية:

تمت الاستفادة من نتائج الدراسة على توقع الطالبين الخروج بنفس النتائج لأن كلا الدراستين تصبان في اتجاه واحد (المرأة المجرمة الجزائرية).

الدراسة الثانية: من اعداد الباحثة رزاق رزيقة. زرزوني جهيدة. 2023 بعنوان البنية الإجرامية للمرأة. مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد 08، رقم 01، ص 173¹

¹ <https://asjp.cerist.dz/en/article/222003> . 01/01/2025 – 18 :34

تناولت هذه الدراسة إشكالية الإجرام النسوي من زاوية تحليل النوع الاجتماعي، باعتباره جزءاً من فهم الإنسان الشامل، حيث يُنظر إلى سلوك المرأة ضمن منظومة من الترابط والتعدد. واعتمدت الدراسة على التحليل البنيوي كمدخل لفهم الديناميات المعقدة لسلوك المرأة المجرمة، انطلاقاً من أن البنية تمثل مفتاحاً موضوعياً عملت الدراسة على تفكيك مكونات البناء الأنثوي من خلال تتبع التحولات البيولوجية والتغيرات الاجتماعية التي تمر بها المرأة عبر مراحل حياتها، حيث يقترن الأصل البيولوجي للأنتى بتغيرات في الأداء الوظيفي لشخصيتها، وهو ما يعكس المستوى النسقي.

كما حللت الدراسة التفاعل بين العوامل الذاتية (البنى الذاتية) والعوامل الموضوعية (البنى الاجتماعية والثقافية)، موضحة أن الاستعداد الإجرامي يتولد من البنى الذاتية، بينما تسهم الظروف الخارجية في تحويل هذا الاستعداد إلى فعل إجرامي فعلي، وهو ما يشكل المستوى البنائي. وخلصت الدراسة إلى أن الفعل الإجرامي لدى المرأة ينتج عن تقاطع الطبيعة (البيولوجيا) والثقافة (الاجتماع)، مما يُبرز أهمية فهم بنية الإجرام النسوي ضمن سياق مزدوج: ذاتي وموضوعي.

التعليق على الدراسة:

تُعَدُّ هذه الدراسة من البحوث المهمة في ميدان الجريمة النسوية، إذ سلطت الضوء على التحولات التي طرأت على المجتمع والأسرة الجزائرية، وربطت تلك التغيرات بظهور السلوك الإجرامي لدى المرأة. فقد بيّنت كيف أن التحول في الأدوار الاجتماعية، وتغير منظومة القيم، والتفكك الأسري، ساهم في خلق بيئة خصبة لانحراف المرأة في الجريمة، ما يجعل من هذه الدراسة مرجعاً مهماً لفهم الجريمة النسوية في سياقها الاجتماعي والثقافي المتغير.

أوجه التشابه والاختلاف:

التشابه:

- كلا الدراستين تناولتا الجريمة عند المرأة الجزائرية.

الاختلاف:

- العينة المدروسة.
- إشكالية الدراسة، نتائج الدراسة.

الإستفادة العلمية والعملية:

تمت الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في دعم توقعات الباحثين بإمكانية التوصل إلى نتائج مماثلة، نظراً لتقاطع موضوع الدراستين حول المرأة المجرمة في المجتمع الجزائري. فكلتا البحثين يتناولان الظاهرة من زاوية سوسيولوجية ونفسية مشتركة، ويعكسان السياق الاجتماعي والثقافي ذاته، ما يعزز من فرضية التماثل في النتائج والتحليلات حول دوافع وأبعاد الإجرام النسوي في الجزائر.

ب الدراسات العربية:

الدراسة الأولى دراسة وفاء محمد علي محمد: 2022 الابعاد الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب جرائم النساء - دراسة ميدانية في محافظة سوهاج- مجلة كلية التربية- جامعة عين شمس، العدد 28، الجزء الأول، ص 455.¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم وأنواع الجرائم التي ارتكبتها النساء في محافظة سوهاج خلال عام 2019، إضافة إلى تحليل الخصائص الاجتماعية والشخصية لعينة الدراسة، ومدى ارتباط تلك الخصائص بميل النساء نحو السلوك الإجرامي. كما سعت إلى الوقوف على العوامل الاجتماعية (كالأسرة، السكن، جماعة الأصدقاء) والاقتصادية التي تسهم في انحراف المرأة وارتكابها للجريمة.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي، باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي الشامل، ودرست 36 حالة إجرامية. كما استخدمت الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، إلى جانب المقابلة والملاحظة بالمشاركة. وقد كشفت النتائج أن الفئة العمرية الأكثر ارتكاباً للجريمة تتراوح بين 20 و 40 سنة، وأظهرت الدراسة أن التفكك الأسري يمثل عاملاً رئيسياً في انحراف المرأة، حيث كان الطلاق في مقدمة الأسباب، يليه المرض المزمن، ثم انشغال الوالدين بالعمل، كما بينت ضعف الروابط الأسرية وانعدام التماسك داخل الأسرة..

التعليق على الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية بالغة لأنها سلطت الضوء على جرائم النساء والعوامل الاجتماعية المرتبطة بها وكذلك التطرق إلى أنماط الجريمة عند المرأة السعودية والدوافع الاجتماعية التي تؤدي بها لارتكاب هذه الجريمة. أوجه الاختلاف والتشابه:

الاختلاف: تختلف الدراستان من ناحية المجتمع والعينة المدروسة والمنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة.

¹ https://jfehls.journals.ekb.eg/article_239908_d7b22c58579cb5767bf4473eb0e00c87.pdf . 01/01/2025 -

التشابه: كلا الدراستين تناولتا ظاهرة جرائم المرأة في المجتمع.

الاستفادة العلمية والعملية:

تمت الاستفادة العلمية والعملية من دراسة في دراسة الجرائم النسوية من عدة نواحي:

تعميق الفهم للجريمة النسوية وأنماطها ودوافعها الاجتماعية.

الناحية النظرية: استفادة الدراسة الحالية من الجوانب النظرية المتعلقة بجرائم النساء والنظريات المفسرة لها.

الناحية المنهجية: تمت الاستفادة هذه الدراسة في بناء المنهج الوصفي الذي يعتمد على الإحصائيات لجرائم

النساء من خلال الجرائد الوطنية.

كما تمت الاستفادة من النتائج المتوصل إليها وذلك بمعرفة العوامل الاجتماعية التي تدفع المرأة لارتكاب الجريمة.

الدراسة الثانية: دراسة نازك الشناق 2013 : أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية على أنماط

الجرائم لدى النزليات في مركز صلاح وتأهيل النساء في الجريدة – المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة

اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 10 العدد 1، 2013 ص 265.¹

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير الخصائص الاقتصادية والاجتماعية على أنماط الجرائم المرتكبة

من طرف النزليات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجريدة بالمملكة الأردنية الهاشمية، من خلال عينة مكونة

من 160 نزيلة، حيث اعتمدت الباحثة على المقابلات المباشرة والاستبيان كأدوات لجمع البيانات، واستخدم

البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل النتائج.

وقد أظهرت الدراسة أن الجرائم الأخلاقية (كالزنا والدعارة) كانت الأكثر شيوعاً بين النزليات، كما كشفت

النتائج عن وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين نوع الجريمة وعدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، من

بينها: المستوى التعليمي، حيث تبين أن النزليات ذوات التعليم الثانوي أكثر تورطاً في جرائم كالقتل والزنا؛ والعمر،

حيث كانت الفئة العمرية من 20 إلى 29 سنة الأكثر تورطاً في جرائم القتل، والسرقه، والزنا؛ بالإضافة إلى وجود

علاقة بين الحالة الاجتماعية (خاصة المتزوجات) وبعض الجرائم كالسرقه والنشل، كما تبين أن الخلافات الأسرية،

وعدد أفراد الأسرة، ومهنة الأم (ربة بيت)، ومكان الإقامة (المدينة)، والوضع الاقتصادي المتدني، كلها عوامل

تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في دفع المرأة نحو الجريمة. وتشير هذه النتائج إلى الطابع المركب والمتداخل

للعوامل المؤدية إلى الإجرام النسوي، وهو ما يستوجب مقاربات شمولية لفهمه ومعالجته.

¹ <https://aauja.yu.edu.jo/images/docs/v10n1a/v10n1ar9.pdf> . 01/01/2025 – 18 :34

التعليق على الدراسة:

دراسة نازك الشناق من الدراسات التي سلطت الضوء على جريمة المرأة في المجتمع الأردني.

أوجه الاختلاف والتشابه:

الاختلاف:

- تختلف الدراسة الحالية عن دراسة في حجم العينة، والأهداف والتساؤلات التي تسعى الدراسة تحقيقها.
- الموضوع، الأهداف.

التشابه:

- كلا الدراستين تناولتا موضوع جرائم المرأة.
- استخدم البرنامج الإحصائي **SPSS** لتحليل النتائج.

الاستفادة العلمية والعملية:

تمت الاستفادة العلمية والعملية من هذه الدراسة في الجوانب التالية:

النظرية: استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة من الجوانب النظرية المتعلقة للجريمة من حيث المفهوم وأنماط الجريمة النسوية.

المنهجية: تمت الاستفادة من الجوانب المنهجية في بناء المنهج للدراسة الحالية وفي تحديد العينة ومجتمع الدراسة.

ج. الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى دراسة محمد ج. إسلام، سوبروتا بانارجي، نورجهان خاتون 2014 : نظريات الإجرام النسوي: تحليل في علم الإجرام Theories of Female Criminality: A criminological analysis - المجلة الدولية لعلم الإجرام والنظرية السوسولوجية، المجلد 7، العدد 1، ديسمبر 2014، الصفحات 1-8.¹

تُعد الجريمة النسوية من الظواهر البارزة في وسائل الإعلام الشعبية وكذلك في الخطاب الأكاديمي المعاصر في مجالات مثل علم الاجتماع، علم الإجرام، علم النفس، والأنثروبولوجيا. إن التحولات التي طرأت على أدوار النساء في ظل النظام الرأسمالي دفعت بالكثير منهن إلى الانخراط في الجرائم العنيفة وجرائم الممتلكات. تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة النظريات الأساسية المفسرة للجريمة النسوية، مثل: نظرية التذكير، نظرية الفرصة، نظرية التهميش، ونظرية الفروسية. كما يحاول المؤلفون تسليط الضوء على مدى قبول وصلاحيّة هذه النظريات في تفسير السلوك الإجرامي لدى النساء. وتعتمد هذه الدراسة أساسًا على مصادر ثانوية، تشمل مقالات علمية، كتب، تقارير بحثية، ووثائق حكومية. ومن بين هذه النظريات، تبرز نظرية التهميش كأكثرها ملاءمة وأهمية لتحليل أسباب الجريمة النسوية في مجتمعات العالم الثالث المعاصرة. أما نظريتا التذكير والفرصة، فتبدو صلاحيتهما محدودة أو جزئية عند محاولة تفسير السلوك الإجرامي للنساء في بلدان العالم الأول. التعليق على الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة إذ سلطت الضوء على طبيعة الجريمة النسوية ومحاولة معرفة أنماطها ودوافعها وعلاقتها بالفقر كعامل أساسي لحدوثها. أوجه الشبه والاختلاف:

التشابه: تتشابه الدراستين في النواحي التالية:

— التطرق لموضوع الجريمة النسوية.

¹file:///C:/Users/pc/Downloads/admin,+Islam,+Banarjee,+Khatun+PDF+2+revised.pdf 01/01/2025 – 18 :34

الاختلاف:

– مراجعة النظريات الأساسية المفسرة للجريمة النسوية.

الاستفادة العلمية والعملية:

تمت الاستفادة من هذه الدراسة في:

– معرفة أنماط الجريمة المرتكبة من قبل المرأة وكذلك الدوافع التي تؤدي بها إلى ارتكابها.

– ومن الناحية النظرية تم معرفة النظريات المفسرة لجريمة المرأة.

الدراسة الثانية دراسة Jennifer E Copp: 2020 عن الفتيات والنساء: مسألة الأسباب

العامة مقابل الأسباب الخاصة بالنوع الاجتماعي Girls' and Women's Violence: The

1. Question of General Versus Uniquely Gendered Causes

تتناول هذه الدراسة المتعلقة بالعنف لدى الفتيات والنساء، مع التركيز على الدراسات التي تغذي

النقاشات المستمرة حول ما إذا كانت هناك حاجة إلى تفسيرات خاصة بالجنس لفهم هذه السلوكيات.

تركز المراجعة على العمليات والتأثيرات الاجتماعية القابلة للتغيير، وتستعرض الدراسات التي تناولت

مصادر الخطر المرتبطة بالحي السكني، والأسرة، والأصدقاء. كما تتطرق إلى الأبحاث الحديثة التي تبحث في العوامل

المؤدية إلى نوع محدد من العنف، وهو العنف بين الشريكين، حيث تظهر البيانات أن معدلات الاعتراف بارتكاب

هذا العنف متقاربة بين الجنسين، إلا أن العواقب تميل إلى أن تكون أكثر حدة بالنسبة للنساء الضحايا.

تعتمد المراجعة على نتائج مستخلصة من تحليلات استبائية واسعة النطاق، إلى جانب دراسات نوعية

تركز على فهم الدوافع والمعاني المرتبطة بهذه السلوكيات.

وتشير النتائج إلى وجود تقاطعات مهمة بين الجنسين، بالإضافة إلى بعض الفروقات النوعية، مما يدعم

نظريات التعلم والتقاطع، ويكشف عن مجالات بحثية واعدة لمزيد من الدراسة المستقبلية.

التعليق على الدراسة:

الدراسة لها أهمية كبيرة إذ تعتبر من الدراسات الأولى التي فتحت مجال أمام البحث في جرائم النساء وذلك

بتبسيطها الضوء على هذه الظاهرة والعلاقة السلبية بينها وبين التحرر.

¹ <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC6837167/> 01/01/2025 – 18:34

أوجه الاختلاف وتشابه:

الاختلاف: اختلفت هذه الدراسة عن دراسة جينفر من حيث الموضوع تتناوله زمانا ومكانا، وجاء الاختلاف كذلك من حيث تناولها للجريمة وربطها بعامل واحد وهو التحرر.

التشابه: يوجد تشابه بين الدراستين لكونها تناولتا موضوع الجريمة النسوية.

8. المقاربة النظرية:

1.8. النظرية الإيكولوجية (مدرسة شيكاغو):

تُعد النظرية الإيكولوجية إحدى أبرز الإسهامات السوسيولوجية في فهم الجريمة، وقد نشأت في سياق تطور علم الاجتماع الحضري في جامعة شيكاغو خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، بفضل أعمال رواد مثل روبرت بارك، إرنست برجس، وكليفورد شاو وهنري ماكاي. استند هؤلاء الباحثون إلى استعارة مفاهيم من علم البيئة الطبيعية (مثل التنافس، الغزو، والتعاقب البيئي) لتفسير الظواهر الاجتماعية في المدن، خاصة الجريمة والانحراف.¹

المبادئ الأساسية للنظرية :

البيئة الحضرية كمحدد للسلوك: ترى النظرية أن المدينة ليست مجرد تجمع عمراني، بل كيان حي تتفاعل فيه الجماعات بشكل ديناميكي. وتُفهم السلوكيات - بما فيها الجريمة - بوصفها استجابات للظروف البيئية والاجتماعية.

2. التفاوت المكاني والاجتماعي : خلصت أبحاث مدرسة شيكاغو إلى أن معدلات الجريمة والانحراف ترتفع بشكل ملحوظ في مناطق حضرية معينة تُعرف بـ "مناطق الانتقال"، وهي الأحياء الفقيرة القريبة من مركز المدينة، والتي تشهد معدلات مرتفعة من الفقر، الهجرة، التحرك السكاني، وتفكك الروابط الاجتماعية.

3. تفكك التنظيم الاجتماعي : يفسر شاو وماكاي الجريمة بضعف قدرة المجتمع المحلي (الحي أو الحارة) على تنظيم نفسه ومراقبة سلوك أفراده، بسبب انخيار مؤسسات الضبط غير الرسمية مثل الأسرة، المدرسة، والدين. وهذا ما يُعرف بـ "تفكك التنظيم الاجتماعي"، الذي يؤدي إلى غياب الضوابط الاجتماعية، ويُساهم في تشكيل ثقافة فرعية منحرفة.

1 Shaw, C. R., & McKay, H. D. Juvenile Delinquency and Urban Areas. University of Chicago Press. 1942, p45

تطبيق النظرية على الجريمة النسوية في السياق الحضري :

رغم أن النظرية الإيكولوجية لم تُطوّر خصيصاً لفهم الجريمة لدى النساء، إلا أن مقاربتها المكانية والاجتماعية تقدم إطاراً ملائماً لتحليل العوامل البنيوية التي قد تدفع النساء، خاصة في الأوساط الحضرية الهشة، نحو الجريمة .

الضغوط الهيكلية في المناطق الحضرية المهمشة: النساء المقيمت في الأحياء الفقيرة أو العشوائية غالباً ما يُواجهن أشكالاً متعددة من الإقصاء والتهميش، مثل :

- الفقر المدقع وغياب فرص العمل .¹
- ضعف مؤسسات الرعاية والدعم الاجتماعي .
- العنف الأسري والتحرش في الفضاء العام .
- العزلة الاجتماعية وانعدام الأمان .

تؤدي هذه العوامل إلى شعور بالحرمان النسبي، مما قد يدفع بعض النساء إلى البحث عن استراتيجيات بديلة للبقاء، تشمل الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي أو حتى في أنشطة غير قانونية (كالسرقة، التهريب، تجارة المخدرات، الدعارة القسرية) .

غياب الروابط الاجتماعية وقوة الشبكات الإجرامية : في البيئات التي تنعدم فيها شبكات الدعم التقليدية (كالأسرة أو الجوار الآمن)، قد تنجذب النساء - خصوصاً الشابات - إلى مجموعات غير رسمية توفر لهن الانتماء والدعم، حتى وإن كانت هذه المجموعات منخرطة في سلوك منحرف. وهنا تلعب الشبكات الإجرامية دوراً بديلاً عن الروابط الاجتماعية التقليدية، وتُسهل عملية "التجنيد الاجتماعي" داخل الجريمة .

تباين الأدوار الاجتماعية وتأنيث الفقر : ترتبط الجريمة النسوية، حسب هذا التصور، بتأنيث الفقر، أي بكون النساء أكثر عرضة للهشاشة الاقتصادية بسبب :

- مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة .
- ضعف التمكين الاقتصادي .
- التمييز في سوق العمل .

وهذا ما يُفسر أحياناً لجوء النساء إلى جرائم اقتصادية (كالسرقة أو الاحتيال) أكثر من الجرائم العنيفة .

1 Shaw, C. R., & McKay, H. D. Juvenile Delinquency and Urban Areas. University of Chicago Press. 1942 , p 48

تُبرز النظرية الإيكولوجية أهمية السياق المكاني والاجتماعي في فهم الجريمة، وتُوفر أساساً لفهم الجريمة النسوية ضمن البنى الحضرية المهشة. فهي تؤكد أن سلوك النساء لا يُفهم فقط من خلال الخصائص الفردية أو البيولوجية، بل في ضوء الظروف البنيوية التي تُنتج الضغوط، وتُضعف الضوابط، وتُعيد تشكيل الروابط الاجتماعية .

من هنا، فإن مقارنة الجريمة النسوية من خلال هذه النظرية تسمح بتجاوز التصورات الاختزالية، والاقتراب من تحليل أكثر تركيبيًا يأخذ بعين الاعتبار تفاعل الجندر، الطبقة، والمكان في إنتاج السلوك الإجرامي

2.8 النظرية الاجتماعية (نظرية الصراع أو التفاعل الرمزي):

تؤكد النظريات الاجتماعية، وخاصة نظرية الصراع الاجتماعي، أن الجريمة تنجم عن التفاوتات الطبقية والتمييز الاجتماعي، حيث تكون الجريمة نتيجة لصراعات القوى بين الطبقات والفئات المهمشة في المجتمع. أما نظرية التفاعل الرمزي، فتعتبر أن الانحراف يُتعلم من خلال التفاعل مع الآخرين، خاصة في الأوساط التي تبرر السلوك الإجرامي¹

التطبيق على الجريمة النسوية:

تُظهر هذه النظريات كيف أن النساء، وخصوصاً في الأوساط الفقيرة أو المهمشة، يتعلمن سلوك الجريمة من خلال التفاعل مع محيطهن. كما أن الصراع ضد الهيمنة الذكورية والتمييز قد يدفع بعض النساء لارتكاب جرائم كرد فعل على الظلم الاجتماعي².

تُمثل النظريات الاجتماعية أحد المحاور التفسيرية الأساسية في علم الاجتماع الجنائي، إذ لا تركز على الأفراد كحالات منعزلة، بل تنظر إلى الجريمة والانحراف بوصفهما نتاجاً لعلاقات القوة، وأنماط التفاعل، والسياقات الاجتماعية الأوسع. ومن بين أبرز هذه النظريات:

أولاً: نظرية الصراع الاجتماعي (Conflict Theory)

المفهوم العام: تعود جذور هذه النظرية إلى الفكر الماركسي، حيث تُفهم الجريمة على أنها انعكاس للصراعات الطبقية وعدم العدالة الاجتماعية. يرى مفكرو هذا الاتجاه — مثل كارل ماركس، وريموند ميليس، وريتشارد كوين — أن القوانين وُضعت من قبل الطبقات الحاكمة للحفاظ على مصالحها، بينما يُجرّم السلوك المنبثق من الفئات الفقيرة أو المهمشة³.

1 Lemert, E. M. (). Social Pathology. McGraw-Hill. 1951, p 71

2 Becker, H. (). Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance. Free Press. 1963, p 48

3 Lemert, E. M. (). Social Pathology. McGraw-Hill. 1951, p 75

أهم فرضيات النظرية:

- القانون ليس محايداً، بل يُستخدم كأداة للهيمنة الطبقية والسيطرة الاجتماعية.
- الجريمة شكل من أشكال المقاومة ضد القمع الاقتصادي والاجتماعي.
- الفقر والتمييز يدفعان الأفراد إلى الجريمة نتيجة غياب فرص عادلة للحراك والاندماج.¹

تطبيق النظرية على الجريمة النسوية:

- تُفسر انخراط النساء في الجريمة بوصفه نتيجة مباشرة للتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، حيث تعاني النساء من "الهيمنة المزدوجة" (الطبقية والذكورية).
- ترتبط بعض الجرائم النسوية – مثل السرقة أو الاتجار غير المشروع – بمحاولات النساء لتحقيق الحد الأدنى من الاستقلال الاقتصادي أو حماية أسرهن في ظل غياب الدعم المؤسسي.
- في بعض الحالات، تُرتكب الجريمة كرد فعل رمزي أو فعلي ضد السلطة الأبوية أو العنف الأسري، مما يجعل من الجريمة أداة احتجاج على القهر الاجتماعي.²

ثانياً: نظرية التفاعل الرمزي:

1. **المفهوم العام:** تُركز هذه النظرية، التي نشأت في السياق الأمريكي من خلال أعمال جورج هربرت ميد، وهوارد بيبكر، وإدوين ساذرلاند، على الكيفية التي يتعلم بها الأفراد السلوك الإجرامي من خلال التفاعل الاجتماعي. الجريمة ليست فعلاً بيولوجياً أو فردياً معزولاً، بل تُبنى وتُعاد إنتاجها داخل الشبكات الاجتماعية عبر عمليات التسمية والتعلم والتبرير.

2. أهم مفاهيم النظرية:

- **الانحراف يُتعلم:** كما في نظرية "الجمعيات التفاضلية" لساذرلاند، حيث يتعلم الفرد الجريمة من خلال تفاعله مع أشخاص يحملون قيماً منحرفة.
- **وسم الفرد بالانحراف (Labeling):** كما لدى بيبكر، حيث تُسهم مؤسسات المجتمع في "تصنيف" الأفراد كمنحرفين، مما يدفعهم إلى إعادة إنتاج هذا الدور.
- **بناء الهوية المنحرفة من خلال ردود فعل الآخرين.**

1 Becker, H. Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance. Free Press. . 1963, p 48

2 Lemert, E. M. Social Pathology. McGraw-Hill. 1951, p 75

تطبيق النظرية على الجريمة النسوية:

- تُظهر هذه النظرية أن النساء لا يولدن مجرمات، بل يُصبحن كذلك عبر علاقات التفاعل مع أقران أو شركاء أو شبكات اجتماعية تتبنى قيمًا إجرامية.
- في البيئات الحضرية الهشة، تتفاعل الفتيات مع نماذج نسائية منخرطة في الاقتصاد الموازي أو الأنشطة الإجرامية، فيتعلمن أنماطًا سلوكية جديدة.
- عمليات "الوسم الاجتماعي" (كالوصم الأخلاقي للنساء المنحرفات) تؤدي إلى تكوين هوية اجتماعية منحرفة تعيد إنتاج الانحراف بدل إصلاحه.

مقاربة تكاملية للجريمة النسوية:

- عند الجمع بين نظريتي الصراع والتفاعل الرمزي، تتضح صورة مركبة للجريمة النسوية:
- فهي من جهة نتاج لصراع بنيوي بين النساء والسلطة الاجتماعية/الاقتصادية/الذكورية.
 - ومن جهة أخرى، تُبنى سلوكياتها وتُستبطن داخل علاقات اجتماعية يومية تُشرعن الانحراف وتُبزّره أو تُشجعه.¹

تُسهّم النظريات الاجتماعية، من خلال منظور الصراع والتفاعل الرمزي، في كشف الطابع غير المحايد للجريمة، وإبراز كيف يُعاد إنتاج السلوك الإجرامي داخل أنظمة اجتماعية تميز ضد النساء، خاصة في السياقات الفقيرة والمهمشة.

وتُعد هذه النظريات أدوات تحليلية قوية لفهم دوافع النساء للانخراط في الجريمة، بعيدًا عن التفسيرات البيولوجية أو الأخلاقية الضيقة، وتؤكد الحاجة إلى تدخلات اجتماعية وهيكلية لمعالجة الجذور العميقة للظاهرة.

1 Lemert, E. M. (). Social Pathology. McGraw-Hill. 1951, p 58

الفصل الثاني

"الجريمة في الوسط الحضري"

تمهيد:

المبحث الأول: ماهية الجريمة

المطلب الأول: مفهوم الجريمة.

المطلب الثاني: أبعاد الجريمة.

المطلب الثالث: أنواع الجرائم.

المبحث الثاني: الوسط الحضري.

المطلب الأول: مفهوم الوسط الحضري

المطلب الثاني: مفهوم التحضر.

المطلب الثالث: مفهوم الحضرية.

خلاصة الفصل

تمهيد:

تُعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية التي تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، حيث تشكل تحدياً كبيراً للمجتمعات في مختلف أنحاء العالم. على الرغم من أن مفهوم الجريمة قديم ويعود إلى مراحل مبكرة في تاريخ الإنسان، فإن تطورها يتوازى مع التغيرات التي تشهدها المجتمعات في مختلف المجالات. ففي كل مجتمع، تُعتبر الجريمة مؤشراً على وجود خلل أو توازن غير سليم بين الأفراد والمجموعة، مما يستدعي دراستها من جوانب متعددة لتحديد أسبابها وآثارها.

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى دراسة مفهوم الجريمة وأبعادها، حيث سيتم في المطلب الأول تحديد ماهية الجريمة من منظور قانوني واجتماعي. ثم سيتم في المطلب الثاني التعمق في أبعاد الجريمة المختلفة، مع التركيز على العوامل التي تؤثر في ظهورها وانتشارها. وفي المطلب الثالث، سيتم تصنيف الجرائم إلى أنواع مختلفة وفقاً للمعايير القانونية والاجتماعية.

إلى جانب ذلك، يتضمن هذا الفصل أيضاً دراسة الوسط الحضري كبيئة حاضنة للجريمة. حيث سيتم في المبحث الثاني تعريف الوسط الحضري، وتوضيح العلاقة بين الجريمة والتحضر، بالإضافة إلى مناقشة مفهوم الحضرة وما يرتبط بها من تحولات اجتماعية واقتصادية قد تؤثر في تشكيل الأنماط الإجرامية في المدن. من خلال هذه الدراسة المتكاملة، يسعى الفصل إلى تقديم رؤية واضحة وشاملة حول الجريمة في المجتمع الحضري، بالإضافة إلى تسليط الضوء على العوامل التي تساهم في ظهور الجريمة داخل هذه البيئة.

المبحث الأول: ماهية الجريمة.

يرتبط تاريخ الجريمة ارتباطاً وثيقاً بتاريخ الوجود الإنساني، ويُستدل على قدمها بقصة قابيل وهابيل، التي تُعد من أوائل صور الجريمة في الروايات الدينية والتاريخية. وقد تعددت التفسيرات حول أسباب السلوك الإجرامي ودوافعه، وانقسم الباحثون بين من يرون أن الجريمة سلوك متأصل في الطبيعة البشرية وموروث بيولوجي، وبين من يعتبرونها سلوكاً مكتسباً يتشكل نتيجة لعوامل خارجية. ويمثل الاتجاه الأول التيار الذي قاده العالم الإيطالي سيزار لومبروزو، الذي ربط بين الجريمة والخصائص الجسمانية والبيولوجية للإنسان، بينما يعارضه اتجاه آخر يركز على تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية في تشكيل السلوك الإجرامي.

ورغم ترجيح الاتجاه الثاني الذي يُعلي من شأن العوامل البيئية والنفسية، إلا أنه لا يمكن إغفال بعض الأطروحات التي قدمها التيار الأول، ما يستدعي مقارنة متوازنة عند دراسة الجريمة. ووفقاً لقاموس علم النفس، يُعرف السلوك الإجرامي بأنه مجموعة من الميول القوية التي تتعارض مع القوانين والأعراف الاجتماعية. وتتميز شخصية الجاني أو الجاني غالباً بالانطواء، واللامبالاة العاطفية، والنزعة العدوانية، والأنانية، فضلاً عن الميل إلى الانحراف الأخلاقي، وضعف البصيرة، وسهولة اللجوء إلى اختلاق مبررات سلوكية لتبرير أفعاله

الجريمة هي: "يُعد الخروج عن المبادئ والقواعد السلوكية التي يضعها المجتمع لأفراده من الظواهر الاجتماعية الراسخة، والتي رافقت المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور. وقد شكّل هذا الانحراف عن المعايير الاجتماعية تحدياً مستمراً واجهته الإنسانية عبر الأجيال¹.

ولا يُنظر إلى هذا السلوك بوصفه فعلاً فردياً بحتاً، بل هو سلوك نسبي يتأثر بعدة عوامل، منها الإطار الزمني، والموقع الجغرافي، والبنية الثقافية التي ينتمي إليها الفرد، مما يجعل تعريف الجريمة وتحديدتها متغيراً من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر.

يرى علماء الاجتماع أن الجريمة تُعد ظاهرة اجتماعية في جوهرها، وأن فعل التجريم ذاته لا يقتصر على ما ينص عليه القانون فحسب، بل يُمثل حكماً تصدره الجماعة على نوع معين من السلوك الذي يتنافى مع منظومتها القيمية. وفي هذا السياق، يميز "جارد فالو" بين نوعين من الجرائم: الأولى هي الجريمة الطبيعية، وهي تلك التي ترفضها مختلف المجتمعات بغض النظر عن الزمان والمكان، نظراً لتعارضها مع المبادئ الإنسانية العامة ومفاهيم العدالة، كجرائم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات؛ أما الثانية فهي الجريمة المصطنعة، التي تمثل انتهاكاً لمشاعر

¹ شكور، جليل وديع. العنف والجريمة. الدار الجامعية للعلوم، بيروت، لبنان، ص 12.

أو عواطف قابلة للتحويل، كالعواطف الدينية أو الوطنية، مما يجعلها أكثر ارتباطاً بالسياقات الثقافية والاجتماعية الخاصة بكل مجتمع.

وتدخل الجريمة ضمن المفهوم التحليلي الشامل للإجرام، والذي يُعنى بدراسة أسبابه وتحليلاته الاجتماعية والنفسية. ويذهب بعض الباحثين إلى تعريف الجريمة بأنها سلوك تحرّمه الدولة نظراً لما يمثله من تهديد للمصلحة العامة، فتقابلة بجزاء قانوني. وبهذا المعنى، تُعد الجريمة سلوكاً مضاداً للمجتمع، ينطوي على ضرر مباشر أو غير مباشر بمصالحه الأساسية.¹

وفي إطار المقاربات التفسيرية للسلوك الإجرامي، يُعد سيزار لومبروزو من أوائل المفكرين الذين حاولوا فهم هذا السلوك من منظور بيولوجي. ففي عام 1911م، قدم لومبروزو تفسيراً للجريمة بوصفها نتيجة لسمات وراثية وتشوهات خلقية، معتبراً أن بعض الأفراد يولدون مجرمين بالفطرة. وقد استند في نظريته إلى وجود مجموعة من السمات الجسدية - تزيد عن خمس صفات - اعتبرها مؤشراً على الانحطاط والتكوين الإجرامي للشخصية، مؤكداً أن هذه الشخصيات منحرفة منذ الولادة. وفي مراحل البحث الأولى، لم يكن السلوك الإجرامي يُصنف ضمن الاضطرابات العقلية.

وقد أشار بعض المفكرين، من بينهم بنجال، إلى أن بعض الأفعال الإجرامية قد تكون ناتجة عن اضطرابات نفسية، مثل الهوس، إلا أن هذه الحالات لا تؤدي بالضرورة إلى اختلال في الوظائف الفكرية أو الإدراكية. وفي هذا السياق، استُخدم مصطلح "الجريمة الأخلاقية" للإشارة إلى نمط من الشخصية المنحرفة أخلاقياً. وفي أواخر القرن التاسع عشر، وتحديدًا سنة 1881م، ظهر مصطلح "الشخصية السيكوباتية" على يد المفكر كوك، الذي وصفها بأنها شخصية تتسم بالميلول الإجرامية، والنزعة إلى العدوان والانتقام، وضعف الضمير، وغياب الشعور بالذنب.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة.

من الناحية اللغوية، تُشتق كلمة "جريمة" من الجذر اللغوي "جَرَمَ"، والذي يدل على التعدي والذنب. وتُستخدم الكلمة للدلالة على الفعل الذي ينطوي على مخالفة أو إثم. ويُقال: "جَرَمَ يَجْرِمُ جَرَمًا"، أي أذنب وأساء الفعل، ومنه أيضًا: "أَجْرَمَ"، أي ارتكب الذنب، ويُقال في الوصف: "مُجْرِمٌ" و"مُحَرَّمٌ". أما جمع "جريمة" فيُصاغ على أوزان متعددة مثل "أجرام" و"جُرم". وتُحيل الكلمة في الاستخدام المعاصر إلى الفعل الذي ينتهك قواعد النظام القانوني أو الأخلاقي، ويستوجب العقاب.² في اللغة العربية، تُستخدم كلمة "الجريمة" أيضًا للإشارة إلى

¹ عبد الرحمن العيسوي، شخصية المجرم ودوافع الجريمة، المركز القومي للدراسات الأمنية، الرياض، 1411هـ، ص 17.

² ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب. الطبعة الثالثة، بيروت: دار صادر، 1988، ص. 355.

الكسب المكروه وغير المستحسن، كما قد تُستعمل للدلالة على الحث أو الحمل على ارتكاب فعل آثم. ومن خلال هذا البيان اللغوي، يتضح أن الجريمة في معناها الأصلي تدل على الفعل المرفوض، المناقض لما هو حق وعدل. ويُفهم من ذلك أن "المحرّم" هو من يُقدم على سلوك غير محمود، متمادٍ فيه، ومصرّ عليه، دون محاولة للتراجع عنه.

وانطلاقاً من هذا المعنى، فإن معصية الله تعالى وارتكاب ما نهى عنه تُعدّ جريمة بمفهوم الشرع والعقل، إذ يتفق العقل السليم مع أحكام الشريعة الإسلامية في تمييز ما هو محمود وما هو مذموم. فالفعل الذي يُخالف الفطرة السوية، والعدل، والقيم الدينية يُعدّ جريمة في المفهوم الأخلاقي والشرعي، قبل أن يكون مجرماً في النصوص الوضعية،¹ إذن هي فعل ما نهى الله عنه، و عصيان ما أمر الله به بحكم الشرع الشريف، و أن تعريف الجريمة على هذا النحو يكون مرادفاً لتعريف الفقهاء لها بأنها إتيان فعل محرم معاقب على فعله أو ترك فعل مأمور به معاقب على تركه، و ذلك لأن الله تعالى قرر عقاباً لكل من يخالف أوامره ونواهيه و هو إما أن يكون عقاباً دنيوياً ينفذه الحاكم، و إما أن يكون تكليفاً دينياً يكفر به عما ارتكب في جنب الله، و إما أن يكون عقاباً أخروياً يتولى تنفيذه الحاكم الديان، و هو خير الفاصلين ، فقد قال الله تعالى: "إن الذين أجمعوا كانوا من الذين آمنوا يضحكون"² ، وقوله أيضاً: "كلوا و تمتعوا قليلاً إنكم محرمون"³ ، إن المجرمين في ظلال وسعر"⁴ ، "ولا يجرمنكم شأن قوم"⁵، وتبين هذه الآيات أن الجريمة فعل ما نهى الله عنه، وعصيان ما أمر الله به والجرم هو التعدي والذنب، والجمع أجرام، والجرم هو المذنب والكافر، وقد وردت مشتقات الفعل (جرم) ستاً وستين (66) مرة في القرآن الكريم. وهذا تعريف عام وليس بخاص، فهو يعم كل معصية، وبذلك تكون الجريمة والاثم والخطيئة بمعنى واحد، لأنها جميعاً تنتهي إلى أنها عصيان الله تعالى فيما أمر ونهى وسواء أكان ذلك العصيان عقوبته دنيوية أم كانت عقوبته أخروية.⁶

التعزير هو نوع من العقوبات التي يُترك لولي الأمر تقديرها وفقاً لما يراه مناسباً في سياق مكافحة الفساد في الأرض ومنع آثاره السلبية. وقد سُمي "تعزيراً" لأنه يساهم في تقوية الجماعة وحمايتها، إذ أن لفظ "عزر" في اللغة العربية يعني "قوى" أو "أعان". وفي هذا السياق، وردت الإشارة إلى التعزير في القرآن الكريم، حيث قال الله تعالى: "لئن أقمت الصلاة وآتيت الزكاة وآمنت برسلي وعزرتهم وأقرضتم الله قرضاً حسناً لأكفرن عنكم سيئاتكم ولأدخلنكم

¹ ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب . المرجع السابق، ص 20.

² (سورة المطففين الآية (29)

³ (سورة المرسلات الآية (46)

⁴ (سورة القمر - الآية (47)

⁵ (سورة المائدة - الآية (2)

⁶ أبو زهرة، محمد. الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي. القاهرة: دار الفكر العربي، 1998، ص. 19.

جنات تجري من تحتها الأنهار" (الفتح: 18). ويُفهم من هذه الآية الكريمة أن التعزير يتضمن الدعم والتقوية، وهو ما يعكس دوره في حفظ استقرار المجتمع وتماسكه.¹

إن تعريف الجريمة بهذا الشكل يتقارب مع التعريفات التي قدمها علماء القانون الوضعي. فالجريمة في إطار قانون العقوبات هي الفعل أو الترك الذي ينص القانون على عقوبة مقررة له، بحيث لا يُعتبر الفعل جريمة إلا إذا كان هناك نص قانوني يحدد العقاب عليه. وبالتالي، فإن الفعل لا يمكن أن يُعاقب عليه من دون وجود نص قانوني يحدد ذلك.

وبناءً على ذلك، نجد أن مصطلحات "الجريمة" و"المعصية" و"الخطيئة" و"الإثم" تتقارب في معانيها بشكل عام، وإن اختلفت في الدلالات البيانية. فالجريمة تركز على ما يكتسبه المجرم من مكاسب خبيثة وأفعال مكروهة، وهي تُعتبر مستهجنة في العقل الجمعي. أما "الإثم"، فيلاحظ فيه أنه يعيق الفرد عن تحقيق القيم الإنسانية السامية، كونه يُعبر عن الأفعال التي تبطئ الفرد عن الوصول إلى هذه القيم. بينما "الخطيئة" تشير إلى الشر الذي يستحوذ على النفس ويغمرها، مما يؤدي إلى صدور الأفعال الخاطئة عن الشخص دون قصد متعمد. وبهذا المعنى، لا يُستخدم مصطلح "الخطيئة" إلا عندما يتسلل الشر إلى قلب الإنسان بشكل كامل. كما جاء في قوله تعالى: "بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون"²، وفي تعريف الجريمة بهذا المعنى الخاص، وهو الأمر المحظور الذي يكون فيه عقاب يقرره القضاء، تكون الجريمة غير متلاقية مع معنى الشر الذي يقرره علماء الأخلاق، أما تعريفها بالمعنى العام فإنه يتلاقى مع تعريف علماء الأخلاق للشر.³

وبالتالي تُعتبر الجريمة ظاهرة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع بشري، حيث إن السلوك الإجرامي وُجد مع وجود المجتمعات الإنسانية نفسها. ومن هذا المنطلق، ترتبط الجريمة ارتباطاً طبعياً بالمجتمع الإنساني. ويذهب بعض المفكرين إلى اعتبار الجريمة "ظاهرة طبيعية"، بمعنى أنها تشكل جزءاً من طبيعة الحياة في هذا الكون. هذا التصور يصبح أكثر وضوحاً عند النظر إلى الجريمة على أنها فعل عدواني، إذ أن العدوان يعد سمة مشتركة بين جميع الكائنات الحية.⁴

¹ (سورة المائدة - الآية 12)

² (سورة البقرة الآية 81)

³ أبو زهرة، محمد، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص 25.

⁴ الأبادي، عبد الله، علم الإجرام، بيروت، منشورات عويدات، 1993، ص. 560.

وقد ورد مصطلح محرمون في القرآن الكريم للدلالة على الكافرين مثل قوله تعالى: "إن الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تفتح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط، وكذلك نجزي المجرمين"¹، وقوله "ونسوق المجرمين إلى جهنم"²، وقوله تعالى: "إنه من يأت ربه محرماً فإن له جهنم لا يموت فيها ولا يحيا"³ ونقول: "تجرم عليه ادعى عليه الجرم، و جريمة القوم كاسبهم، والجرم بالكسر كالجسد و جمعه جرمان والجرم: العظيم الجسد"⁴ ومؤدى، هذا التعريف أي اللغوي أن "الجريمة تأتي من الجرم أي من الذنب أي من ارتكاب أو اقتراف الذنب، "إن الجريمة كظاهرة اجتماعية سواء في المجتمع أو حياة الأفراد قد تناولتها بالبحث فروع مختلفة من العلوم تعنى بدراسة الإنسان و المجتمع وهو ما أدى إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين على تعريف جامع مانع للجريمة". حيث التعريف الاجتماعي للجريمة يرى أنها الواقعة الضارة بكيان المجتمع وأمنه، أما التعريف النفسي يرى أنصار هذا الاتجاه منهم العالم النفساني "برت": "أن التصرفات الإجرامية ما هي إلا انطلاق للدوافع الغريزية انطلاقاً حراً لا يعيقه عائق ويرى أنه من الممكن النظر إلى أنواع الانحراف المختلفة كالسرقة والاعتداء والاغتصاب والجرائم الجنسية وغيرها على أنها تعبيرات لغرائز معينة.

تعرف الجريمة قانونياً بأنها "السلوك المادي الصادر عن فرد والذي يتعارض مع القانون"، كما يمكن تعريفها أيضاً بأنها "ذلك الفعل الذي يعاقب عليه القانون أو الفعل والامتناع الذي نص القانون على تجريمه وفرض عقوبة جزائية على ارتكابه". وقد سعى بعض المفكرين إلى التوفيق بين التعريفين القانوني والاجتماعي للجريمة. على سبيل المثال، عرف الأستاذ "عبد الله سليمان" الجريمة بأنها: "كل سلوك يمكن إسناده إلى فاعله يضر أو يهدد بالخطر مصلحة اجتماعية محمية بجزاء جنائي".

من المنظور القانوني، تُعتبر الجريمة كل فعل ضار، متعمد، ومقصود يجرمه القانون الذي سنته الدولة ويحدد صراحة العقوبة المقررة له. وقد عرف الفقيه الإيطالي "فونسوار كرار" الجريمة بأنها "العمل الخارجي الذي يأتيه الإنسان مخالفاً به قانوناً ينص على عقابه، والذي لا يبرره أداء الواجب أو استعمال الحق"، مثل القتل والنصب وأمثالهما من الأفعال المجرمة.

¹ سورة الأعراف الآية (39)

² سورة مريم الآية (85)

³ سورة طه - الآية (73)

⁴ طالب، صباح عبيد. معجم الجريمة، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002، ص. 19.

يُستنتج أنه لا جريمة دون وجود إصرار مسبق ونية متعمدة. وعليه، تُعد الجريمة واقعة قانونية غير مشروعة، فهي "واقعة قانونية" لأن القانون يترتب على وقوعها أثرًا قانونيًا، و"واقعة غير مشروعة" لأنها تحدث بالمخالفة للأوامر أو النهي الوارد في القاعدة القانونية. وينص القانون صراحة على فرض جزاء عقابي، مما يعني عقاب كل من يرتكب سلوكًا مخالفًا لقواعده، أو على الأقل تهديده بالعقاب. وتُطبق هذه القواعد بشكل متساوٍ على جميع الأفراد، حيث يُعتبر السلوك الذي يعترف به القانون الجنائي كجريمة، جريمة بغض النظر عن هوية مرتكبها طالما أن الفعل يتوافق مع تعريف الجريمة في القانون..¹

بغض النظر عن مركز مرتكب الجريمة أو مكانته الاجتماعية، فإن هذا التعريف للجريمة يحمل دلالة سياسية، حيث إن القواعد التي يتضمنها القانون قد وضعتها الدولة أو السلطة الرسمية في المجتمع، وليس أي هيئة أخرى. علاوة على ذلك، لا بد من أن تُوقع العقوبة بواسطة ممثلي الدولة الرسميين الذين يتصرفون بحكم عملهم، وليس بناءً على صفة شخصية. الهدف من العقوبة هنا هو صالح الدولة، وليس صالح أفراد معينين. ويضمن هذا التعريف تنوع أشكال الجرائم ويشمل مختلف الأفعال، بدءًا من التشرد وشرب الخمر، وصولًا إلى مخالفات المرور والجرائم الجنسية، مرورًا بجميع أنواع السرقة والقتل التي يمارسها أعضاء المجتمع تجاه بعضهم البعض.

يرى البعض أن الفعل لا يُعتبر إجراميًا إلا إذا صدر حكم من محكمة جنائية تدين الشخص في جريمة. من الناحية النفسية، قام علماء النفس بتحليل العناصر الداخلة في الدائرة الفكرية والشعورية والإرادية للنفس الإنسانية. ومن العيوب التي قد تصيب الدائرة الفكرية أو الذهنية وجود خلل في ملكة الوعي والإدراك، مثل التوهم أو الإفراط في دائرة الإدراك، أو اضطراب في ملكة الحكم على الأمور أو الاستنتاج، أو توتر مفرط، أو إفراط في التخيل البعيد عن الواقع..²

من وجهة نظر نفسية، تُعتبر الجريمة إشباعًا لغريزة إنسانية بطريقة شاذة لا يسلكها الفرد العادي عند إشباع نفس الغريزة. إذ يكون مرتكب الجريمة قد مر بحالة نفسية شاذة في لحظة ارتكاب الجريمة. لذلك، يركز هذا الاتجاه على حالة الفرد في وقت ارتكاب الجريمة وليس على نوع السلوك نفسه. على سبيل المثال، تُعتبر السرقة جريمة يعاقب عليها القانون إذا ارتكبها فرد في حالته الطبيعية، أما إذا ارتكبها شخص مصاب بمرض السرقة (الكليبتومانيا) فهو لا يُعتبر مرتكبًا جريمة، بل يُعتبر سلوكه شاذًا ناتجًا عن المرض.

¹ السمري، مصطفى محمد، علم الإجرام، القاهرة، مكتبة دار الثقافة، [دون سنة]، ص. 16.

² عيسوي، أحمد، مدخل إلى علم الإجرام. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص. 13.

كذلك، في حالة السائق المتسرع الذي لم تكن لديه نية لقتل شخص معين، ولكن الحادث الذي يتسبب فيه يُعتبر من الناحية القانونية نتيجة محتملة لسوء قيادته. إذ يُفترض أن الشخص الذي يحمل رخصة قيادة يعلم بالنتائج المحتملة لأفعاله ويكون قادرًا على التحكم فيها، وبالتالي يتحمل المسؤولية عن هذه النتائج بغض النظر عن وجود نية القتل.

من وجهة النظر السوسيولوجية، تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية تظهر في جميع المجتمعات، حيث تُعتبر نوعًا من السلوك المضاد للمجتمع، والمخالف للنظم الاجتماعية السائدة. وهي تحدث اضطرارًا في العلاقات الاجتماعية، مما يؤدي إلى اختلال في قواعد الضبط الاجتماعي. يُعتبر الخروج عن قيم المجتمع ومعايير ضارًا بالجماعة، ويهدد سلامتها واستقرارها واستمرارها. بناءً على ذلك، تُعد الجريمة جريمة في نظر العرف والتقاليد. كما تُعد الجريمة من المشكلات الاجتماعية التي تزداد وتزداد خطورتها، لا سيما في المجتمعات الصناعية، وذلك بسبب فقدان الحياة الاجتماعية والاقتصادية السليمة وضعف أساليب الضبط الاجتماعي التي كانت تمارسها الأسرة والجماعات الأولية.¹

من جهة أخرى، يعرف الفقهاء الجريمة من المنظور الفسيولوجي على أنها كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة ويخالف المعايير الأخلاقية أو قواعد السلوك، أي سلوك لا اجتماعي يتوجه ضد مصلحة المجتمع ككل. وفقًا لذلك، يُنظر الفقيه الإيطالي جاروفالو إلى الجريمة ككل فعل إجرامي أو امتناع في المجتمعات المتحضرة على مر العصور، بسبب تعارضها مع قواعد الإيثار والرحمة والأنانية، والأمانة والنزاهة. أما بارسونز، فقد تبني نفس الفكرة، معرّفًا الجريمة على أنها انحراف عن المستويات المعيارية.

ومع ذلك، يُلاحظ أن هذا التعريف يشير إلى أن الجريمة واحدة وثابتة في جميع المجتمعات، لا تتغير بتغير الزمان والمكان. لكن هذا التعريف قد تعرض للنقد، حيث يُكذّب الواقع فكرة وحدة الجريمة وعدم تغييرها؛ فقد يُعد الفعل جريمة في مجتمع ما، بينما لا يُعد كذلك في مجتمع آخر، كما يختلف ذلك ضمن نفس المجتمع باختلاف الزمان. أما إميل دوركايم، فقد عرّف الجريمة على أنها فعل يقع بالمخالفة للشعور الجماعي، تأثرًا بفكرته عن التضامن الاجتماعي. وبناءً على ذلك، تُعد الجريمة تعبيرًا عن انعدام شعور التضامن الاجتماعي لدى الفرد، الذي يرجع إلى عدم تزويد الفرد بالقيم والمعايير والقواعد الاجتماعية اللازمة لصيانة وحماية الجماعة.

¹ منصور رحمان، علم لإجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 11.

من جانب آخر، يتبنى الأنثروبولوجيون هذا المنظور باعتباره قابلاً للتطبيق على المجتمعات البدائية التي تفتقر إلى قوانين مكتوبة. وقد خلص رادكليف براون إلى أن الجريمة تتمثل في انتهاك للعرف السائد في المجتمع، مما يستدعي توقيع الجزاء على منتهكيه.

تكمن مهمة علم الاجتماع عند دراسة الجريمة في البحث عن أسباب حدوثها، وتحليل الدوافع التي تدفع بعض الأفراد إلى الإقبال على ارتكابها. كما يسعى هذا العلم إلى تفسير الجريمة في إطار العلاقات التفاعلية والحيوية التي تربطها بباقي العوامل المؤثرة في المجتمع، مثل العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها. إضافة إلى ذلك، يسلط علم الاجتماع الضوء على الثنائية بين الجاني والمجني عليه، مع دراسة خصائص كل منهما من حيث السن، والمستوى التعليمي، والظروف المعيشية، وغير ذلك من العوامل المتغيرة. هذه الخصائص تُعد في نظر علم الاجتماع بمثابة متغيرات تساعد في فهم الظاهرة الاجتماعية ودراستها بشكل علمي.¹

تُظهر المقاربة الاجتماعية أن الجريمة لا تقتصر فقط على البُعد القانوني، بل تُعتبر هذا البُعد عاملاً من بين العوامل الأخرى التي تُساهم في فهم وتحليل المشكلة. لذلك، لا يولي عالم الاجتماع اهتماماً خاصاً بالعقوبات مثلما هو الحال في مجال القانون وعلم العقاب. وقد كان كل من إدوين سذرلاند (E. Sutherland) وويليام سيلين (Sellin) من أوائل علماء الاجتماع الذين أكدوا ضرورة تحديد معنى الجريمة، حيث اعتبروا أن القانون، وفقاً لفهمهم، يُحدد أنواع الجرائم ويفصل بينها بناءً على تمايزه بين مختلف فروع القانون. ومع ذلك، يُعتبر هذا التفصيل غير ملائم في نظر العدالة الاجتماعية.

من خلال نشر "أدون سذرلاند" لدراسته حول الجرائم الخاصة، أظهر أن غالبية الأفعال المكونة لهذه الجرائم تندرج إما ضمن تصنيفات القانون الإداري أو القانون المدني. ومع ذلك، قد تكون الأضرار الناتجة عن هذه الأفعال، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، أكثر خطورة على الأفراد والمجتمع مقارنة بالأضرار الناتجة عن العديد من الأفعال التي يتم تصنيفها تحت مواد قانون العقوبات. وقد عرّف سذرلاند الجريمة من الناحية الاجتماعية والقانونية على أنها مخالفة قانونية، مشيراً إلى أن الجريمة لا تُعتبر كذلك فقط بسبب العقوبة المقررة لها، بل بناءً على حقيقة أن القانون نفسه يجرم هذا الفعل ويعاقب عليه.

من المنظور الإجرامي، تُعتبر الجريمة حقيقة واقعية. فقد عرفها علماء الإجرام على أنها إشباع لغريزة إنسانية بطريقة شاذة لا يسلكها الفرد العادي عند إشباعه لهذه الغريزة. ويرتبط هذا السلوك بالأحوال النفسية الشاذة التي

¹ بلعباس إبراهيم، أركان الجريمة وطرق إثباتها في قانون العقوبات الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 7.

انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها، مما يعني أن الجريمة يمكن أن تكون نتيجة لاضطرابات نفسية أو حالة ذهنية غير طبيعية عند مرتكبها.¹

المطلب الثاني: أبعاد الجريمة.

أبعاد الجريمة يمكن أن تكون متعددة وتشمل العديد من الجوانب المختلفة التي تؤثر على المجتمع والأفراد. بشكل عام، يمكن تصنيف أبعاد الجريمة إلى الأبعاد التالية:

1- البعد السوسيو اجتماعي: يمكن النظر إلى الجريمة ليس فقط كظاهرة فردية أو قانونية، ولكن كظاهرة مرتبطة بمجموعة واسعة من العوامل الاجتماعية والثقافية التي تشكل بيئة الفرد. الجريمة يمكن أن تكون تعبيراً عن قضايا أعمق في المجتمع وعن تحولات في النسيج الاجتماعي والثقافي، حيث سنركز في هذا المضمون على النقاط التالية:²

أ - الجريمة والتنشئة الاجتماعية يؤكد الباحث الأنثروبولوجي كاردين (Ardiner K) على الدور الهام الذي تلعبه "النظم الأولية" في تشكيل الشخصية الأساسية للأفراد. ويقصد بالنظم الأولية الأسس التي يقوم عليها النظام الاجتماعي السائد داخل ثقافة معينة، حيث يعد الأفراد أنفسهم للحياة داخل مجتمعهم وفقاً لتلك الأسس. هذه النظم الاجتماعية تؤثر في تشكيل شخصية الفرد، مما يؤدي إلى تشابه كبير بين الأفراد الذين نشأوا في نفس البيئة الاجتماعية والثقافية، حيث يتبنون عقائد ومفاهيم مشتركة.

يشدد علماء علم الاجتماع على أن نوعية التنشئة الاجتماعية لها تأثير كبير ومباشر في تكوين سمات الشخصية واتجاهاتها. فالقيم والمعايير التي يتبناها الفرد تتأثر بشكل كبير بأساليب التربية التي يمارسها الآباء، ما ينعكس على توجيه الأطفال نحو أنفسهم والمجتمع من حولهم. هذا التأثير يتجلى في تحديد مواقفهم تجاه السلطة والمجتمع والحقوق والواجبات، فضلاً عن تحديد تصوراتهم حول الفضيلة والرذيلة.

إن هذه العوامل تلعب دوراً محورياً في تحديد سلوكيات الأفراد وتوجهاتهم نحو القيم المجتمعية، حيث يتضح تأثيرها في مواقفهم الفكرية والسلوكية. فالتنشئة الاجتماعية تُعد عاملاً حاسماً في تحديد ما إذا كان الفرد سيتبنى سلوكاً منسجماً مع المعايير الاجتماعية أو سيظهر انحرافاً عنها، بناءً على طبيعة البيئة التي نشأ فيها.³

1 مأمون سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الفقه العربي، القاهرة، 1978، ص 60.

2 محمود حسن وآخرون، مقدمة الرعاية الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، 1968، ص 202.

3 محمد طلعات عيسى، الرعاية الاجتماعية لأحداث المنحرفين، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1963، ص 232.

ب - الجريمة والوراثة الاجتماعية: يتبنى أنصار الاتجاه الاجتماعي فكرة أن السلوك، بما في ذلك السلوك المنحرف، هو سلوك متعلم يكتسبه الفرد من خلال الظروف الاجتماعية التي يمر بها. فهم يرون أن السلوك المنحرف لا يولد بالفطرة، بل هو ناتج عن التنشئة الاجتماعية، خاصة داخل الأسرة. إذا نشأ الطفل في بيئة أسرية منحرفة، وكان يتعامل مع أفراد يمارسون سلوكيات منحرفة، فإن هذا الطفل سيتأثر بلا شك بمحيطه الثقافي والاجتماعي، سواء على مستوى الفكر أو الممارسة.

تتأثر الشخصية بشكل كبير بتلك الظروف الاجتماعية التي تنشأ فيها، حيث قد يتعرض الطفل لممارسات منحرفة قد تؤثر على سلوكه وتصرفاته في المستقبل. هذا التأثير الاجتماعي يعرف بـ "الوراثة الاجتماعية" التي تعني أن الفرد يتأثر بالممارسات والانحرافات الاجتماعية التي ترافقه منذ صغره، وليس عبر الجينات البيولوجية. فهذه الوراثة الاجتماعية تعني أن الفرد يتعلم الانحراف من خلال المعاشرة المستمرة والاحتكاك مع أفراد منحرفين.

دراسات مثل تلك التي أجريت من قبل "ماي" و"هاتشورن" أظهرت أن هناك نسبة كبيرة من الأطفال المنحرفين ينشأون في أسر مفككة (كأسر مفصولة أو مفككة بسبب الطلاق، على سبيل المثال). حيث كشفت الأبحاث أن 45% من الأطفال المنحرفين قد تأثروا بأصدقائهم، بينما 35% تأثروا بوالديهم و 3% تأثروا بمعلميهم، مما يسلط الضوء على تأثير البيئة الاجتماعية في تشكيل سلوكيات الأطفال.¹

تزوج الأب بغير الأم بعد الطلاق أو الوفاة أو لسوء العلاقة بين الزوجين وكثرة صراعهما مما ينعكس على الطفل أو نتيجة لتربية قوامهما القسوة الشديدة قد يكون انعكاس الأسلوب أو يتضح في هذا من خلال هذه النقاط أن السلوك الإجرامي اجتماعية طفولته، كما يمكن أن يكون أيضا نتاج لعوامل اتجاهات اجتماعية تنشئية تطبع بها الفرد منذ اتجاهات لدى الأبناء من خلال التكرار والاستمرار، مكتسبة من خلال الوراثة الاجتماعية التي ترسخ يمكن أن يكون الفعل الإجرامي سلوكيات انحرافية كنتيجة لها، كما وقيم قد تقود في النهاية إلى توليد التي يعزز من خلالها أصبحت تمثل لديه الجماعة المرجعية سلوك ناتج عن اختلاط الفرد بنماذج منحرفة انتماءه بشكل أو بآخر.

- الجريمة والتفكك الأسري: لا يختلف اثنان أن الأسرة هي الدعامة الأولى لتنشئة الأبناء واتخاذ الطريق غير السوي. الأسرة يكون الطفل عرضة للانحراف فإذا حدث التفكك التصدع داخل التفكك الأسري الأسري، إلا

¹ محمد طلعات عيسى، المرجع السابق، ص 233.

أن معظمها يجمع على أن والواقع أن التعاريف قد تعددت حول التفكك تقسيم التفكك إلى الأقسام الطلاق أو الهجر أو الوفاة، ويمكن يحدث بانفصال الروابط إما بسبب الآتية:

التفكك القانوني: يحدث انفصال الروابط الأسرية نتيجة الطلاق أو الهجر، مما يؤدي إلى تدمير النسيج الاجتماعي للأسرة وتفكيك العلاقات العاطفية والاجتماعية بين الأفراد. هذا الانفصال يؤثر بشكل كبير على الأطفال الذين ينشؤون في هذه الأسر المفككة، حيث يفتقدون إلى الاستقرار العاطفي والاجتماعي الذي يوفره وجود الأبوين معاً. مع غياب هذا الدعم الأسري، قد يواجه الأطفال صعوبة في تطوير مهارات اجتماعية وصحية نفسية سليمة.¹

التفكك الاجتماعي: يشمل مفهوم التفكك الأسري معنى أوسع من مجرد الانفصال أو الشقاق في العائلة، حيث يتطرق إلى الصراع المستمر والتوترات التي قد تحدث داخل الأسرة حتى وإن لم تؤد هذه الصراعات إلى انفصال فعلي بين الأفراد أو انهيار الروابط العائلية. في مثل هذه الحالات، لا يكون التفكك فقط نتيجة للطعن في الروابط العاطفية بين الأفراد، بل أيضاً يعكس حالة من الاضطراب الداخلي في العلاقات الأسرية، سواء على مستوى التواصل أو الدعم العاطفي.

التفكك الفيزيقي: يتضمن التفكك الأسري عدة جوانب تؤثر بشكل عميق على استقرار الأسرة. يشمل التفكك المادي الاجتماعي الذي يحدث في حالات وفاة أحد الوالدين أو الطلاق أو الهجر، مما يؤدي إلى تدمير الروابط العائلية المادية والاجتماعية. من ناحية أخرى، هناك التفكك النفسي الذي يحدث عندما تسود النزاعات المستمرة بين أفراد الأسرة، مما يؤدي إلى غياب التفاهم والاحترام المتبادل وتراكم المشاعر السلبية مثل الغضب والاستياء. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون التفكك الناتج عن الإدمان عاملاً مهماً في تدمير الأسرة، حيث يساهم إدمان المسكرات أو المخدرات أو لعب القمار في إضعاف الروابط الأسرية ويؤدي إلى اضطراب العلاقات بين أفراد الأسرة، مما ينعكس سلباً على صحتهم النفسية والعاطفية.²

وتأسيساً على هذا، فإن البيئة الأسرية المتفككة، التي تميزها الصراعات والشقاق، تُعد بيئة اجتماعية تساهم في خلق ظروف مؤاتية للانحراف. إذ إن هذا التفكك لا يساعد فقط في تهيئة الأجواء التي تشجع على السلوك المنحرف، بل يساهم أيضاً في تعزيز الاستعداد للانحراف، حيث يتأثر الأفراد بتصرفات بعض أفراد الأسرة

¹ منير العصرة، إنحراف الأحداث ومشكلة العوامل، المكتبة المصرية الحديثة، مصر، 1979، ص 2.

² سعد المغربي، انحراف الصغار، دار المعارف، القاهرة، 1968، ص 30.

المنحرفين (مثل المدمنين، السكارى، المحرمين، وغيرهم). بالإضافة إلى ذلك، يُسهم غياب أحد الوالدين أو كليهما في ضعف الرقابة والإشراف الأسري، مما يزيد من احتمالية انحراف الأبناء. فقد أظهرت دراسة أجراها "جلوك" أن العديد من المنحرفين ينحدرون غالبًا من أسر مفككة يفتقد أفرادها الاستقرار العاطفي والاجتماعي، مما يزيد من خطر انحرافهم.

تعتبر الأسر التي يغيب عنها أحد الوالدين، سواء نتيجة الوفاة أو الطلاق أو الهجرة، بيئة خصبة لانتشار الانحرافات من أنواع مختلفة. ففي هذه الأسر، غالبًا ما يسود سلوك منحرف من نوع ما، حيث قد يكون أحد الوالدين مدمنًا على المخدرات أو سكيرًا أو يشارك في سلوكيات أخرى غير سليمة. هذا التفكك الأسري يساهم في غياب الرقابة والوعي الكافي، مما يزيد من احتمالية وقوع الأبناء في سلوكيات منحرفة أو خطيرة¹. وبناء على كل ما سبق يتضح لنا فعلاً، أن الجريمة على غرار كونها سلوكاً إجرامياً يعاقب عليه القانون، فهي ضمنياً سلوك المحرّفي تهندسّه كثير من الظروف والعوامل ذات البعد الاجتماعي وعليه فإن القراءة السوسيولوجية لظاهرة الجريمة لابد أن تأخذ بعين الاعتبار كل هذه العوامل من أجل تأطيرها في إطارها الموضوعي دون تجريدها عن الطابع الواقعي الصحيح.

1 - البعد السوسيوسيكولوجي: نحاول من خلال هذا البعد دراسة ظاهرة الجريمة باعتبارها انعكاساً لسلوكيات غير سوية عند الفرد، ومحاولة تفسيرها كمظهر لسوء التوافق النفسي والاجتماعي. ففي هذا السياق، يُعرف السلوك المنحرف — كما يعرّف عنه العالم النفساني الدكتور "ميلر بيرت" (Mail Burt) — بأنه إفراط في التعبير عن قوة الغرائز وشدة انفعالها لدى بعض الأفراد، كما يُعرف أيضاً بأنه سلوك غير متوافق تنبئ به مقدمات تجعل حدوثه متوقعاً.²

إذا عجز الفرد عن التكيف مع نفسه، سواء في تنظيم عملية إشباع حاجاته ضمن إطار مشروع، أو في التكيف مع الآخرين والبيئة المحيطة به، وفشل في مواجهة مشكلاته اليومية وعثرات الحياة، فإننا نعتبره في حالة سوء توافق. وهنا يتجلى بوضوح أن السلوك المنحرف هو في جوهره صراع نفسي داخلي بين الفرد ونفسه، بالإضافة إلى صراع بين الفرد والجماعة التي ينتمي إليها. والحقيقة أن سوء التوافق قد يرتبط بمجموعة متنوعة من العوامل، ولا

¹ محمد سلامة غباري، مدخل علاجي جديد لانحراف الأحداث، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط 1، 1989، ص 42.

² شنتهاني كار، الأطفال غير العاديين سيكولوجيتهم وتعليمهم، مؤسسة الرسالة، ط 1، بيروت، 2001، ص 153.

شك أن جميع هذه العوامل — سواء كانت جسدية، عقلية، أو بيئية — مرتبطة في الأساس بالعامل النفسي الذي يدفع الفرد نحو سلوك معين¹

بناءً عليه، هناك عدة تصنيفات لسوء التوافق، ويُعد سوء التوافق الأسري من العوامل الأساسية التي ترسم التاريخ الاجتماعي والنفسي للفرد المنحرف، كبداية تؤدي به إلى أن يصبح فردًا محرمًا. فقد أشار "جيريل بيرت" (Gyril Burt) إلى وجود علاقة مهمة بين الطفل والديه في ظهور بعض الاضطرابات الانفعالية، حيث كشف أن نسبة (85%) من الأحداث الجانحين الذين درسهم يعانون من مشكلات انفعالية أو عاطفية. وتتجسد هذه العوامل النفسية في عدة أسباب، منها ضعف الأنا الأعلى، حيث يكمن السبب في نمو الأنا والأنا الأعلى؛ فإذا لم يمتلك الفرد قوة المراقبة الداخلية أو الخارجية، فإنه قد ينقاد إلى ارتكاب السلوك المنحرف. كما أن عدم الاستقرار الانفعالي قد يكون عاملاً مسؤولاً عن السلوك المنحرف، بالإضافة إلى سمات الشخصية التي تلعب دورًا أساسيًا في تكوين الأفراد الذين يعانون من السلوك المنحرف.²

— البعد السوسيو أخلاقي: الجريمة، بغض النظر عن كونها سلوكًا إجراميًا وظاهرة اجتماعية، تُعد فعلًا غير أخلاقي قد يرتكبه الفرد نتيجة ضعف ارتباطه بالقيم الاجتماعية من جهة، أو نتيجة ضعف الوازع الديني الذي يعزز كثيرًا من هذه القيم من جهة أخرى. يعاني العديد من المنحرفين والمحرمين من قصور في تصوراتهم عن الدين ودوره في الحياة اليومية، إذ يُعتبر عامل التدين من العوامل المؤثرة والموجهة لسلوك الأفراد، لأنه يرسخ عقائدهم ويدعوهم إلى الالتزام بالمبادئ والقيم الروحية والأخلاقية التي يجب أن تنعكس في علاقاتهم وحياتهم الخاصة والعامة. ومن أسباب هذه المشكلة انخفاض نسبة الوازع الديني والتربية الروحية في المنزل، وهو المؤسسة الأولى في التنشئة، وقد نبه رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم إلى ذلك بقوله: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» (رواه مسلم). فالطفل أو الشاب الذي يشاهد تقصير أبويه في أداء الشعائر الدينية، غالبًا ما ينشأ مبتعدًا عن هذه الشعائر.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التقصير الملموس في الجانب الروحي داخل الجو الاجتماعي والإعلامي والثقافي العام له أثر كبير في قلة التوجيه الروحي للشباب، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. وتتجلى هذه المشكلة بوضوح في مجتمعات أصبحت "المادة" هي المقياس والمعيار الأساسي للحياة، سواء على مستوى السلوك

¹ حويتي أحمد، دور البحث العلمي في الوقاية من الجريمة والانحراف، أعمال الندوة العلمية: البحث العلمي والوقاية من الجريمة والانحراف، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية-الرياض، 2001، ص 63.

² ثروت جلال، الظاهرة الإجرامية، مؤسسة شباب الجامعة-الإسكندرية، 1983، ص 95.

أو المعاملات، التي باتت في كثير من الأحيان مبنية على تبادل المصالح والاستغلال، مما يؤدي إلى تحويل العلاقات الإنسانية من طابعها العاطفي والإنساني المترابط الذي يحننا عليه ديننا وقيمنا، إلى علاقات سطحية قائمة على المصالح فقط لذلك، فإن غياب الوازع الديني والعامل الأخلاقي عند الفرد يشكل فرصة لنمو هذا الاتجاه السلبي في العلاقات، بدءًا من محيط الأسرة وامتدادًا إلى ما هو أبعد منها.¹

3 - البعد السوسيو - اقتصادي: يشمل هذا البعد محاولة تحليل ظاهرة الجريمة من منظور اقتصادي، حيث يسعى بعض الباحثين إلى الربط بين السلوك الإجرامي والعوامل الاقتصادية مثل الفقر، الجوع، وانخفاض الدخل. ومن دون شك، يُعتبر البعد الاقتصادي أحد العوامل المهمة في تفسير بعض السلوكيات الإجرامية أو المنحرفة، لكنه لا يكفي وحده لتفسير الظاهرة بشكل كامل.

فعلى الرغم من أن العديد من المحرومين اقتصاديًا قد يرتكبون جرائم تحت تأثير هذه الظروف، إلا أن هناك ملايين من الفقراء والمحرومين الذين يعيشون حياة سليمة ويستنكرون كل أشكال الجريمة والسلوك المنحرف. كما يطرح هذا البعد تساؤلات جوهرية، إذ إذا كان الفقر هو العامل الأساسي في نشوء الجريمة، فكيف نفسر ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد خطورتها في الدول الغنية مثل الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية؟ حيث تظهر هناك تنظيمات وعصابات إجرامية منظمة، في حين أن العديد من البلدان الفقيرة والمتخلفة تسجل معدلات جرائم أقل نسبيًا.

وبالتالي، فإن التفسير الاقتصادي وحده غير كافٍ لفهم ظاهرة الجريمة، ويستلزم النظر إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والنفسية والثقافية إلى جانب الاقتصادية

4 - البعد السوسيو تكنولوجي: في هذا البعد، نسعى إلى دراسة العلاقة التفاعلية بين وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال من جهة، والسلوك الإجرامي من جهة أخرى، عبر قراءة تأثير محتوى الرسائل التي تُبث عبر وسائل الإعلام المختلفة في عصرنا الحالي. فقد أصبحت العولمة مدفوعة بمحركات تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، مما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة مثل "مجتمع المعرفة" وغيرها، التي تعكس دخول البشرية مرحلة أصبحت فيها المعلومة والمعرفة عوامل حاسمة في التطور والتواصل.

غير أن المنجزات التكنولوجية، رغم ما تحمل من فوائد كبيرة للشعوب، وخاصة الفقيرة منها، قد تتحول إلى نقمة حينما تُستخدم بشكل سلبي. فالمشكلة لا تكمن في التقنية نفسها، بل في النتائج المترتبة على

¹ والمالين نجيب، الجريمة والمسألة السوسولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في شعبة علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري - قسنطينة، 2007-2008، ص 37.

استخدامها، فمثلاً الطاقة النووية التي يمكن توظيفها في توليد الطاقة أو العلاج، يمكن أيضاً أن تُستخدم في دمار البشرية. والأقمار الصناعية التي تخدم الاتصالات والبث المعلوماتي قد تُستخدم لنشر سموم الجنس والعنف والمخدرات، أو في التجسس على الشعوب، تمهيداً لاحتوائها والسيطرة عليها وتحويلها إلى جماعة مطيعة بلا إرادة. على مستوى الأسرة، نلاحظ أن الآباء والأمهات يعيشون اليوم تحت ضغط اجتماعي متزايد، يعانون من شعور "اللامان" كلما غادر الأبناء المنزل. فالأسرة لم تعد كما كانت في الماضي تتمتع بأمن اجتماعي أثناء عملية التنشئة الاجتماعية، نظراً لغياب مؤسسات التأثير التقليدية مثل الشاشات المغلقة أو الأماكن الآمنة، وحلول بدلاً منها فضاءات مفتوحة كالإنترنت التي تعرض الأبناء لإغراءات وتأثيرات خارجية كثيرة تؤثر على الفكر والوجدان، مما يثير قلق الأسرة ويضعها في موقف هش أمام هذه التحديات الحديثة.¹

المطلب الثالث: أنواع الجرائم.

تُعتبر الجريمة ظاهرة متعددة الأبعاد تجمع بين الجوانب الاجتماعية والقانونية، وتتباين مظاهرها وأشكالها باختلاف الخلفيات الثقافية والاقتصادية والقانونية في كل مجتمع. ولهذا السبب، بذل الباحثون في مجالات متنوعة، وخصوصاً في القانون وعلم الاجتماع، جهوداً لتصنيف الجرائم وفق معايير مختلفة، بهدف تسهيل فهم هذه الظاهرة المعقدة، وتمكين المجتمع والتشريع من التعامل معها بفعالية أكبر². رغم تنوع المدارس الفكرية واختلاف وجهات النظر حول مفهوم الجريمة، إلا أن هناك توافقاً عاماً على تصنيفها بناءً على معيارين رئيسيين:

- **المعيار القانوني:** حيث تُعرف الجريمة بأنها فعل أو امتناع يجرّمه القانون ويعاقب عليه، باعتباره انتهاكاً لنص قانوني صريح.
- **المعيار الاجتماعي:** الذي يرى في الجريمة انحرافاً عن القيم والمعايير الاجتماعية السائدة، حتى لو لم يكن هذا الانحراف مجرماً قانونياً.

وانطلاقاً من هذين المعيارين، يمكن تقديم أبرز التصنيفات المعتمدة لأنواع الجرائم كما يلي:

¹ محمد سلامة غباري، مدخل علاجي جديد لانحراف الأحداث، المرجع السابق، ص 77.

² لبدائية ذياب، الجرائم المستحدثة والبحث العلمي في الواقع العربي، أعمال الندوة العلمية: البحث العلمي والوقاية من الجريمة والانحراف، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية-الرياض، 2001، ص 65-80.

أولاً: التصنيف القانوني للجرائم.

حسب درجة الخطورة:

الجنايات: تُعد من أخطر أنواع الجرائم، وتشمل أفعالاً مثل القتل العمد، الاغتصاب، الخيانة العظمى، الإرهاب، وغيرها. وتُقابل هذه الجرائم بأشد العقوبات، مثل الاعتقال المؤبد أو الإعدام.

الجنح: تشمل أفعالاً ذات خطورة متوسطة، مثل الإيذاء البسيط أو السرقة غير الموصوفة، وتُعاقب غالباً بالحبس لفترات قصيرة أو الغرامة المالية.

المخالفات: تمثل الأفعال الأقل جسامة، مثل مخالفة قوانين المرور أو اللوائح التنظيمية، وعادة ما تُعاقب بغرامات مالية بسيطة.

ملاحظة: هذا التصنيف نسبي وليس مطلقاً، حيث قد يختلف تقدير خطورة الفعل حسب الزمان والمكان، فقد يُعتبر الفعل ذاته جنائية في مجتمع ما، بينما يُصنف كجنحة أو مخالفة في مجتمع آخر.

حسب طبيعة الجريمة:

- جرائم سياسية: تهدف إلى تقويض النظام العام أو المساس بكيان الدولة، كالتحريض على قلب نظام الحكم أو التآمر مع جهات أجنبية.
- جرائم عادية: وهي تلك التي تستهدف الأفراد أو ممتلكاتهم دون بُعد سياسي، كالسرقة أو النصب.

حسب القصد الجنائي (الركن المعنوي):

- جرائم عمدية: يرتكبها الجاني بإرادة حرة وبنية مسبقة، كجريمة القتل العمد.
- جرائم غير عمدية: تنتج عن الإهمال أو الرعونة أو عدم اتخاذ الحيطة، مثل حوادث السير الناتجة عن عدم الانتباه.

حسب محل الجريمة (المصلحة المعتدى عليها):

- جرائم ضد الأشخاص: كالقذف، القتل، الاغتصاب.
- جرائم ضد الأموال: كالسرقة، التزوير، النصب.
- جرائم ضد الدولة أو النظام العام: كالخيانة، التآمر، التجسس.

ثانياً: التصنيف السوسولوجي (الاجتماعي).

ينطلق علماء الاجتماع في تصنيف الجرائم من طبيعة السلوك الإجرامي والسياق الاجتماعي الذي نشأ فيه، حيث لا يقتصر اهتمامهم على النصوص القانونية فقط، بل يركزون بشكل أعمق على فهم الدوافع والبني الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الفعل الإجرامي. ومن أبرز أنواع الجرائم وفق هذا التصنيف:

- جرائم العنف: مثل القتل، والاعتداء البدني، والعنف داخل الأسرة.
- جرائم الملكية: كالسطو، والنشل، وسرقة السيارات.
- الجرائم الأخلاقية: مثل الدعارة، وتعاطي المخدرات، والفساد الأخلاقي.
- الجرائم الاقتصادية: كالتزوير، والاحتيال، والتهرب الضريبي، وغسل الأموال.
- الجرائم المنظمة: التي تنفذها جماعات متخصصة أو شبكات إجرامية مثل عصابات الاتجار بالبشر أو المخدرات.
- الجرائم السيبرانية (الإلكترونية): مثل اختراق الأنظمة، والابتزاز الإلكتروني، ونشر الفيروسات الإلكترونية.

يساعد هذا التصنيف في تحليل شخصية المجرم، وتحديد الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للانحراف، بالإضافة إلى دراسة الظروف والعوامل التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب هذه الجرائم.¹

¹ السمرى عدلي وآخرون، علم اجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع- عمان، 2010، ص 75.

المبحث الثاني: الوسط الحضري.

الوسط الحضري يشير إلى البيئة التي تتميز بتركيز عالٍ للسكان وتنوعهم، وغالبًا ما تكون مراكز للنشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. وتشمل هذه المناطق المدن الكبرى والأحياء الحضرية التي تتمتع ببنية تحتية متطورة، مثل الطرق، والمباني، والمرافق العامة كالمستشفيات، والمدارس، والأسواق، مما يميزها عن المناطق الريفية.

المطلب الأول: مفهوم الوسط الحضري

التعريف اللغوي: هي القرية الكبيرة المكتظة بالسكان تُسمى "مدينة"، وجمع كلمة مدينة هو "مدائن" أو "مدن".¹

التعريف الاصطلاحي: الوسط الحضري هو وحدة اجتماعية حضرية ذات مساحة محدودة ونطاق إداري معين، يعتمد نشاطها الاقتصادي بشكل رئيسي على الصناعة والتجارة، مع انخفاض نسبة العاملين في الزراعة. يتميز هذا الوسط بتنوع الخدمات والوظائف والمؤسسات، بالإضافة إلى كثافة سكانية عالية، وسهولة في وسائل المواصلات، وتنظيم جيد لمرافقه ومبانيه وتصميم أرضه.

ويُعتبر الوسط الحضري المسرح الأساسي الذي تجري فيه أحداث وأدوار موضوعنا، أي عملية الاتصال والتكيف الاجتماعي، فهو بذلك الوسط أو المحيط الجغرافي الذي تدور فيه هذه الظواهر.²

لمحة تاريخية حول الوسط الحضري في الجزائر :

يمكن القول إن التحضر في الجزائر بالشكل الذي نعرفه اليوم بدأ منذ سنة 1830م، مع دخول الاستعمار الفرنسي إلى البلاد، واستمر حتى آخر تعداد سكاني عام 1998م. وقد ارتبط هذا التحضر بشكل وثيق بظاهرة الهجرة والنزوح الريفي نحو المدن، مما أدى إلى انتقال الثقافة الريفية واندماجها مع الثقافة الحضرية. هذا التحضر نتج عن الزيادة الطبيعية في عدد السكان، بالإضافة إلى عوامل متعددة شجعت السكان على الهجرة إلى المدن بحثًا عن فرص العمل، وارتفاع مستوى الأجور، وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

التحضر في الجزائر ليس ظاهرة حديثة، بل له جذور قديمة تعود إلى ما قبل الميلاد، حيث توجد بقايا مستوطنات حضرية مختلفة عبر العصور. اختلفت خصائص هذه المستوطنات بحسب الشعوب التي بنتها وعاشت فيها، وكذلك وفقًا للأسباب التي دفعتهم للعيش في الوسط الحضري بدلاً من الأوساط الريفية. إلا أن الثابت أن

¹ حنان حمادي، محمد بو مخلوف، جغرافية الجريمة في الوسط الحضري، قراءة سوسولوجية، مجلة دفاتر الخير، المجلد 17، العدد 1، 2022، ص 178.

² جمال بوربيع، الاتصال والتكيف الاجتماعي في الوسط الحضري، الباحث الاجتماعي، العدد 12، جامعة جيجل، الجزائر، 2016، ص 134.

هذه المستوطنات مكنت سكانها من التحرر تدريجيًا من الحياة الريفية والنشاط الزراعي إلى ممارسة أنشطة موازية ومتنوعة، مثل الحرف والتجارة.

شهدت الجزائر عبر تاريخها الطويل حياة حضرية متعددة الأوجه، تأثرت بتتابع الشعوب التي استوطنت أرضها، حيث تطورت بعض المدن واستمرت، بينما اندثرت أخرى نتيجة الحروب، الاضطرابات، أو فترات الاستقرار والازدهار، وهو ما يعكس تاريخًا معقدًا وغنيًا لشبه المغرب العربي.¹

المطلب الثاني: مفهوم التحضر.

مصطلحا التحضر والحضرية من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع الحضري، إلا أنه حتى اليوم لم يتفق العلماء بشكل كامل على تعريف موحد لهما، ويرجع ذلك جزئيًا إلى وجود خلط بين المفهومين، وهو خلط قد يكون مبررًا أحيانًا، نظرًا لأن الظاهرتين مترابطتين، فوجود إحدهما شرط أساسي لوجود الأخرى. كما أن لكل من الحضرية والتحضر معانٍ وتوصيفات تختلف حسب اختلاف المجتمعات البشرية، والأقاليم الجغرافية، والحضارية، والثقافية. ظاهرة التحضر تعني لدى الكثير من العلماء تركّز السكان في مستوطنات حضرية تتجاوز حدًا أدنى معينًا من حيث الحجم السكاني. ولذلك، ينظرون إلى التحضر على أنه نمو في نسبة السكان الذين يعيشون في التجمعات الحضرية. بمعنى آخر، طالما ارتفعت نسبة السكان الحضر، فهذا يدل على حدوث عملية تحضر. وبناء عليه، يمكن اعتبار التحضر عملية تركّز سكاني في المناطق الحضرية، وليس مجرد نمو في حجم المدن.

على سبيل المثال، عرّف كينغسلي ديفيز (Kingsly Davies) التحضر بأنه نسبة السكان المستقرين في المستوطنات الحضرية من إجمالي السكان، مؤكدًا على أنه خطأ التفكير في التحضر باعتباره مجرد توسع أو نمو في حجم المدن فقط. بالمقابل، يرى ألدريدج (Eldridge) أن التحضر هو مجموعة السكان المقيمين في تجمعات بشرية تصنّف كمدن.

في حين تناول كوستيلو (Coestello) التحضر من منظور مزدوج في دراسته عن التحضر في الشرق الأوسط، حيث قسمه إلى²

¹ توفيق، مالك شليح، العنف في الوسط الحضري -دراسة ميدانية بمدينة وهران (حي الحمري وحي الصباح نموذجًا)، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران، 2014-2013 ص.31

² فؤاد محمد الشريف بن غضبان، التحضر والحضرية في ظل عالم متغير، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015، ص 13.

المعنى الجغرافي: يشير التحضر في معناه الجغرافي إلى اتساع الرقعة الجغرافية الوطنية للتجمعات السكانية الحضرية، كتحويل القرى إلى تجمعات حضرية بسبب ما يطأه أراضيها. عليها من تحول اقتصادي.

ب- المعنى الديمغرافي: يشير إلى ازدياد عدد سكان التجمع السكاني الحضري، إحصائياً نتيجة لعمليتين ديمغرافيتين أساسيتين، هما النمو السكاني الطبيعي للتجمع والنمو السكاني الناتج عن الحركة الجغرافية للسكان من الريف إلى المدينة وهنا يعرف ديفيز كنجسلي Davis Kingsly أن التحضر هو نسبة السكان الذين يستقرون في المستوطنات الحضرية من إجمالي السكان ويؤكد أنه من الخطأ التفكير بعملية التحضر على أنها نمو المدن، وهذه النسبة ناتجة عن الزيادة الطبيعية للسكان وعن الهجرة السكانية، كما يعرف في قسم السكان في هيئة الأمم المتحدة فالتحضر هو نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المستوطنات والمجمعات الحضرية.

المعنى الأيكولوجي: يشير مصطلح التحضر هنا إلى جانب البيئة الناتجة عن هذه العملية، والتي تتمثل في ازدياد عدد البنايات وتجاورها، وتوسع حجم المدينة، وارتفاع كثافتها السكانية، وظهور أحياء جديدة. ينتج عن ذلك تكوين بيئة اجتماعية مميزة تتميز بعلاقات جوار خاصة، وكثافة في التفاعل الاجتماعي، سواء كان اتصالاً مباشراً أو غير مباشر.

قد تؤدي هذه البيئة الحضرية، في حالات تدهور ظروف الحياة وانتشار الفوضى، إلى انتشار الأمراض الاجتماعية والآفات، بالإضافة إلى الاضطرابات الاجتماعية، وذلك نتيجة عدم القدرة على التحكم في الديناميكية الطبيعية والمعقدة للمجتمع الحضري

المعنى التنظيمي: المدينة هي تنظيم اجتماعي كبير تبرز فيه سيطرة الإنسان على المجال والنشاطات والعلاقات الإنسانية بشكل واضح، وذلك بفضل وجود تنظيمات مختلفة تسهر على ضبط الحياة الجماعية وتنظيمها في البيئة الحضرية. ومن بين هذه التنظيمات، يُعتبر نظام الضبط الاجتماعي الأهم، حيث يقوم على تطبيق القوانين والأنظمة التي تهدف إلى تنظيم السلوك وضمان استقرار النظام داخل المدينة وتحقيق الانسجام بين أفراد المجتمع¹.

ذ - المعنى السوسيولوجي: يشير التحضر إلى العمليات الاجتماعية المصاحبة للتحويلات الديمغرافية والبيئية والتنظيمية والجغرافية التي تطرأ على التجمع السكاني الحضري، حيث تتزايد كثافة الاتصالات والعلاقات بين الأفراد والجماعات، وترتفع درجة التفاعل بينهم، إلى جانب زيادة حجم التجمع السكاني نفسه.²

¹ السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 96.

² بومخلوف محمد، التحضر دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2001، ص 18.

المطلب الثالث: مفهوم الحضرية.

الحضرية تعني مجموعة من الخصائص والأنماط السلوكية والاجتماعية التي تميز الحياة في المدن عن تلك الموجودة في المناطق الريفية، وتشمل علاقات اجتماعية غالباً ما تتسم بال رسمية، وقصر المدى، وضعف التماسك الاجتماعي، وذلك نتيجة الكثافة السكانية العالية والتنوع الثقافي والاجتماعي. ويرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بتحويلات البنية الاجتماعية الناتجة عن التحضر، حيث يرى علماء الاجتماع أن الحضرية لا تقتصر فقط على الإقامة في المدينة، بل تشير إلى أسلوب حياة متميز يتأثر بخصائص البيئة الحضرية، مثل:

- الحجم الكبير للسكان
- الكثافة العالية
- التخصص والتغاير المهني
- العلاقات السريعة والمصلحية
- وتفكك الروابط التقليدية

ومن أبرز من تناول هذا المفهوم: لويس ويرث، الذي اعتبر الحضرية نمطاً من الحياة يفرزه حجم المدينة وكثافتها وتنوعها، مما يؤدي إلى علاقات اجتماعية سطحية وغير شخصية.¹

¹ الدرقاوي فاطمة الزهراء، مدخل إلى علم الاجتماع الحضري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 55.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، يمكن القول إن دراسة الجريمة في المجتمع الحضري تكتسب أهمية كبيرة، حيث تتشابك العوامل القانونية والاجتماعية والاقتصادية لتؤثر في تكوين ظاهرة الجريمة وانتشارها. من خلال تحديد مفهوم الجريمة وأبعادها، تمكنا من فهم أعمق للظروف التي تساهم في حدوث الجرائم وأنواعها المختلفة. كما أن دراسة الوسط الحضري والتحضر الحضرية تُظهر كيف تلعب التحولات الاجتماعية والاقتصادية دورًا محوريًا في تشكيل أنماط الجريمة في المدن.

إن الفهم المتكامل لهذه العوامل يساهم في توفير أسس علمية لمعالجة الظاهرة، وتطوير السياسات الاجتماعية والقانونية التي تهدف إلى الحد من انتشار الجريمة وتحقيق بيئة حضرية أكثر أمانًا واستقرارًا. من هنا، تصبح دراسة الجريمة في الوسط الحضري ضرورة لتحليل الواقع الحالي ووضع استراتيجيات فعالة للوقاية منها والتقليل من آثارها السلبية على المجتمع.

الفصل الثالث

"الجريمة النسوية في الوسط الحضري"

تمهيد:

المبحث الأول: ماهية الجريمة النسوية.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة النسوية.

المطلب الثاني: عوامل ارتكاب المرأة للجريمة

المطلب الثالث: اثار جرائم المرأة في الوسط الحضري

المبحث الثاني: تحديات مكافحة الجريمة النسوية في الوسط الحضري في التشريع الجزائري.

المطلب الأول: واقع الجريمة النسوية في الوسط الحضري الجزائري.

المطلب الثاني: دور المؤسسات العقابية في مكافحة الجريمة النسوية

المطلب الثالث: الوقاية من الجريمة النسوية

خلاصة الفصل:

تمهيد:

يعد موضوع الجريمة النسوية من القضايا الاجتماعية والقانونية التي لاقت اهتمامًا متزايدًا في السنوات الأخيرة، خاصة في المجتمعات الحضرية التي تشهد تحولات اقتصادية واجتماعية تؤثر بشكل كبير على السلوكيات الفردية والجماعية. وبينما كان يُنظر إلى الجريمة في السابق على أنها ظاهرة ذكورية بحتة، بدأت الإحصائيات الحديثة تُظهر زيادة ملحوظة في الجرائم المرتكبة من قبل النساء، الأمر الذي يستدعي دراسة معمقة لهذه الظاهرة وفهم أبعادها في السياق الاجتماعي والقانوني.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة الجريمة النسوية في الوسط الحضري، من خلال تناول مفهوم الجريمة النسوية وعوامل ارتكاب المرأة للجريمة، ثم استعراض آثار هذه الجرائم على المجتمع الحضري. في المبحث الأول، سنقوم بتحليل مختلف جوانب الجريمة النسوية بما في ذلك أسبابها وآثارها على المجتمع. أما في المبحث الثاني، فسوف نتطرق إلى التحديات التي تواجه مكافحة الجريمة النسوية في الوسط الحضري الجزائري، من خلال دراسة واقع الجريمة النسوية في الجزائر، دور المؤسسات العقابية في التصدي لهذه الظاهرة، بالإضافة إلى استعراض سبل الوقاية والحلول المقترحة للحد من تفشي هذه الظاهرة في المجتمع.

من خلال هذا الفصل، سيتضح كيف يمكن تقديم حلول فعالة لمكافحة الجريمة النسوية في الوسط الحضري الجزائري، ودور التشريع الجزائري في دعم هذه الجهود وتحقيق بيئة قانونية واجتماعية أكثر أماناً للنساء والمجتمع بشكل عام.

المبحث الأول: الجريمة النسوية.

تُعد الجريمة النسوية من الظواهر التي شهدت تغييراً ملحوظاً في المجتمعات الحديثة، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مرّت بها هذه المجتمعات. على الرغم من أن الجريمة كانت تُعتبر ظاهرة ترتبط بشكل أساسي بالرجل، فإن السنوات الأخيرة قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الجرائم المرتكبة من قبل النساء، الأمر الذي أثار اهتمام الباحثين والمختصين في مجال الجريمة والسلوك الاجتماعي.

في الجزائر، مثل العديد من المجتمعات الأخرى، كان تصور الجريمة النسوية محدوداً في البداية، وكانت معظم الجرائم التي ترتكبها النساء تُصنف ضمن الجرائم الخاصة مثل الزنا، الإجهاض، وجرائم الشرف. لكن مع تطور المجتمع وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بدأت تظهر أنواع جديدة من الجرائم التي تشارك فيها النساء، مما يستدعي دراسة معمقة لفهم هذه الظاهرة وأسبابها وآثارها على المجتمع.

يهدف هذا المبحث إلى دراسة الجريمة النسوية في الجزائر، من خلال التطرق إلى مفهوم الجريمة النسوية وتحديد ماهيتها، ثم استعراض العوامل التي قد تدفع المرأة لارتكاب الجريمة، سواء كانت ذاتية أو اجتماعية. أخيراً، سيتم تناول الآثار السلبية التي تترتب على جرائم المرأة في المجتمع الحضري، وكيف تؤثر هذه الجرائم على الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بشكل عام.

من خلال هذا التحليل، سيتم استكشاف الطرق التي يمكن من خلالها معالجة هذه الظاهرة، والعمل على تقليل معدلات الجريمة النسوية من خلال تطوير السياسات الاجتماعية والتعليمية التي تهدف إلى تمكين المرأة وتوفير بيئة تحميها من الانزلاق إلى سلوكيات إجرامية.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة النسوية.

دخلت المرأة في العصر الحديث مختلف ميادين الحياة ونافست الرجل في العديد منها، بما في ذلك ميدان الجريمة. فلم تعد الجريمة ظاهرة حكراً على الذكور، ولم يعد الحبس مقتصرًا على الرجال فقط كما يُشاع في الأوساط العامة، بل وللأسف أصبحت المرأة أيضاً من بين نزلاء السجون. ويرجع ذلك إلى تضافر عوامل متعددة أدت إلى دخول المرأة في دائرة الإجرام وسقوطها في شباك الجريمة. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى البحث في واقع الجريمة المرتكبة من قبل المرأة في المجتمع الجزائري، من خلال عرض مظاهر وأبعاد جرائم النساء عبر المجتمعات، وتحديد العوامل التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة، بالإضافة إلى تقديم إحصاءات حول الجريمة النسائية، ومحاولة معرفة أي الجنسين يسجل نسبة أعلى من حيث الكم والنوع في ارتكاب الجرائم¹.

¹ عدلي السمري وآخرون، علم الاجتماع الجريمة والانحراف، ط1 دار المسيرة للنشر، الأردن، 2010، ص77.

الجريمة النسوية في الجزائر:

يُعد الحديث عن إجرام المرأة منذ العصور القديمة موضوعاً معقداً، وذلك لقلة المصادر والمراجع التي تناولت هذه الظاهرة بشكل مباشر، باستثناء ما جاء في الشرائع والقوانين القديمة، وما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بشأن المجتمعات البشرية السابقة. ومن أجل دراسة ظاهرة الإجرام النسوي بشكل موضوعي، لا بد من تتبع تطورها عبر الزمان والمكان. لذلك، سيتم في هذا البحث استعراض إجرام المرأة عبر التاريخ، مع ذكر بعض الجرائم التي ارتكبتها النساء في العصور القديمة، ثم الانتقال تدريجياً إلى تناول ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري¹.

إجرام المرأة عبر التاريخ قبل التطرق إلى بداية إجرام المرأة، لا بد من البحث عن نشأة الإجرام ذاته. يُعتقد أن أول جريمة قتل في التاريخ البشري كانت جريمة قتل أحد أبناء سيدنا آدم لأخيه، وبذلك كان مرتكب هذه الجريمة رجلاً وليس امرأة. أما أول جريمة ارتكبتها المرأة، فلا يمكن تحديدها بدقة بسبب نقص المصادر التاريخية والسند الوثائقي.

ومع ذلك، يمكن الاطلاع على بعض الجرائم التي ارتكبتها النساء من خلال القوانين والشرائع القديمة التي تعود إلى قرون قبل الميلاد. ففي إحدى مواد شريعة أورنمو، ورد أن الزوجة التي تغري رجلاً آخرين بمفاتنها وتؤدي إلى مضاجعتهم تُعاقب بشدة. أما مدونة "لبت عشتار" فقد أذنت بممارسات الفساد بمعناه الواسع، وإن كان يُنظر إلى الزانية غير المتزوجة نظرة دونية مقارنة بالمرأة العفيفة. كذلك تضمنت مدونة حمورابي ما كان يعرف بـ «البغاء المقدس»، حيث كانت الفتاة تُقدم إلى المعبد قرباناً للآلهة، وهو ما يعكس وجود أشكال مختلفة من الجرائم والظواهر الاجتماعية التي ارتبطت بسلوكيات النساء في تلك الحقبة.

تعكس هذه الملاحظات كيفية تعامل المجتمعات القديمة مع سلوكيات النساء التي اعتبرتها مخالفة أو إجرامية، وتبرز الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي أثرت على تعريف الجريمة المرتبطة بالنساء عبر التاريخ. وعليه، كانت الشرائع القديمة تعتبر الزنا اعتداءً على الحقوق الزوجية فقط عندما تكون المرأة متزوجة، وليس بمعناه الواسع الذي يشمل جريمة الفساد والخيانة الزوجية كما هو منصوص عليه في القانون الجزائري الحديث. أما في العصر الجاهلي، فكانت الجرائم المرتكبة من قبل النساء ترتبط أساساً بالزنا، شرب الخمر، والرقص

¹ سامية حسن الساعاتي، جرائم النساء، د ط، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1986، ص 87.

في الحانات. وكانت الأسيرة العربية تخشى إنجاب الإناث، إذ كان العرب يقتلون البنات أو يدفنونهنّ وهنّ أحياء في مقابر أعمارهنّ، لتجنب العار والحزي المحتملين¹.

ومع دخول الإسلام، حُرِّمت على المرأة العديد من الأفعال التي كانت مباحة سابقاً، مثل الزنا وشرب الخمر، مما شكّل تحولاً كبيراً في المعايير الأخلاقية والقانونية المتعلقة بسلوك المرأة في المجتمع.

إجرام المرأة في الجزائر:

إجرام المرأة الجزائرية لم يكن معروفاً أو منتشرًا في الفترة التي سبقت الاستعمار الفرنسي، حيث كان خروج المرأة من البيت يعتبر أمراً نادراً ومرفوضاً اجتماعياً، ولم يُنظر إليه في كثير من الأحيان كجريمة. ومع دخول الاحتلال الفرنسي، اضطرت المرأة للخروج للعمل، خاصة في الحقول والمزارع، بحثاً عن وسائل للعيش.

هذا الخروج، مصحوباً بالاختلاط مع الغزاة الأجانب، أدى إلى انخراط بعض النساء في أفعال تُعتبر محرمة، مما تسبب في دخولهن في مجالات جريمة محدودة. ومع ذلك، لم تكن المرأة تمارس الجرائم العادية ضد الأشخاص أو الممتلكات أو الجرائم السياسية كما هو الحال مع الرجال.

كان إجرام المرأة يقتصر غالباً على جرائم تتعلق بجسدها وأنوثتها، مثل الإجهاض، قتل المواليد، الفساد، ونادراً ما كانت ترتكب جرائم الخيانة الزوجية. ورغم أن نسبة إجرام المرأة في الجزائر ما تزال ضئيلة مقارنة بالرجل، إلا أن جرائم النساء في تصاعد مستمر، وهذا ما تعكسه الإحصائيات التي سنتناولها لاحقاً في الدراسة².

النوعية الخاصة لجرائم النساء:

مصطلح جرائم النساء يُطلق على تلك الجرائم التي تميز بها النساء أو التي تكثر فيها مشاركة المرأة مقارنة بالرجال، أي الجرائم الشائعة بين النساء. ويتفق معظم المتخصصين في علم الإجرام على أن النساء يلجأن أكثر إلى الخداع والمكر في ارتكاب الجرائم مقارنة بالرجال.

في هذا السياق، يرى الفقيه Pinatel Jean أن النساء، رغم لعبهن دوراً ثانوياً في جرائم النصب والاحتيال مقارنة بالرجال، فإنهن يعتمدن على الدهاء والحيلة بأسلوبين رئيسيين:

- الأول: تقوم المرأة بإغراء الرجل، حتى يجد نفسه في وضع محل بالشرف، ثم يظهر شريكها (كالزوج أو الأخ المزعوم) ليهدده بالقتل أو بالتشهير إذا لم يدفع مبلغاً من المال يتناسب مع ثروته.

¹ سامية محمد جابر، الانحرافات الاجتماعية بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 47.

² عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة، د ط، دار الشروق، عمان، 2008، ص 65.

• الثاني: تلعب المرأة دور الزوجة المهذبة أو الأخت اللطيفة التي تضيف جوًا من الثقة على الموقف الذي يتم فيه الاحتياال.

تعتبر الجرائم التي تقتربها النساء غالبًا خفية، إذ يرى بعض الباحثين أن استعمال السم هو الوسيلة المفضلة للقتل لدى النساء. كما تتميز جرائم القتل النسائية بشدة الكراهية تجاه الضحية، حيث لا تقتصر المرأة على قتل الزوج الخائن فقط، بل قد تقوم بتشويه جثته والتنكيل بها.

في هذا الصدد، بحث الفقيه Pollak Otto في وجود أنماط ثابتة أو نوعية لجرائم النساء، وخلص إلى أن جرائم النساء تقع غالبًا في مجال مخالفات الأخلاق الجنسية أو في الجرائم المتعلقة بالأشخاص والأموال¹.

المطلب الثاني: عوامل ارتكاب المرأة للجريمة

عوامل إقبال المرأة على الجريمة هي الأسباب التي تقف وراء ارتكابها للفعل الإجرامي من الناحية القانونية والاجتماعية والشرعية. وبمعنى آخر، هي مجموعة من الظروف والوقائع التي تؤثر على المرأة بشكل ما وتدفعها إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

ولا يمكن تفسير ظاهرة إجرام المرأة بانفراد عامل واحد فقط، بل هي نتيجة تفاعل عدة عوامل متعددة، سواء نفسية، اجتماعية، اقتصادية، أو ثقافية، كلها تلعب دورًا في دفع المرأة نحو ارتكاب الجريمة². تُعد العوامل الذاتية، أو ما يُطلق عليها أحيانًا "العوامل الداخلية"، من المؤثرات الأساسية في السلوك الإجرامي لدى المرأة. وتشير هذه العوامل إلى الجوانب المرتبطة بالبنية النفسية والعقلية والبدنية للفرد. وقد تكون هذه العوامل فطرية وأصلية ترافق الإنسان منذ الولادة، مثل العوامل الوراثية، والخلل العقلي، والأمراض العصبية والنفسية. كما يمكن أن تكون مكتسبة نتيجة ظروف بيئية أو صحية تعرض لها الفرد خلال حياته، مثل الأمراض العضوية أو الاضطرابات النفسية.

في هذا السياق، قام عالم الإجرام الإيطالي سيزار لومبروزو بمحاولة ربط السمات الجسدية بالنزعة الإجرامية، حيث ميّز بين المرأة المجرمة والمرأة العادية اعتمادًا على ملامح شكلية ووراثية. ففي مؤلفه "المرأة المجرمة" (1895)، وصف المرأة الإجرامية بأنها تتميز بكثافة الشعر، التجاعيد، اعوجاج القدمين، وجمجمة غير طبيعية، ورأى أن مظهرها وسلوكها أقرب إلى الرجال المسنين، كما اعتبر أن المرأة عامة أقل تطورًا من الرجل وأقرب في سلوكها إلى الأطفال، وأقل حساسية وذكاءً.

¹ عوض محمد عوض، مبادئ علم الإجرام، د ط، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1980، ص 95.

² أمال عثمان وانطوانيت جورج دانيال، " الجريمة والطمث، المجلة الجنائية القومية، العدد 1 (، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1985، ص 35.

رغم أن أفكار لومبروزو اليوم تُعدّ محل نقد واسع نظرًا لطابعها البيولوجي الحتمي وتحاملها على المرأة، إلا أنها كانت بداية مهمة في دراسة تأثير الخصائص النفسية والبيولوجية على السلوك الإجرامي، وفتحت المجال أمام دراسات أعمق وأكثر توازنًا لفهم علاقة العوامل الذاتية بانحراف المرأة في المجتمع¹.

ويتفق مع هذا الرأي العالم تيجر (Tiger) في كتابه "الشر في الجماعات"، حيث يرى أن النزعات التي توجد لدى الأفراد، سواء أكانوا ذكورًا أم إناثًا، لا تلبث أن تستقر في المورثات (الجينات) إذا استمرت لفترة طويلة، مما يجعل تأثيرها يستمر على المجتمع عبر آلاف السنين. وهذا يبرز أهمية العوامل البيولوجية الوراثية كجزء من العوامل الذاتية التي تؤثر في السلوك الإجرامي لدى الأفراد، بما في ذلك المرأة.

في محاولة لإثبات علاقة الإجرام بالوراثة، أجرى كل من دوجلاس (Douglass) واستابروك (Estabrook) دراسة على عائلة أمريكية معروفة، حيث كان رب الأسرة مدمنًا على المسكرات وزوجته سارقة. شملت الدراسة سبعة أجيال لهذه الأسرة، وتبين أن من بين 709 من أسلافه أصبح 202 منهم محترفين في الدعارة، و142 منهم متشردين، و77 من مرتكبي الجرائم. وعلى الرغم من هذه النتائج التي تؤكد أهمية الوراثة وتأثيرها في السلوك الإجرامي، يجب عدم المبالغة في تقدير دورها، إذ إن الوراثة ليست العامل المسيطر دومًا، وإن كان لا يمكن إنكار تأثيرها في بعض الحالات الإجرامية.

كما لاحظ عالم الإجرام سيزار لومبروزو أن التطور الفسيولوجي للمرأة له تأثير في ميلها إلى الجريمة، حيث تلعب مراحل البلوغ، والطمث، والحيض، وانقطاع الطمث في سن اليأس دورًا في ذلك. فقد سجل لومبروزو تأخر ظهور الطمث لدى النساء المرتكبات لجريمة السرقة، والبلوغ المبكر لدى العاهرات، كما توصل إلى أن النشاط الإجرامي يزداد بصورة عامة خلال فترة الحيض².

كما أن النضوج البدني المبكر للفتاة، وما يصاحبه من ظهور علامات الأنوثة، قد يجعلها فريسة سهلة لهتك العرض والاغتصاب، وهو ما يؤثر على تكوين شخصيتها النفسية والاجتماعية، وقد يدفعها أحيانًا إلى السلوك الإجرامي كرد فعل أو تعبير عن هذه الظروف. ونظرًا لأهمية العامل النفسي في ارتكاب الجريمة، آمنت الدراسات الحديثة بأثر العوامل النفسية في الإقبال على السلوك الإجرامي، وركزت على ضرورة فهم البواعث السيكلولوجية للمجرم عند دراسة الدوافع وراء ارتكاب الجريمة. ولهذا السبب، عملت التشريعات على إلزام القضاة

¹ دروسي مكي، الموجز في علم الاجرام، (قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية المطبعة الجهوية، 2006، ص 85.

² رمسيس بنهام، الجريمة والجرم في الواقع الكوني، (الإسكندرية، منشأة المعارف 1997، ص 96.

بالتحقيق في هذه الجوانب النفسية قبل النطق بالحكم، حيث نصت المادة 453 من قانون الإجراءات الجزائية على أن:

"يقوم القاضي ببذل كل همّة وعناية ويجري التحريات اللازمة للوصول إلى إظهار الحقيقة وللتعرف على شخصية الحدث وتقرير الوسائل الكفيلة لتهدئته، ويأمر القاضي الأحداث بإجراء فحص طبي والقيام بفحص نفسي إذا لزم الأمر".

- العوامل الاجتماعية: تشير العوامل الاجتماعية إلى مجموع العلاقات والروابط التي تنشأ بين المرأة الناضجة والأفراد في محيطها الاجتماعي، بدءاً من الأسرة مروراً بالمؤسسات التعليمية وجماعات الأقران، وصولاً إلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الأخرى. ويتأثر سلوك المرأة بتفاعلها مع هذه المؤسسات، مما قد يؤدي إلى تكوين شخصية متزنة ومنسجمة مع القيم والأهداف المجتمعية المتفق عليها، أو إلى ظهور شخصية منحرفة تتعارض مع تلك القيم والأهداف. ومن أبرز البيئات التي قد تسهم في التأثير السلبي على سلوك المرأة بيئة الأسرة، وبيئة المدرسة، وبيئة الأقران.¹

- الأسرة: تُعتبر الأسرة كمؤسسة اجتماعية أولى وبيئة التنشئة الأساسية للفرد، ذات دور محوري في تشكيل الشخصية وتوجيه السلوك وإبراز القدرات الفردية. ومن الطبيعي أن تؤثر الأسرة بشكل مباشر على ظاهرة الجريمة، إذ يقوم الوالدان بعملية التنشئة الاجتماعية، وأي تصدع أو تفكك أسري أو وجود خلافات أو سوء سمعة أو نموذج منحرف داخل الأسرة يؤدي إلى زيادة احتمال إقبال الفرد على السلوك الإجرامي أو الانحرافي. يحدث التفكك الأسري عادةً في ظل كثرة المشاحنات والإهانات والسباب المتبادل بين أفراد الأسرة، مما ينعكس سلباً على تربية المرأة في طفولتها وعلى توفير الرعاية والعناية اللازمة، ويزيد من احتمالية تبنيها سلوكيات منافية للمجتمع في المستقبل.

وفي دراسة أجريت في مصر حول جرائم الزنا، تبين أن 49% من النساء المدينات بهذه الجرائم كن قد نشأن في بيئات أسرية متفككة، مثل حالات الطلاق أو زواج الأب من امرأة أخرى. كما تشير الدراسات إلى أن التفكك الأسري يؤثر بشكل أكبر على انحراف الفتيات مقارنة بالفتيان، حيث أظهرت دراسة محكمة فلادلفيا الأمريكية عام 1949 أن 47% من الأحداث الذكور الذين انحرفوا كان السبب وراء ذلك هو التفكك الأسري، بينما بلغت هذه النسبة 65% بين الفتيات المنحرفات.

¹ سامية حسن الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر، القاهرة: الدار المصرية السعودية، 2006، ص 45.

وبما أن الأسرة هي البيئة الأولى والأساسية لعملية التنشئة، فإن أي اضطراب أو خلل في أدائها الوظيفي يرفع من احتمالات حدوث الانحراف والجريمة. ومن أهم أسباب فشل الأسرة في أداء دورها التأهيلي للطفل هو التفكك المادي، كانهصال الطفل عن والدته بسبب ظروف قاهرة، أو غياب الأب، أو سوء العلاقات داخل الأسرة، بالإضافة إلى التدليل المفرط أو القسوة الشديدة.

وعليه، تواجه البيئة الأسرية تحديات قد تهدد استقرارها، وينعكس ذلك سلباً على الأبناء. يتجلى عدم الاستقرار الأسري في مظاهر متعددة، منها تعدد الزوجات، أو الطلاق، أو الانفصال، أو الهجر، خصوصاً حين يترك الأب أسرته ويتخلى عن مسؤولياته القانونية والاجتماعية تجاه أبنائه، وهو ما يُعد جنحة قانونية في حق الأطفال الذين يجب حمايتهم.

- البيئة المدرسية:

تُعد المدرسة مؤسسة اجتماعية محورية تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الأسرة، إذ تلعب دوراً أساسياً في تكوين شخصية الفرد وتنمية قدراته وإعداده للحياة الاجتماعية. وفي حال فشل المدرسة في أداء وظائفها التربوية والاجتماعية¹، فإن ذلك ينعكس سلباً على سلوك الفتاة، ويُسهم في انحرافها عن المسار السوي. وتُعدّ العوامل المدرسية من بين أبرز المحفزات التي قد تدفع الفتاة إلى ترك المدرسة أو الهروب منها، لا سيما عندما تسود أساليب تعامل غير تربوية من طرف المعلمين، مثل الإهانة، التمييز، التحقير، التسلط، أو استخدام العنف اللفظي والجسدي، مما يولّد لدى التلميذات شعوراً بالنفور من المعلم والمادة التعليمية، ويؤدي إلى تدني التحصيل الدراسي، ومن ثمّ النفور من المدرسة واللجوء إلى الشوارع والاختلاط برفاق السوء.

كما يُسهم ضعف الرقابة داخل المدرسة وغياب الانضباط في تفشي مظاهر الانحراف، مثل تعاطي المخدرات، التدخين، والسلوكيات اللاأخلاقية، مما يُعزز من فرص ارتكاب الفتيات لسلوكيات مخالفة للآداب العامة. وتؤكد العديد من الدراسات وجود علاقة وطيدة بين سوء التكيف المدرسي والنزوع نحو السلوك الإجرامي، فقد توصّل الباحث "لابيرج" (Laberge) سنة 1976 إلى وجود ارتباط قوي بين عدم التكيف المدرسي والسلوك الإجرامي في عينة من الشباب، مما يعكس أهمية البيئة المدرسية في ضبط سلوك الأفراد وتوجيههم نحو السلوك القويم.

- رفيات السوء:

¹ عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة، الأردن، دار الشروق لنشر والتوزيع، 2004، ص 78.

في مراحل معينة من العمر ت فيها أو في أماكن العمل، فإذا كانت هذه الصلبة من رفقات السوء فان هذا سىؤثر سلبا على سلوك الفتاة مما يؤدى إلى تعلم سلوكيات اجرامية وانحرافية خاصة اذا كانت ممن هن سرىعات التأثر"، اثبتت الدراسات و التحقيق الميداني ان كثير من النساء اللواتي سلكن طريق الانحراف اكتسبن هذا الامر من رفيقان أو زميلان الفاسدات، ففي دراسة عن جريمة الزنا في مصر ارجع 28% من المبحوثات انحرافهن إلى صديقات اللاتي فتحن لهن باب الجريمة.¹

المطلب الثالث: اثار جرائم المرأة في الوسط الحضري

تعدّ المرأة أحد الركائز الأساسية في بنية الأسرة والمجتمع، حيث تؤدي دورًا محوريًا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في الوسط الحضري، إذ تسهم بفاعلية في قطاعات التعليم، والصحة، والإدارة، والتجارة، إلى جانب اضطلاعها بالمهام التقليدية المتعلقة برعاية الأسرة وتدير شؤون المنزل. ويظهر هذا التعدد في الأدوار مدى إسهام المرأة في دعم مسارات التنمية الحضرية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

غير أنّ المرأة، رغم هذه الأدوار الحيوية، لا تزال تعاني في بعض الأوساط الحضرية من التهميش الثقافي والاجتماعي، نتيجة غياب الاعتراف الكامل بإسهاماتها، والتقصير في تمكينها، لاسيما عبر التعليم والتثقيف. وهو ما يُضعف من قدرتها على أداء أدوارها الاجتماعية والمهنية على الوجه الأمثل. ومن شأن الاعتراف بالمرأة كشريك كامل في عملية التنمية، على قدم المساواة مع الرجل، أن ينعكس إيجابًا على تقدم المجتمع وتوازنه.²

وقد أشار الفيلسوف "أوغست كونت" إلى أن "المرأة هي الواسطة بين الرجل والإنسانية"، في تعبير يعكس إدراكًا عميقًا لدور المرأة الذي يتجاوز حدود الأسرة ليشمل الإسهام في بناء المجتمع بأسره. وقد أكد هذا المعنى المفكر الإصلاحى عبد الحميد بن باديس بقوله: "إذا علمتَ ولدًا فقد علمتَ فردًا، وإذا علمتَ بنتًا فقد علمتَ أمة"، في إشارة واضحة إلى الأثر المجتمعي العميق لتعليم المرأة وتمكينها، بوصفها قاعدة أساسية في مسار النهوض الاجتماعي أو التراجع الحضاري.

إلا أنّ هذا الدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة غالبًا ما يتعرض للتقويض في البيئة الحضرية، حيث تتسم التفاعلات الاجتماعية بالكثافة وتُمنح السمعة المجتمعية أهمية بالغة. وفي هذا السياق، يُعد دخول المرأة إلى السجن بمثابة عقوبة اجتماعية مزدوجة، إذ لا تقتصر تداعياته على فترة السجن، بل تمتد إلى ما بعد الإفراج عنها، حيث تُواجه بنظرة دونية وتحفظ في التعامل من قِبل المجتمع، مما يحد من فرص إدماجها المهني والاجتماعي من جديد.

¹ سامية مصطفى الخشاب، المرأة والجريمة: دراسة اجتماعية ميدانية، القاهرة: المكتبة الانجلوا المصرية، 1983، ص 77.

² محمد غالب، مشكلات الساعة في مجتمعنا، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966، ص. 59.

كما أن بعض الجرائم، خاصة تلك المرتبطة بالشرف أو الآداب العامة، تترك وصمة اجتماعية دائمة تؤثر على علاقاتها الأسرية ومكانتها داخل المجتمع الحضري.

كما أن وجود أطفال مع أمهاتهم داخل المؤسسات العقابية في المدن يُشكل تحديًا إضافيًا، في ظل ضعف الرعاية الاجتماعية والصحية، وعدم توفر ميزانيات خاصة لعلاج الأطفال، أو أطر تربوية تراعي احتياجاتهم. وتفتقر العديد من السجون الحضرية إلى كوادر طبية متخصصة، ما يجعل الأطفال عرضة للأمراض، خاصة في فصول الخريف والشتاء.

وتتفاقم المشكلة عندما لا تتوفر عائلات بديلة لرعاية الأطفال، فيُسمح للأم باصطحاب جميع أطفالها، دون مراعاة أعمارهم أو حاجاتهم النفسية والتعليمية، فتطول إقامتهم داخل السجن بما يفوق السن القانوني المحدد، مما يؤدي إلى بيئة غير ملائمة للنمو، ويعرضهم للتهميش والانحراف في مراحل لاحقة.

أثر جريمة المرأة على الأسرة في الوسط الحضري:

تُعتبر الأسرة في الوسط الحضري إحدى الركائز الأساسية في تشكيل شخصية الطفل وتوجيه سلوكياته خلال مراحل نموه الأولى، حيث تؤثر البيئة الأسرية تأثيرًا بالغًا في نموه النفسي والعقلي والانفعالي. وفي ظل التعقيد الاجتماعي الذي يميز الحياة الحضرية، يُشكّل التفاعل اليومي بين الطفل وأفراد أسرته—وخاصة الوالدين والإخوة—نواة لاكتساب السلوك الاجتماعي والقيم الثقافية التي تتسم بالتعدد والانفتاح¹.

وتُعد الأسرة، في السياق الحضري، وحدة اجتماعية مركزية تضطلع بدور محوري في التنشئة الاجتماعية، من خلال نقل منظومة القيم والمعايير السائدة، رغم ما تشهده الحياة المدنية من ضغوط وتغيرات متسارعة. فهي الجهة الأولى المسؤولة عن توفير الاستقرار العاطفي والتوجيه السلوكي، بما يهيئ الطفل للتفاعل الإيجابي مع بيئة حضرية مليئة بالتحديات والفرص على حد سواء.

غير أنّ التماسك الأسري في الوسط الحضري قد يتعرض للاهتزاز عند سجن أحد أفراد الأسرة، ولا سيما الأم، حيث يحدث هذا الحدث اختلالاً عميقاً في التوازن الداخلي للأسرة، ينعكس سلبيًا على باقي أعضائها، وبخاصة الأطفال. ففي البيئة الحضرية التي ترتبط فيها الأسرة بشبكات رسمية من التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، يؤدي غياب أحد الوالدين إلى حرمان الأبناء من الرعاية العاطفية والدعم النفسي، وقد يفضي إلى اضطرابات سلوكية أو تعليمية نتيجة الوصم الاجتماعي والانفصال عن بيئة مستقرة وآمنة.

¹ أحمد فوزي الصادي، "رعاية أسر النزلاء كأسلوب من أساليب الرعاية اللاحقة"، ضمن: الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بين النظرية والتطبيق، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1988، ص. 128-129.

وتزداد تداعيات السجن في الأسر الحضرية تعقيداً بفعل ارتفاع تكاليف المعيشة واعتماد العديد من الأسر على دخل مزدوج لضمان الحد الأدنى من الاستقرار. وبالتالي، فإن غياب الأم، باعتبارها غالباً محور الرعاية والمساندة اليومية، لا يعني فقط خسارة مورد اقتصادي، بل يمتد أثره ليشمل الوظائف التربوية والاجتماعية للأسرة، ما يزيد من هشاشتها البنيوية ويُضعف قدرتها على أداء أدوارها الحيوية.

وقد تفضي هذه الظروف إلى مظاهر من الانغلاق أو الانحراف لدى الأبناء، لاسيما في ظل بيئة حضرية تتسم بالصرامة والضغط الاجتماعي والنفسي تجاه الأفراد الذين يعجزون عن مواكبة إيقاعها السريع. وتُظهر الدراسات أن الأطفال الذين نشأوا في أسر مفككة بفعل سجن أحد الوالدين، أكثر عرضة للانقطاع المدرسي والانحراف، نتيجة شعورهم بالعزلة والوصم، في مجتمع يميل إلى الربط بين "الأسرة الصالحة" والاستقرار المجتمعي¹.

لذا، تبرز الحاجة الملحة إلى تبني سياسات حضرية داجمة، تتولى من خلالها مؤسسات الدولة والمجتمع المدني تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي للأسر المتأثرة بالسجن، بما يضمن استمرارية أدوارها الوقائية والتربوية. فالعدالة الاجتماعية في المدن لا تكتمل إلا إذا حُصرت آثار العقوبة في الجاني وحده، دون أن تمتد لتطال أسرته، التي ينبغي أن يُنظر إليها بوصفها شريكاً في جهود الإصلاح، لا ضحية ثانوية للجريمة.

أثر عقوبة السجن اقتصادياً على المرأة في الوسط الحضري:

يُعد العامل الاقتصادي أحد المحاور الجوهرية التي تؤثر بعمق في تشكيل أنماط حياة الأفراد وسلوكياتهم داخل المجتمع، ولا سيما في البيئة الحضرية التي تتسم بارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد الاعتماد على الموارد المادية لتلبية الاحتياجات الأساسية. ففي هذا السياق، يُشكّل الاقتصاد قوة دافعة رئيسية في توجيه السلوك الاجتماعي وتحديد ملامح التفاعل اليومي. وقد أكدت العديد من الدراسات أن التدهور الاقتصادي والاجتماعي يُعد من أبرز العوامل المباشرة التي تدفع بعض النساء نحو مسارات الجريمة، سواء بدافع الحاجة المادية، أو نتيجة انسداد آفاق التشغيل، أو في ظل غياب شبكات الحماية والدعم الاجتماعي².

في المدن الكبرى، يُفضي فقدان المرأة المعيلة للأسرة - نتيجة السجن - إلى اختلال عميق في استقرار الأسرة الحضرية، لا سيما في ظل تراجع آليات التكافل الاجتماعي، وارتفاع تكاليف المعيشة، وندرة البدائل الداعمة. وفي غياب فرص العمل المشروع، قد تجد بعض النساء أنفسهن مضطرات للانخراط في أنشطة غير قانونية

¹ أحمد فوزي الصادي، المرجع السابق، ص 130.

² فهمي مقبل، "العمل الاجتماعي داخل المؤسسات الإصلاحية ودوره في الإصلاح"، ضمن: أبحاث الحلقة العلمية الثامنة نحو استراتيجية عربية للعمل الإصلاحي، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1993، ص. 62.

كالبعاء أو الاتجار بالممنوعات، من أجل تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة لمن ولأطفالهن، مما يسهم في تفاقم ظاهرة الجريمة في صفوف النساء.

كما أن غالبية النزيلات في المؤسسات العقابية الحضرية يكنّ في سن النشاط والإنتاج، وبالتالي فإن سجنهن لا يقتصر على حرمانهن من الحرية، بل يُفضي إلى تعطيل مساهمتهم الاقتصادية، وإضعاف أحد مرتكزات التنمية المجتمعية. وتتفاقم هذه الإشكالية حين تكون النزيلة مسؤولة عن إعالة أطفال، بما يُنتج عنه احتياجات إضافية تشمل الغذاء، الرعاية الصحية، والتعليم، وهي متطلبات غالبًا ما تعجز المؤسسة العقابية عن تلبيتها، مما يثقل كاهل إدارتها ويلقي بعبء إضافي على الدولة¹.

من بين الإشكاليات الاقتصادية المرتبطة بالنزيلات الحوامل في المؤسسات العقابية، تبرز مسألة ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية أثناء فترة الحمل والولادة، لا سيما حين تستدعي الضرورة نقل النزيلة إلى مستشفيات خارجية لإجراء المتابعة أو الولادة تحت حراسة أمنية مشددة، الأمر الذي يتطلب تخصيص موارد بشرية ومادية إضافية ويزيد من الأعباء المالية على إدارة السجن.

وفي إطار الحياة اليومية داخل السجون الحضرية، تحتل العوامل المادية موقعًا محوريًا في تشكيل علاقات النزيلات وتوجيه سلوكياتهن، إذ غالبًا ما تكون الموارد التي توفرها الإدارة غير كافية لتلبية احتياجاتهن الأساسية. وبالنظر إلى افتقار بعض النزيلات لأي دعم خارجي من الأسرة أو المجتمع، تصبح الوسائل المادية المحدودة هي المحرك الأساسي لتفاعلاتهن داخل السجن، ما يؤدي إلى تفشي مظاهر الاستغلال والتنافس وانعدام روح التعاون، وهو ما يتنافى مع الغاية الإصلاحية المرجوة من العقوبة السالبة للحرية.

وعقب الإفراج، تواجه النزيلات صعوبات جمّة في الاندماج المهني، نتيجة لوصمة السجن الاجتماعية من جهة، وافتقارهن في كثير من الأحيان إلى التأهيل المهني أو المهارات القابلة للتوظيف من جهة أخرى. وقد يدفع هذا الواقع بعضهن إلى العودة إلى ممارسات إجرامية، ربما بوسائل أكثر تعقيدًا أو خطورة، نتيجة الاحتكاك بثقافات إجرامية متعددة داخل المؤسسة العقابية، دون وجود بيئة إصلاحية فعالة. ومن ثم، فإن السجن في الوسط الحضري قد يتحول من أداة للإصلاح وإعادة الإدماج إلى فضاء لإعادة إنتاج السلوك الإجرامي، ما يستدعي مراجعة شاملة للسياسات العقابية وآليات الدعم الاجتماعي والمهني لما بعد الإفراج، لضمان إعادة دمج فعلي ومستدام في المجتمع.

¹ فهمي مقل، "العمل الاجتماعي داخل المؤسسات الإصلاحية ودوره في الإصلاح"، المرجع السابق، ص 65.

أثر جريمة المرأة اقتصادياً على الأسرة في الوسط الحضري:

تُعتبر الأسرة في المجتمع الحضري وحدة تنظيمية اجتماعية تقوم بربط جميع أعضائها عبر شبكة من الروابط المتكاملة التي تشمل الجوانب العضوية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية. فهي تشكل بنية اجتماعية متماسكة تتكامل فيها وظائف أجزائها وتترابط الأدوار التي يضطلع بها كل فرد، ما يمكنها من تلبية حاجات أفرادها إلى حد قد يصل إلى الاكتفاء الذاتي. ومع ذلك، فإن الظروف الاقتصادية والسياسية والتغيرات الثقافية التي يشهدها المجتمع تترك آثاراً ملموسة على هذه البنية، تتراكم تدريجياً مع مرور الوقت، مما يفضي إلى تحولات في نمط الحياة التقليدي للأسرة. ويختلف مدى تأثير هذه التحولات بين مجتمع وآخر، ويتوقف ذلك على مدى الجهود المبذولة للحفاظ على الخصوصية الثقافية للأسرة، لا سيما من خلال تعزيز منظومة القيم التي تشكل عمادها الأساسي¹.

تُعد المشكلات الاقتصادية من العوامل الأساسية التي تساهم في انهيار الأسرة وتفككها، حيث تتسبب في ظهور مشكلات أخرى متعددة مثل سوء التغذية، والضعف العام، وارتفاع معدلات الانحرافات الاجتماعية، وجرائم الأحداث، بالإضافة إلى زيادة معدلات الوفيات. ويرى العديد من الباحثين أن الظروف الاقتصادية الصعبة تلعب دوراً جوهرياً في خلق البيئة التي تُهيئ لانحراف الأفراد، إذ تؤدي قلة الموارد الاقتصادية وتدني الأجور، إلى عدم قدرة الأسرة على توفير احتياجاتها الأساسية، مما يدفعها إلى الاعتماد على المساعدات والصدقات، وهو ما يفتح المجال أمام فرص تساهم في انتشار السلوكيات الإجرامية والانحرافية.

في العديد من المجتمعات الحضرية، تُعتبر الأسرة وحدة اقتصادية إنتاجية واستهلاكية في الوقت ذاته، حيث تتحمل مسؤولية تلبية الاحتياجات الاقتصادية الأساسية لأفرادها بما يتوافق مع متطلبات المجتمع الذي تعيش فيه. كما تشكل الأسرة مصدراً للأمان الاقتصادي، إذ تدعم الأفراد في المشاركة بالعمل والإنتاج، حتى لأولئك غير القادرين على العمل لأسباب متنوعة.

عندما يعاني أحد أفراد الأسرة، ولا سيما النزيل في السجن، من حالة الفقر المدقع، فإن الأسرة تتعرض لاضطرابات اقتصادية قد تؤدي إلى انحراف بعض أفرادها، نتيجة غياب المعيل الرئيسي وافتقاد مصدر دخل ثابت. وغالباً ما تواجه إدارة المؤسسات العقابية صعوبات في توفير جميع الاحتياجات الأساسية للنزلاء، مما يلزم الأسرة بتحمل العبء المالي لتلبية متطلباتهم الضرورية. هذا النقص الاقتصادي ينعكس سلباً على استقرار الأسرة ويؤثر على مستقبل أفرادها، خاصة من الناحية التعليمية للأطفال، حيث قد يحول دون تقدمهم الدراسي وتحقيق نجاحهم

¹ حيدر إبراهيم، "إدماج المرأة في خطط التنمية: مشاكل وإمكانيات"، بحث منشور في مجلة الدراسات العالمية، تصدر عن المركز العربي للدراسات العالمية، دمشق، العدد 31، سبتمبر 1993، ص. 197.

الأكاديمي. وفي بعض الحالات، تضطر الأسرة إلى التضحية بأحد أبنائها للعمل أو إلى إيقاف التعليم بهدف تأمين مصدر دخل إضافي لتخفيف الضغوط المالية.

وبشكل عام، فإن دخول أحد الوالدين أو كليهما السجن يترك آثارًا سلبية مباشرة وغير مباشرة على الأسرة، إذ يتسبب في اختلال استقرارها الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤثر على جميع أعضائها داخل بيئة حضرية تتسم بالضغوط المعيشية المتزايدة والتي تتطلب تكييفًا مستمرًا لضمان الاستقرار والرفاهية.

أثر عقوبة السجن نفسيًا على الأسرة في الوسط الحضري:

تُعَدُّ الأسرة، بطبيعة تكوينها وتركيبتها، من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تسهم في بناء شخصية الفرد، كما تلعب دورًا أساسيًا في بناء المجتمع واستقراره. فالأسرة هي الحاضنة الأولى للطفل، حيث تستقبله في مراحل حياته الأولى¹، لا سيما مرحلة الطفولة، التي تعتبرها دراسات علم النفس المرحلة الأهم في تشكيل شخصية الإنسان. وفي إطارها، يشعر الفرد بذاته، وينمو لديه الشعور بالحب والانتماء، كما توفر له الأمان العاطفي والنفسي، الذي يُعَدُّ ضروريًا للنمو السليم.

في الوسط الحضري، حيث تتسم الحياة بوتيرة متسارعة وضغوط متزايدة في متطلبات المعيشة، تُعتبر الأسرة الإطار الأساسي لاستقرار الفرد وتوازنه النفسي والاجتماعي. وعندما تُحرم الأسرة من وجود أحد الوالدين بسبب عقوبة السجن، يترك ذلك أثرًا نفسيًا عميقًا على الأفراد، خصوصاً إذا كان الغائب هو الأب، الذي يُعَدُّ في أغلب الأحيان مصدر السلطة والانضباط، إضافة إلى كونه المعيل الرئيسي للأسرة. إن غياب هذه المرجعية الأسرية يؤدي إلى ضعف قدرة الطفل على اكتساب القيم والمفاهيم الاجتماعية السائدة، ويجعله محرومًا من إطار يضبط سلوكياته ويوجهه، مما ينجم عنه شعور بالقلق والتوتر ويعيق عملية التكيف الاجتماعي.

ويشير علماء النفس إلى أن حرمان الطفل من الاحتياجات النفسية الأساسية، مثل الشعور بالأمان، والانتماء، والتقدير الاجتماعي، قد يفضي إلى انعكاسات سلبية تشمل العزلة الاجتماعية، والاغتراب النفسي، واحتقار الذات، وهو ما قد يدفعه إلى السلوك الإنحرافي كآلية تعويضية. كما تبين أن الأطفال الذين ينشؤون في أسر تفتقد إلى أحد الوالدين نتيجة السجن يعانون بشكل متكرر من صدمات نفسية، وصعوبات في التحصيل

¹ عبد الله خوج، وفاروق عبد السلام، الأسرة العربية ودورها في الوقاية من الجريمة والانحراف، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1419هـ، ص. 8.

الدراسي، وشعور مستمر بالنقص مقارنة بأقرانهم، مما يعزز الحاجة إلى تدخلات دعم نفسي واجتماعي خاصة لهذه الفئة¹.

المبحث الثاني: تحديات مكافحة الجريمة النسوية في الوسط الحضري في التشريع الجزائري.

يعتبر موضوع الجريمة النسوية في الجزائر من القضايا المعقدة التي تتطلب دراسة شاملة، خاصة في ظل التحولات التي شهدتها المجتمعات الحضرية في السنوات الأخيرة. في الماضي، كان المجتمع الجزائري يعتبر الجريمة ظاهرة مرتبطة بشكل رئيسي بالرجل، لكن مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي مرت بها البلاد، بدأت تتغير طبيعة الجريمة النسوية لتشمل أنواعًا متعددة من الجرائم التي كانت في وقتٍ من الأوقات تُعتبر حكرًا على الذكور.

تزايد الأبحاث التي تشير إلى أن النساء في الوسط الحضري الجزائري قد أصبحوا أكثر عرضة للمشاركة في الجرائم بمختلف أنواعها، مما يثير العديد من التساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة. يمكن إرجاع هذه الزيادة إلى عدد من العوامل مثل الفقر، البطالة، الضغوط النفسية والاجتماعية، بالإضافة إلى تطور المفاهيم المتعلقة بالحرية الفردية والمساواة بين الجنسين.

يتناول هذا المبحث واقع الجريمة النسوية في الجزائر من خلال دراسة الوضع الحالي لهذه الظاهرة في الوسط الحضري، حيث سيتم استعراض الأنواع الأكثر شيوعًا من الجرائم المرتكبة من قبل النساء، وأسباب انتشارها في المدن الكبرى. كما سيتم التطرق إلى دور المؤسسات العقابية في مكافحة الجريمة النسوية، مع التركيز على مدى فعاليتها في إصلاح السلوكيات الجنائية لدى النساء، وتأهيلهن للاندماج مجددًا في المجتمع. في النهاية، سيتناول المبحث استراتيجيات الوقاية الممكنة من الجريمة النسوية، من خلال تطوير سياسات اجتماعية وتنموية تهدف إلى تقليل الفجوات الاجتماعية وتعزيز دور المرأة في المجتمع.

من خلال هذا التحليل، يسعى المبحث إلى تقديم رؤية شاملة حول تحديات مكافحة الجريمة النسوية في الوسط الحضري في التشريع الجزائري.

¹ محمد فوج الملهوف، الرعاية اللاحقة ودورها المهني في التعامل مع المفرج عنهم من المساجين، ورقة قُدمت في المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1991، ص. 39.

المطلب الأول: واقع الجريمة النسوية في الوسط الحضري الجزائري.

إجرام المرأة في الجزائر:

لم يكن إجرام المرأة الجزائرية معروفاً أو بارزاً في الفترات السابقة، حيث وُصف نوع من الجرائم المرتكبة من قبل النساء قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر بأنه إجرام متخفٍ وغير ظاهر. فقد كانت المرأة في تلك الحقبة تقتصر على الدور التقليدي داخل حدود المنزل، ولم تكن تشارك بشكل واسع في العمل خارج البيت. ومع بداية فترة الاستعمار، ومع تغيّر الظروف الاقتصادية والاجتماعية، اضطرت المرأة إلى الخروج للعمل، خصوصاً في الحقول والمزارع، بحثاً عن وسائل العيش، مما أدى إلى تغيير في نمط حياتها الاجتماعي، وظهور بعض مظاهر الانحراف في سلوكيات مخالفة للقانون¹.

وقد أدى الاختلاط بالأجانب الغزاة إلى دخول المرأة في مجالات المحظور والمحرم، إذ لم تكن المرأة في السابق تمارس بعض أنواع الجرائم كالتى ترتكب ضد الأشخاص أو الممتلكات أو الجرائم المضرة بالمصلحة العامة والسياسية. بل كان إجرامها محصوراً في جرائم تتعلق بطبيعتها الأنثوية، مثل الإجهاض، وقتل المواليد، والفساد، ونادراً ما شملت الخيانة الزوجية. ورغم أن نسبة إجرام المرأة في الجزائر لا تزال أقل بكثير مقارنة بإجرام الرجل، إلا أن الاتجاه العام يشير إلى تزايد مستمر في جرائم النساء، وهو ما تؤكد الإحصائيات التي سيتم تناولها لاحقاً في الدراسة².

النوعية الخاصة لجرائم النساء:

يُطلق مصطلح جرائم النساء على تلك الجرائم التي تتميز بها المرأة أو التي يزداد ارتكابها من قبل النساء مقارنة بالرجال، بمعنى آخر، هي الجرائم الشائعة والمنتشرة بين النساء بشكل خاص. ويتفق معظم المتخصصين في علم الإجرام على أن النساء يستخدمن الخداع والمكر بشكل أكبر في ارتكاب الجرائم مقارنة بالرجال.

في هذا السياق، يرى الفقيه جان بيناتيل (Jean Pinatel) أن النساء يلعبن دوراً ثانوياً في جرائم النصب والاحتيال مقارنة بالدور الرئيسي الذي يلعبه الرجال، لكنهن يعتمدن على الدهاء والحيلة في تنفيذ هذه الجرائم، وذلك في صورتين رئيسيتين:

الصورة الأولى: تقوم المرأة بإغراء الرجل حتى يجد نفسه منغمساً معها في وضع محل بالشرف، ثم يظهر شريكها – وغالباً ما يكون الزوج أو الأخ المزعوم ليهدد الرجل بالقتل أو بالتشهير به إذا لم يدفع مبلغاً مالياً يتناسب مع درجة ثرائه.

¹ عوض محمد عوض، مبادئ علم الإجرام، د. ط، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1980، ص 47.

² شفيق، محمد. الجريمة والمجتمع، ط. 1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 65.

الصورة الثانية: تقوم المرأة بدور الزوجة المهذبة أو الأخت الرقيقة اللطيفة التي تضيء جواً من الثقة على الموقف، مما يسهل الاحتيال على الضحية دون إثارة الشكوك.¹

تُعدّ الجرائم التي تقتربها النساء من الجرائم الخفية، حيث يرى بعض المتخصصين في جرائم النساء أن استعمال السم هو الوسيلة المفضلة للقتل بالنسبة للمرأة. كما تتميز جرائم القتل التي تقوم بها النساء بالكراهية الشديدة للمجني عليه، فقد لا تكتفي الجانية بقتل زوجها الخائن، بل تقوم بتشويه جثته والتنكيل بها.

وفي هذا الشأن، بحث الفقيه Otto Pollak مسألة وجود نوعيّة معينة أو أنماط شبه ثابتة لجرائم النساء، فتوصّل إلى أن جرائم النساء تقع غالباً في مخالفة الأخلاق الجنسية أو في مجال الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال.²

المطلب الثاني: دور المؤسسات العقابية في مكافحة الجريمة النسوية

تتسم أنظمة إعادة التربية وإدارة السجون في الجزائر بالتشابه مع نظيراتها في العديد من الدول الأخرى، حيث تقوم على نظام البيئة المغلقة. ويعتمد هذا النظام على فرض عقوبة سالبة للحرية ضمن محيط محكم السيطرة، تُحاط فيه المؤسسة العقابية بجوايز مادية وأمنية صارمة تهدف إلى منع أي تصرف قد يُمكن السجين من الهرب أو الخروج من السجن دون إذن رسمي صادر عن قاضي تطبيق الأحكام الجزائية.³

أنواع السجون في الجزائر: تتميز معظمها بنظام البيئة المغلقة وهي:

مؤسسات الوقاية : تنشأ مؤسسات الوقاية في الجزائر لاستقبال المشتبه فيهم والمتهمين والمحكوم عليهم بعقوبات تقل مدتها عن ثلاثة أشهر، وذلك وفقاً لما نصّت عليه المادة 26 من قانون تنظيم السجون وإعادة التربية. وتنص هذه المادة على أنه:

"تُحدث في دائرة اختصاص كل مجلس قضائي مؤسسات للوقاية تقام قرب المحاكم وتخصص لحبس المتهمين والمحكوم عليهم بأحكام مدتها ثلاث أشهر فأقل، أو الذين تبقى على انتهاء عقوبتهم مدة ثلاث أشهر فأقل، وكذلك لحبس المكروهين بدنياً".

¹ الخولي، محمود السيد، العنف في مواقف الحياة اليومية، ط.1، دار ومكتبة الإسراء، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 89.

² الشريبي، مروة شاكر، العنف الجسدي ضد المرأة ومكانتها في المجتمع تحت أضواء السيرة النبوية، د.ط، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2000، ص 15.

³ شفيق محمد، الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1978، ص 96.

تُعرف هذه المؤسسات أيضاً بمؤسسات الاحتياط، وتنتشر على نطاق واسع في التراب الوطني الجزائري، حيث يبلغ عددها حوالي 76 مؤسسة موزعة على مختلف الولايات. وتُعد هذه المؤسسات من العناصر الأساسية في النظام العقابي، إذ توفر إطاراً مؤقتاً لاستقبال النزلاء قبل أو أثناء تنفيذ العقوبات القصيرة، مع التركيز على تسهيل إجراءات التقاضي والحفاظ على الأمن داخل المحاكم والمرافق القضائية.

مؤسسات إعادة التربية: تُعتبر مؤسسات إعادة التربية نوعاً من السجون ذات البيئة المغلقة، تُنشأ لاستقبال المتهمين والمحكوم عليهم بعقوبات حبس تقل مدتها عن سنة واحدة. وقد أكدت الفقرة الثانية من المادة 26 من قانون تنظيم السجون وإعادة التربية هذا الأمر، حيث تنص على:

"كما تحدث بالنسبة لكل مجلس قضائي مؤسسة لإعادة التربية معدة لحبس المتهمين والمحكوم عليهم بأحكام تقل عن سنة واحدة، أو الذين بقي على انتهاء عقوبتهم مدة سنة واحدة فأقل".

وتُعد مؤسسات إعادة التربية في الجزائر جزءاً مهماً من النظام العقابي، إذ تهدف إلى توفير بيئة مؤقتة للنزلاء ضمن إطار إصلاح يراعي إعادة التأهيل والتوجيه. وتنتشر هذه المؤسسات على مستوى التراب الوطني، حيث يبلغ عددها حوالي 36 مؤسسة موزعة على مختلف الولايات.¹

مؤسسات إعادة التأهيل : تمثل مؤسسات إعادة التأهيل نوعاً من مؤسسات السجون ذات البيئة المغلقة، تُنشأ لاستقبال المتهمين والمحكوم عليهم بعقوبات تزيد مدتها عن سنة، بالإضافة إلى المحكوم عليهم بالسجن المؤبد والجائحين المعتادين، بغض النظر عن مدة العقوبة الصادرة بحقهم. وقد جاء هذا التنظيم في الفقرة الثالثة من المادة 26 من قانون تنظيم السجون وإعادة التربية التي تنص على:

"وتحدث مؤسسات لإعادة التأهيل مكلفة بحبس المتهمين والمحكوم عليهم بأحكام تفوق السنة، والمحكوم عليهم بعقوبة السجن المؤبد، والجائحين المعتادين مهما كانت مدة العقوبة الصادرة بحقهم".

وفي الجزائر، تُعرف مؤسسات إعادة التأهيل أيضاً بمؤسسات التكيف، ويبلغ عددها ست مؤسسات موزعة على المستوى الوطني، وتُعد هذه المؤسسات بتوفير بيئة مؤسسية متكاملة لإعادة تأهيل النزلاء وإعدادهم للاندماج في المجتمع بعد قضاء فترة العقوبة.²

مؤسسات مختصة:

¹ شكري علياء وآخرون، المرأة والمجتمع من وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية مصر، دس، ص 88.

² شكور وديع خليل، العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 1997، ص 65-68.

تُخصّص هذه المؤسسات للمتهمين والمحكوم عليهم الذين ثبت عدم جدوى الطرق التربوية المعتادة في حقهم، وكذلك للمتمردين منهم، وتنقسم إلى نوعين: مراكز مختصة بالنساء وأخرى مختصة بالأحداث. فيما يتعلق بالأحداث، توجد مراكز تابعة لوزارة العدل تُسمى مؤسسات إعادة التربية، وأخرى تابعة لمديريات النشاط الاجتماعي تُدار بنظام تربوي غير عقابي.

تُدار أنظمة السجون وإعادة التربية في الجزائر وفق أنظمة متعددة متعارف عليها عالمياً، حيث يبدأ السجين حياته داخل بيئة مغلقة بنظام جماعي يقيم فيه مع سجناء آخرين يحملون جرائم مختلفة، ويُحتجزون في عنابر (زنايات) متعددة. أما النظام الفردي فيُستخدم في حالات خاصة، مثل نشوب شجارات داخل السجن، الاعتداء على الموظفين، عدم الالتزام بقوانين المؤسسة، أو محاولات المساس بأمنها، مما يؤدي إلى اتهام السجين بقضية جديدة ووضعه في زنزانة منفردة.

أما النظام التدريجي، فقد بدأ العمل به كإستراتيجية وقائية وعلاجية تهدف إلى تمكين السجناء من التكيف التدريجي مع العالم الخارجي بعد قضائهم فترة من العقوبة، ويُعتبر من الطرق المستحدثة في إصلاح السجناء. إلى جانب ذلك، تُستخدم أساليب وقائية أخرى، مثل التكفل النفسي بالسجناء تحت إشراف أخصائيين نفسيين يعملون في هذه المؤسسات.

ومن الجدير بالذكر أن نظام تسيير المؤسسات العقابية التي تستقبل المجرمين من الرجال هو نفسه المتبع مع النساء، مع فارق بسيط يتمثل في قلة عدد سجون النساء مقارنة بسجون الرجال.¹

المرأة والسجون:

لقد ساهم تاريخ العقاب وتطوره في تأخر الاهتمام بدراسة السجون بشكل عام، وسجون النساء بشكل خاص، حتى في الدول التي أولت مجال دراسة السجون أهمية كبيرة. ففي هذا السياق، تشير الباحثة بات كارولين (Karoline Bette) إلى أنه "رغم وجود العديد من الدراسات عن السجون في بريطانيا، إلا أن الدراسات الاجتماعية التي تناولت سجون النساء تكاد تكون معدومة، وأغلب هذه الدراسات قليلة ومقتصرة على وصف التطور التاريخي لسجون النساء في بريطانيا."

ومن الجدير بالذكر أن الإيداع في السجون بأوروبا لم يكن يعرف الفصل بين الجنسين، حيث كانت السجينات تُودع مع السجناء من الرجال في نفس المكان ونفس العنبر، دون وجود فواصل أو حواجز. وكانت

¹ عبد المنعم سليمان، علم الإجرام والجزاء، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت لبنان، 2003، ص 76.

النزيلات يعاملن بنفس المعاملة التي يُعامل بها النزلاء الذكور، مما أدى إلى انتشار ظواهر مثل الدعارة والفوضى والفساد الخلقي داخل السجون.

ولا تزال فكرة إنشاء سجون منفصلة للنساء غير مطروحة كفكرة علمية أو تنظيمية حتى عام 1595، حين تم إنشاء أول سجن نظامي حكومي للرجال ملحق به سجن خاص بالنساء.¹ في الوقت الحالي، لا تختلف السجون الخاصة بالنساء كثيرًا عن تلك المخصصة للرجال في معظم بلدان العالم، ويمكن القول إن التشابه بينهما كبير في العديد من الدول. ونتيجة لذلك، يكون مستوى الأمن في سجون النساء مشددًا، وأحيانًا على أعلى درجة من الحدة.²

أما بالنسبة لظروف العمل داخل هذه السجون فهي قليلة وغير ملائمة، حيث بُنيت هذه السجون أساسًا لتلائم احتياجات الرجال، ولم تُراعَ فيها الاحتياجات الخاصة بالنساء. ففي بعض البلدان، لا تلي السجون حتى الاحتياجات الحيوية الأساسية للنساء، مثل متطلبات الدورة الشهرية، والحمل، والولادة، والأمومة، وهو ما أظهره تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان الخاص بالسجون، تؤثر هذه الظروف السيئة سلبيًا على الحالة الصحية والنفسية للنساء السجينات، كما أنهن معرضات بشكل أكبر للاعتداءات، بما في ذلك محاولات الاغتصاب من قبل بعض أفراد طاقم السجن.³

المطلب الثالث: الوقاية من الجريمة النسوية:

بين المفهوم الشمولي والمفهوم المحدد:

تعد الوقاية من الجريمة النسوية من المواضيع الحيوية التي تحظى باهتمام في البحث العلمي، ورغم أهميتها إلا أنها تظل مفهومًا غير واضح تمامًا في العديد من الدراسات، حيث يتم الخلط بين الوقاية من الجريمة والمكافحة والعلاج. وبناءً على ذلك، يمكن تقسيم المفهوم إلى نوعين: مفهوم شمولي ومفهوم محدد.⁴

المفهوم الشمولي للوقاية من الجريمة النسوية: يشير إلى اتخاذ كافة التدابير الوقائية لمكافحة الجريمة النسوية، ويعتمد على استراتيجيات وقائية رادعة، وكذلك عقوبات تهدف إلى منع الجريمة قبل وقوعها. لا تقتصر هذه التدابير على الردع فحسب، بل تشمل كذلك الوقاية من العودة إلى الجريمة على المستوى الفردي والجماعي. إذ يجب أن تكون

¹ عبد الله عبد الغني غانم، سجن النساء دراسة أنثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر 1998، ص 76.

² زيد محمد إبراهيم، "تقارير حول حقوق الإنسان في السجون"، ص 96.

³ عصرة منيرة، انحراف الأحداث ومشكلة العوامل، المكتب المصري الحديث، القاهرة، مصر، 1974، ص 63.

⁴ بودراع، سامية، الانحراف عند المرأة، دراسة في العوامل النفسية والاجتماعية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص 75.

الوقاية الشمولية أوسع من مجرد التهديد بالعقوبات، بل تشمل أيضاً الإجراءات الدفاعية الشاملة التي تهدف إلى القضاء على العوامل التي قد تؤدي إلى الجريمة النسوية أو تحييدها. كما أن هذا المفهوم يتطلب تعاون المجتمع بأسره من أجل تعزيز دور الأسرة والتعليم والمجتمع في حماية المرأة من الانحرافات والجرائم¹.

المفهوم المحدد للوقاية من الجريمة النسوية: يركز هذا المفهوم على الجهود المباشرة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية والمجتمعية مثل الشرطة، والتدابير الوقائية التي تهدف إلى الحد من الجريمة النسوية على مستوى الفرد. يعتمد هذا المفهوم على الإجراءات الوقائية الميدانية مثل البحث والتحري، واتباع أساليب للقضاء على العوامل الاجتماعية والنفسية التي قد تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة. كما يركز على الدعم الاجتماعي للنساء المهددات بالانحراف، حيث تقوم الدولة ومنظمات المجتمع المدني بتوفير سبل الوقاية من خلال برامج دعم نفسي واجتماعي، والحد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى الجريمة مثل الفقر، والتمييز، والتميز. وفي الجمل، يركز المفهوم المحدد للوقاية من الجريمة النسوية على الدور المجتمعي في تعديل سلوك الأفراد قبل وقوع الجريمة، مع التركيز على الوقاية الاجتماعية والنفسية.

الوقاية الاجتماعية والوقاية الوقائية في الوقاية من الجريمة النسوية:

تعدد الأنماط النظرية المعاصرة في مجال الوقاية من الجريمة النسوية، ويمكن تصنيفها إلى نمطين أساسيين على النحو التالي²:

أولاً: الوقاية الاجتماعية.

تُعنى الوقاية الاجتماعية في الجريمة النسوية بالتركيز على العوامل الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية التي تساهم في ارتكاب النساء للجرائم. ويتم التصدي لهذه العوامل من خلال تنفيذ برامج تعليمية وتثقيفية تهدف إلى رفع الوعي، بالإضافة إلى توفير فرص عمل ملائمة تدعم استقلالية المرأة الاقتصادية. كما تشمل جهود الوقاية تحسين الظروف الاجتماعية للنساء، مثل تأمين السكن المناسب وتنظيم أنشطة ترفيهية وتثقيفية تشغل أوقات فراغهن بشكل إيجابي. وتتضمن هذه الاستراتيجيات أيضاً تقديم برامج دعم خاصة تستهدف الفتيات والنساء في مختلف الفئات العمرية، بهدف الوقاية من انخراطهن في السلوك الإجرامي.

¹ أبو السعود محمد، الوقاية من الجريمة النسوية في المجتمعات المعاصرة، دار الفكر الجامعي، 2011، ص 2.

² بن مرزوق، خديجة، المرأة والجريمة، دراسة سوسيولوجية، دار الهدى، الجزائر، 2017، 45-52.

وُجّه التركيز الأساسي في هذه البرامج إلى النساء اللاتي يتمتعن بحالة اجتماعية صحية، لضمان استمرارهن في بيئة اجتماعية مستقرة وسليمة، مما يساهم في تقليل معدلات الجريمة النسوية على المدى الطويل.¹

ثانياً: الوقاية الموقفية.

الوقاية الموقفية في الجريمة النسوية تستهدف الفئات النسائية الأكثر عرضة لارتكاب الجرائم أو لتكون ضحايا لها، وتركز على الأماكن ذات معدلات الجريمة العالية ضد النساء. تشمل التدابير الوقائية تقليل الفرص المتاحة لارتكاب الجرائم مثل التحرش والعنف الأسري، واعتماد تصاميم معمارية تحمي النساء كتحصين الإضاءة واستخدام كاميرات المراقبة، بالإضافة إلى جعل تنفيذ الجريمة أكثر صعوبة عبر خلق تحديات إضافية للجاني، وزيادة المخاطر عليه من خلال تعزيز الحماية الأمنية وتطبيق القوانين بصرامة. ويتضح من ذلك أن الوقاية من الجريمة النسوية تتطلب تكاملاً بين الوقاية الاجتماعية والوقاية الموقفية للحد من هذه الجرائم.

الاتجاه الأول: الوقاية الموقفية في الجريمة النسوية.

يهدف هذا الاتجاه إلى الوقاية من الجريمة النسوية من خلال تصميم وتغيير البيئة الحضرية بطريقة تقلل من فرص ارتكاب الجرائم ضد النساء. يعزز هذا الاتجاه فكرة أن الجريمة لا تتعلق فقط بالسمات البيولوجية والنفسية للمجرم، بل أيضاً بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في المجتمع. بناءً على هذا المفهوم، تركز الوقاية في إعادة التفكير في أساليب تخطيط المدن والتصميمات المعمارية بهدف خلق بيئة تكون أقل عرضة لارتكاب الجرائم ضد النساء، مثل تحسين الإضاءة في الأماكن العامة، وتحقيق الأمن في المناطق التي تشهد حالات اعتداء على النساء.²

الاتجاه الثاني: الوقاية عبر حماية الضحايا المحتملين

يركز هذا الاتجاه على اتخاذ تدابير فعالة لحماية النساء المعرضات للجرائم، مستنداً إلى فكرة أن سلوك الضحية قد يؤثر على تحفيز الجاني. ويشمل الحل استخدام وسائل الإعلام، التوعية، والتعليم لتغيير سلوك النساء وتزويدهن بالمعرفة اللازمة لحماية أنفسهن وأموالهن من الاعتداءات. تهدف هذه التدابير إلى تحفيز النساء على اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب أن يصبحن ضحايا للجرائم الجسدية أو النفسية.

¹ أبو السعود محمد، الوقاية من الجريمة النسوية في المجتمعات المعاصرة، المرجع السابق، ص 5.

² المرجع نفسه، ص 7.

الاتجاه الثالث: التغييرات الاجتماعية الجذرية في الوقاية من الجريمة النسوية

يركز هذا الاتجاه على أهمية إجراء تغييرات اجتماعية جذرية لمعالجة الأسباب الأساسية التي تدفع النساء إلى ارتكاب الجرائم، مؤكداً أن المشكلات الاجتماعية مثل العنف الأسري والتسول لا تُحل بالقوانين والعقوبات فقط، بل تتطلب حلولاً اجتماعية تعالج الظروف والدوافع الإجرامية. ويشدد هذا النهج على دور المجتمع والمؤسسات المحلية في تنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ويرى أن الحلول الجذرية مسؤولية جماعية تبدأ من وعي جميع أفراد المجتمع بضرورة التغيير من داخلهم.¹

الحلول المقترحة:

لحل مشكلة الجريمة النسوية، لا بد من تكامل الجهود بين الوقاية الاجتماعية والوقاية الوقائية، وذلك من خلال تبني مجموعة من الحلول التي تساهم في الحد من هذه الظاهرة. ومن بين هذه الحلول:

- تعزيز البرامج الاجتماعية والاقتصادية للنساء.
- توعية المجتمع بأهمية الوقاية من الجريمة النسوية.
- تحسين البيئة الحضرية للحد من الجريمة النسوية.
- تقوية الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المعرضات للخطر.
- إدماج المرأة في برامج الإصلاح الاجتماعي.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمعية.
- تحسين التشريعات والقوانين المتعلقة بالمرأة.
- مكافحة التمييز والتهميش الاجتماعي ضد النساء.
- إنشاء آليات حماية للنساء في بيئات العمل.

¹ أبو السعود محمد، المرجع السابق، ص 9.

خلاصة الفصل الثالث:

في ختام هذا الفصل، يتضح أن الجريمة النسوية في الوسط الحضري الجزائري تمثل ظاهرة معقدة تتطلب دراسة شاملة تلامس كافة أبعادها الاجتماعية والقانونية. من خلال تحليل مفهوم الجريمة النسوية وعوامل ارتكاب المرأة لها، تبين أن الأسباب لا تقتصر على الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية فقط، بل تشمل أيضاً التغيرات الثقافية والنفسية التي تؤثر في سلوك النساء. كما أظهرت الدراسة أن آثار هذه الجرائم تتجاوز الفرد إلى المجتمع ككل، حيث تؤثر في تماسكه الاجتماعي واستقراره.

أما في المبحث الثاني، فقد تبين أن التشريع الجزائري يواجه تحديات كبيرة في مكافحة هذه الظاهرة، رغم وجود جهود مؤسسية وقانونية لمكافحة الجريمة النسوية. لكن تبقى هناك حاجة ملحة لتعزيز الوقاية من هذه الجرائم، من خلال تفعيل دور المؤسسات العقابية وتنفيذ سياسات توعية وتدريب للنساء في الوسط الحضري. ختاماً، تقدم الدراسة مجموعة من الحلول المقترحة التي تهدف إلى الحد من انتشار الجريمة النسوية، من خلال تعزيز الوقاية الاجتماعية، وتقوية المنظومة القانونية، وتحسين سبل الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المعرضات للخطر، بما يساهم في تحقيق بيئة أكثر أماناً وتوازناً في المجتمع.

الفصل الرابع

الإطار الميداني للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: الإطار الميداني للدراسة

المطلب الأول: مجالات الدراسة

المطلب الثاني: منهج الدراسة

لمطلب الثالث: ادوات إختبار الفرضيات

المطلب الرابع: العينة وطريقة جمعها

المبحث الثاني: عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة

المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج

المطلب الثاني: تفسير نتائج الدراسة حسب الفرضيات

المطلب الثالث: النتائج العامة للدراسة

تمهيد:

بعد التطرق إلى الأبعاد السوسولوجية للجريمة النسوية في الوسط الحضري وتأثيرها على البيئة الحضرية من خلال الفصول السابقة حيث سنتناول مجالات الدراسة والمنهج المستخدم بالإضافة إلى جملة من الأدوات العلمية التي تساعد على تقصي الواقع الفعلي للظاهرة لوصفها وصفا دقيقا كما سيتم تفسير البيانات المتعلقة بكل بعد من الأبعاد المستخدمة في إستمارة البحث وكذا سنعرض نتائج التحليل الوصفي للبيانات.

المبحث الأول: الإطار الميداني للدراسة:

المطلب الأول: مجالات الدراسة:

يجمع كل المشتغلين بمناهج البحث في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية على ضرورة تحديد ثلاثة مجالات رئيسية للدراسة وهي: المجال الجغرافي، المجال البشري، المجال الزمني، كما وجب تحديدها بدقة علمية ضرورية وأساسية لأنه يساعد شكليا على رسم الحدود العلمية والعملية لموضوع الدراسة.

1. المجال المكاني: مدينة تيارت

تقع ولاية تيارت في الجهة الشمالية من الجزائر تحديدا في الجزء الغربي من الهضاب العليا التي تفصل بين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي يحدها من الشمال الشرقي ولاية تيسمسيلت ومن الشمال الغربي ولاية غيليزان ويحدها من الجنوب الشرقي ولاية الأغواط، تتكون من 14 دائرة و 42 بلدية وتتربع على مساحة 20050.05 كلم².

تعتبر حلقة وصل مهمة بين عدة ولايات ومنطقة إتصال بين الجنوب والشمال وتتمتع بفضاءات غير متجانسة موضحة كالآتي:

منطقة جبلية إلى الشمال، السهول العالية في الوسط، المساحات شبه الجافة، جنوب الولاية وهذا ما يكسبها مجموعة متنوعة من المناظر الطبيعية والتضاريس. وقد سميت مدينة تيارت في السابق تيهرت وقد كانت عاصمة الدولة الرستمية نسبة إلى مؤسسها عبد الرحمان ابن رستم وتعد منطقة رعوية من أهم محاصيلها الزراعية: القمح، وكذلك تربية المواشي، بها أكبر مركز الفروسية: الفرس العربي الأصيل.

2. المجال الزمني:

ويقصد به الوقت الذي استغرقت الدراسة من تحديد الإطار النظري للدراسة إلى غاية تحليل النتائج حيث تمت على المراحل الآتية:

المرحلة الأولى من أواخر فيفري 2025 أين تم اختيار موضوع الدراسة

المرحلة الثانية كانت بداية شهر أبريل 2025 الانتقال الى الجانب الإمبريقي تحديد مكان الدراسة الوسط الحضري لمدينة تيارت.

أما المرحلة الثالثة من بداية شهر ماي 2025 قمنا بتوزيع الاستمارة التي تم الاعتماد عليها في جمع بيانات الدراسة والتي كانت بعدد 160 استمارة، حيث تم استرجاعها كاملة، كما قمنا بمراجعتها وترتيبها للقيام

بعملية تفرغها للحساب أي بنسبة استرجاع قدرت بـ 100%، وبهذا لاحظنا وجود اهتمام كبير من طرف المبحوثين بموضوع الدراسة وإجاباتهم على أسئلة الإستمارة، وبالتالي حققنا غرض تحري الدقة والموضوعية في الدراسة ليستقر العدد النهائي على 160 استمارة ومنه نسبة العينة من المجتمع 100% .

3. المجال البشري

يقصد بالمجال البشري هو كل الأفراد الذين تم توزيع الاستمارة عليهم وهم الذكور والإناث المقيمين بمدينة تيارت.

المطلب الثاني: منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الكمي ويعتبر إختيار المنهج خطوة أساسية في البحث العلمي فهو مجموعة من العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق أهداف بحثه، ومن المعروف أن تحديد المنهج الذي يستخدمه الباحث مرتبط بموضوع ومحتوى الظاهرة المدروسة أو محل الدراسة. وإنطلاقا من طبيعة الموضوع المتمثل في الظروف الاجتماعية وعلاقتها بالجريمة النسوية في الوسط الحضري، وعلى ضوء أهداف الدراسة وأسئلتها التي نسعى للإجابة عليها فقد تم اعتماد المنهج الكمي، وقد مكنا من تحديد خصائص مجتمع الدراسة وسيماته وجمع البيانات عن كل متغيري الدراسة اعتمادا على أسلوب التحليل الكمي والكيفي.

المطلب الثالث: أدوات اختبار الفرضيات

إن الأدوات المستخدمة في جمع البيانات تعددت واختلفت طرق جمع البيانات للحصول على معلومات وقد يستخدمها الباحثون من أجل الحصول على المعلومات التي تساعد في تحليل مشكلة دراسة وإجابة عن تساؤلاتها للوصول إلى نتائج دقيقة وقد اعتمدنا في دراستنا على أداة من أدوات البحث العلمي وهي الاستمارة.

1- الاستمارة:

"الاستمارة هي أداة بحثية مُصمَّمة فنيًا، تتضمن مجموعة من الأسئلة المركزة على الجوانب الأساسية لموضوع الدراسة. تُوزَّع هذه الاستمارة على عيّنة عشوائية مُختارة من المجتمع، شريطة أن تكون هذه العيّنة مُثَلَّةً بدقة للطبقات الاجتماعية المستهدفة أو للمجتمع ككل. ويجب أن يُتاح لكل فرد ضمن المجتمع المستهدف فرصة مُتساوية للاختيار في العيّنة، دون أي تحيُّز. وتجدر الإشارة إلى أنَّ دقة النتائج وقابليتها للتعميم تزدادان كلما كُبر حجم العيّنة واقترب من تمثيل المجتمع الأصلي الذي تُستخلص منه."

المطلب الرابع: العينة وطريقة جمعها:

هي أحد أنواع العينات التي يستضيء بها الباحث أثناء رحلته البحثية ويدرك بها حيثيات موضوع البحث العلمي وتضعه على بداية الطريق النظري والعلمي في بحثه وتم إختيار عينة كرة الثلج حيث شملت عينة الدراسة 160 فرد من كلا الجنسين ذكور وإناث وتم توزيعها كاملة وإسترجاعها كاملة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة:

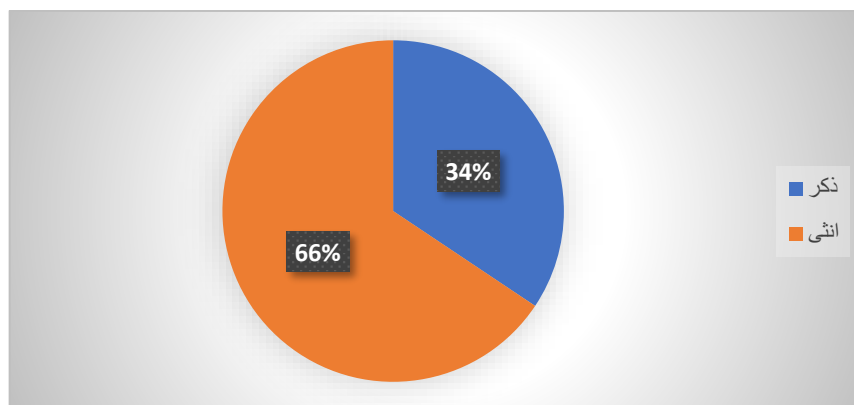
المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج:

1. توزيع العينة حسب الجنس:

الجدول رقم 01 يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	55	34.38%
انثى	105	65.62%
المجموع	160	100%

يشير الجدول رقم 01 إلى أن الإناث يشكلن النسبة الأكبر من أفراد العينة، حيث بلغت 65.62%، مقابل 34.38% للذكور. هذا التفاوت يعكس وجود ميل واضح نحو تمثيل العنصر النسوي بشكل أكبر ضمن العينة.



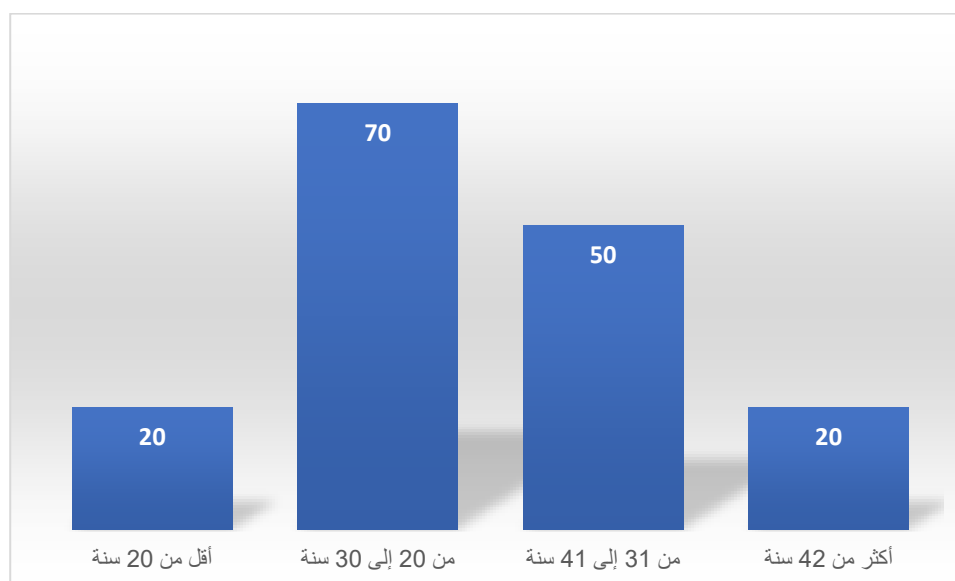
الشكل رقم 01 يمثل دائرة نسببة لمتغير الجنس

2. توزيع العينة حسب العمر:

الجدول رقم 02 يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 20 سنة	20	12.50%
من 20 إلى 30 سنة	70	43.75%
من 31 إلى 41 سنة	50	31.25%
أكثر من 42 سنة	20	12.50%
المجموع	160	100%

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الفئة العمرية "من 20 إلى 30 سنة" تمثل النسبة الأكبر بـ 43.75%، تليها "من 31 إلى 41 سنة" بـ 31.25%. الفئتان الطرفيتان (أقل من 20 وأكثر من 42) تمثلان النسبة الأقل. تشير هذه النتائج إلى أن الفئة الشابة والبالغة تمثل النسبة الأكبر في العينة.



الشكل رقم 02 يمثل أعمدة بيانية لمتغير العمر

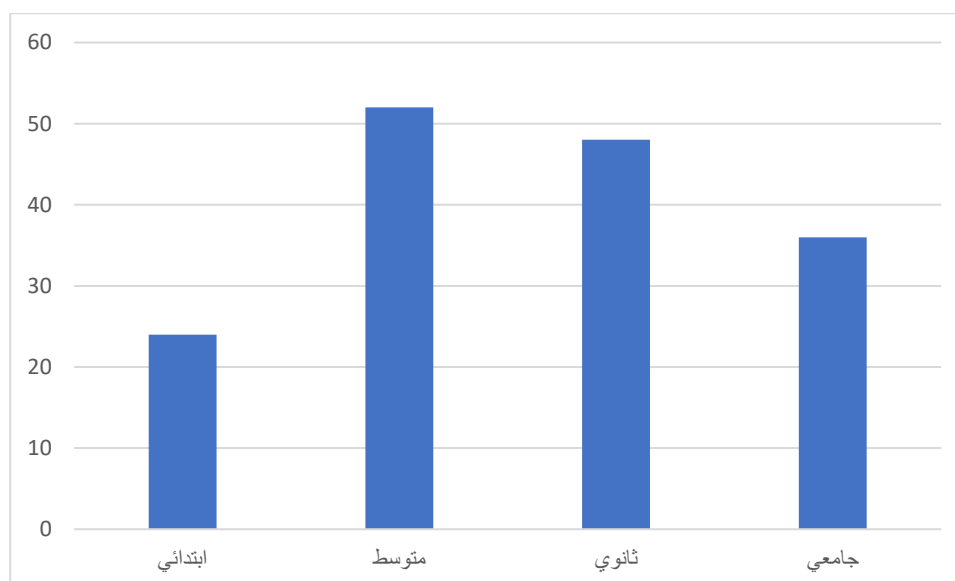
2. المستوى التعليمي

الجدول رقم 03 يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
ابتدائي	24	15.00%
متوسط	52	32.50%
ثانوي	48	30.00%
جامعي	36	22.50%
المجموع	160	100%

يتضح من توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي أن أكبر نسبة منهم تندرج ضمن فئة "المستوى المتوسط" بنسبة 32.5%، تليها فئة "الثانوي" بـ 30%، ثم فئة "الجامعي" بنسبة 22.5%، بينما جاءت فئة "ابتدائي" في المرتبة الأخيرة بنسبة 15%.

تشير هذه المعطيات إلى أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بمستوى تعليمي يتراوح بين المتوسط والثانوي، وهو ما يدل على محدودية الوصول إلى التعليم العالي ضمن المجتمع المدروس. هذا الوضع قد يؤثر بشكل مباشر على فرص التشغيل، ويُضعف من إمكانيات تحقيق الاستقلالية الاقتصادية، ما قد يُفضي إلى زيادة الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً في ظل غياب برامج دعم وتعليم مستمر.



الشكل رقم 03 يمثل أعمدة بيانية لمتغير المستوى التعليمي

3. الحالة الاجتماعية

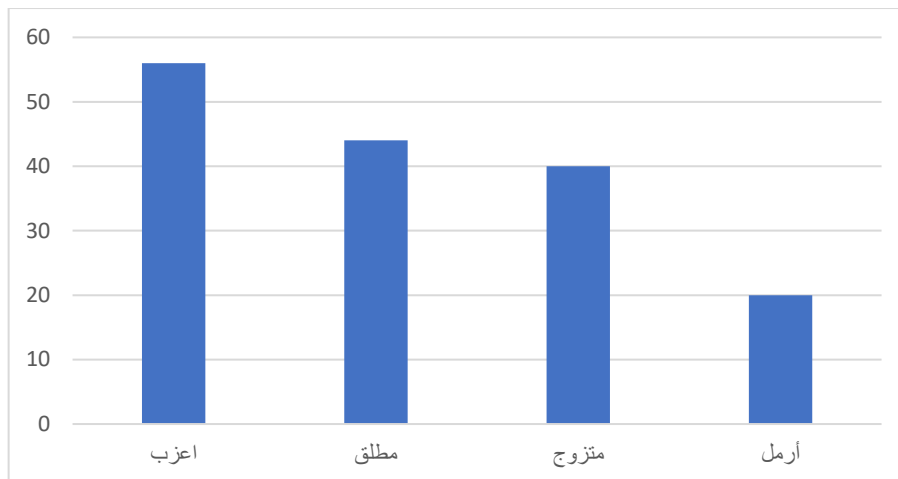
الجدول رقم 04 يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية

المجموع		انثى		ذكر		الحالة الاجتماعية
%	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	
100%	56	55,36	31	44,64	25	اعزب
100%	44	68,18	30	31,82	14	مطلق
100%	40	72,50	29	27,50	11	متزوج
100%	20	75,00	15	25,00	5	أرمل
100%	160	65.62%	105	34.38%	55	المجموع

يتبين من خلال الجدول أن فئة "العازبين/العازبات" تمثل النسبة الأكبر من أفراد العينة، حيث بلغت 56 فرداً أي ما نسبته 35% من إجمالي العينة، تليها فئة "المطلقين/المطلقات" بنسبة 27.5%، ثم فئة "المتزوجين/المتزوجات" بنسبة 25%، بينما تأتي فئة "الأرامل/الأرامل" في المرتبة الأخيرة بنسبة 12.5% فقط.

تشير هذه البيانات إلى أن غالبية المبحوثين ينتمون إلى فئات غير مستقرة من الناحية الاجتماعية (عازبون ومطلقون)، وهو ما قد يعكس واقعاً معيناً تعيشه العينة في سياقها الحضري أو الاجتماعي. فالعزوبة والطلاق، بوصفهما وضعيتين اجتماعيتين قد تترافقان مع مشاعر الوحدة أو غياب الاستقرار، قد يجعلان الأفراد أكثر عرضة للتأثر بالضغوط النفسية والاجتماعية، خاصة في ظل ضعف شبكة العلاقات الأسرية أو غياب الدعم الاجتماعي الكافي، كما أن ارتفاع نسبة المطلقين، خاصة بين الإناث (68.18%)، قد يعكس تحولات في البنية الأسرية، أو تغيراً في أنماط العلاقات الزوجية، وربما يشير إلى تحديات تتعلق بالاندماج الاجتماعي ما بعد الطلاق، خاصة في المجتمعات التي لا تزال تنظر إلى الطلاق كمحطة سلبية أو موصومة.

أما فئة الأرامل، ورغم أنها تمثل النسبة الأقل، إلا أن تركزها أيضاً لدى الإناث (75%) قد يكشف عن هشاشة أوضاع النساء الأرامل، لا سيما إذا كانت ظروفهن الاقتصادية أو الأسرية غير مستقرة.



الشكل رقم 04 يمثل أعمدة بيانية لمتغير الحالة الاجتماعية

4. المهنة:

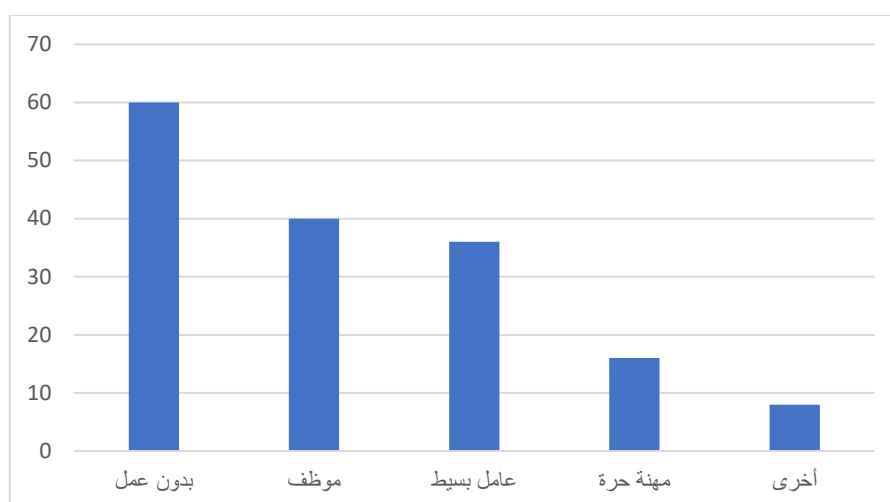
الجدول رقم 05 يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة

المهنة	التكرارات	النسبة المئوية
بدون عمل	60	37.50%
موظف	40	25.00%
عامل بسيط	36	22.50%
مهنة حرة	16	10.00%
أخرى	08	5.00%
المجموع	160	100%

تشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من النساء (37.5%) بدون عمل، تليها فئة الموظفات بنسبة 25%.

أما العمال البسطاء فيمثلون 22.5%، بينما تشكل المهن الحرة والأخرى نسباً أقل

تُبرز هذه النتائج أن البطالة تمثل ضغطاً كبيراً على النساء في الوسط الحضري، إذ أن أكثر من ثلث العينة بدون عمل. البطالة ترتبط عادةً بالضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تدفع النساء للجوء إلى سلوكيات إجرامية كوسيلة لتلبية الاحتياجات المعيشية. كما أن ضعف المشاركة في سوق العمل الرسمي قد يحد من استقلاليتهن الاقتصادية.



الشكل رقم 05 يمثل أعمدة بيانية لمتغير المهنة

5. الدخل الشهري:

الجدول رقم 06 يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الدخل الشهري

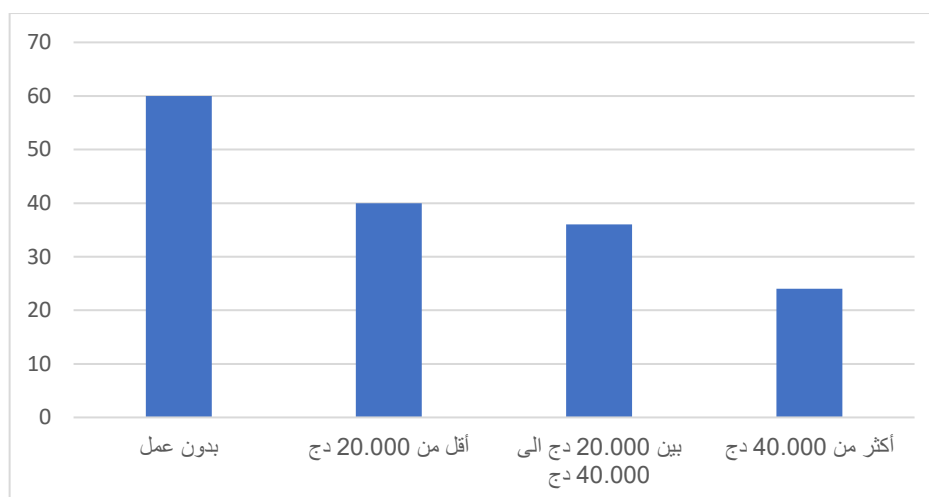
المهنة	التكرارات	النسبة المئوية
بدون عمل	60	37.50%
أقل من 20.000 دج	40	25.00%
بين 20.000 دج الى 40.000 دج	36	22.50%
أكثر من 40.000 دج	24	15.00%
المجموع	160	100%

بناءً على معطيات الجدول رقم (06) الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري، يمكن تقديم التعليق التالي:

يتضح من الجدول أن نسبة كبيرة من أفراد العينة (37.5%) هم بدون عمل، أي يشكلون الفئة الأكثر انتشاراً في العينة، تليها فئة من يتقاضون أقل من 20.000 دج شهرياً بنسبة 25%، ثم فئة من يتراوح دخلهم بين 20.000 إلى 40.000 دج بنسبة 22.5%، في حين تمثل فئة ذوي الدخل أكثر من 40.000 دج النسبة الأقل بـ 15% فقط.

تعكس هذه النتائج مؤشرات اقتصادية مقلقة داخل العينة، حيث تمثل البطالة وغياب مصدر دخل مستقر تحدياً كبيراً يؤثر على الحياة اليومية والمعيشية لأفراد العينة. فارتفاع نسبة الأفراد بدون عمل يدل على هشاشة اقتصادية واضحة، من شأنها أن تزيد من مستويات القلق والإحباط، لا سيما في البيئات الحضرية التي تتطلب نفقات معيشية أعلى.

كما أن ضعف نسبة الأفراد ذوي الدخل المرتفع (أكثر من 40.000 دج) يقابله تركيز مرتفع في الفئات ذات الدخل المحدود، مما يبرز عدم التوازن الاقتصادي ومحدودية فرص الارتقاء الاجتماعي داخل العينة المدروسة. هذا الوضع قد ينعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي ويؤثر على السلوكيات الفردية، حيث أن العجز عن تلبية الحاجات الأساسية قد يدفع البعض إلى البحث عن بدائل غير رسمية أو غير قانونية لتحقيق الكفاف، مثل العمل غير المصرح به أو حتى الانخراط في أنشطة هامشية..



الشكل رقم 06 يوضح توزيع حسب الدخل الشهري

المحور الثاني: العوامل الاجتماعية

الجدول رقم 07 : يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى تأثير البيئة الأسرية على السلوك

الإجرامي

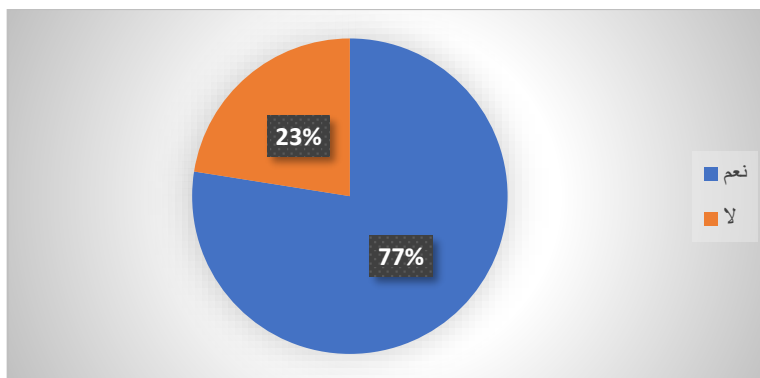
الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	124	77.50%
لا	36	22.50%
المجموع	160	100%

تشير النتائج إلى أن 77.5% من أفراد العينة يؤكدون أن البيئة الأسرية تؤثر بشكل مباشر على السلوك الإجرامي، مقابل 22.5% لا يرون تأثيراً واضحاً لها.

تُظهر هذه النسبة الكبيرة أن الأسرة تشكل بيئة اجتماعية أساسية تؤثر على سلوك الأفراد، فالبيئة الأسرية المستقرة والمتماسكة تساهم في تعزيز الضوابط الاجتماعية والقيم التي تحد من الانحراف، بينما تؤدي البيئات الأسرية المتفككة والمشحونة بالصراعات والتوترات إلى ضعف الضوابط الاجتماعية داخل الأسرة.

يؤدي هذا التفكك إلى انخفاض قدرة الأسرة على توجيه أبنائها بشكل صحيح، مما يفتح المجال أمام السلوك الإجرامي، خاصة في المناطق الحضرية التي تعاني من هشاشة الروابط الاجتماعية والضغط الاقتصادي.

بالتالي، يمكن القول إن تأثير البيئة الأسرية على السلوك الإجرامي يظهر بوضوح في الأوساط التي تنتشر فيها حالات التفكك الأسري، وهو ما يعكس واقعاً اجتماعياً متكرراً في المجتمعات الحضرية المعاصرة..



الشكل رقم 07 يمثل دائرة نسبية حسب متغير مدى تأثير البيئة الأسرية على السلوك الإجرامي

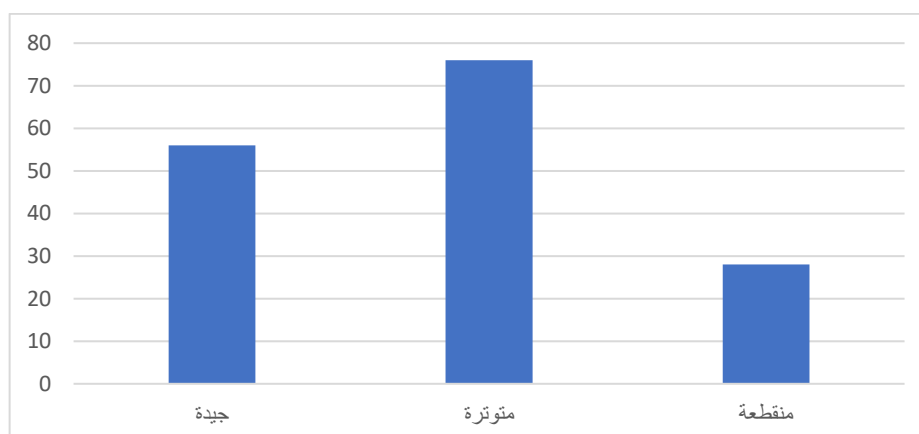
الجدول رقم 08 يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى طبيعة العلاقة مع الأسرة

طبيعة العلاقة	التكرارات	النسبة المئوية
جيدة	56	35.00%
متوترة	76	47.50%
منقطعة	28	17.50%
المجموع	160	100%

تشير النتائج إلى أن 47.5% من أفراد العينة يعانون من علاقة متوترة مع الأسرة، مقابل 35% لديهم علاقة جيدة، و17.5% تعاني من علاقة منقطعة. تعكس هذه النسب أهمية طبيعة العلاقة الأسرية في استقرار الفرد النفسي والاجتماعي، فالعلاقة الجيدة توفر دعماً عاطفياً ونفسياً يحمي الأفراد من الوقوع تحت ضغوط تدفعهم للسلوك الإجرامي.

في المقابل فإن العلاقات المتوترة أو المنقطعة تعبر عن بيئة أسرية مليئة بالصراعات والغياب العاطفي، مما يؤدي إلى شعور بالفراغ النفسي والاجتماعي قد يدفع بعض الأفراد إلى اللجوء إلى سلوكيات منحرفة أو غير قانونية كوسيلة للهروب أو التعبير عن الإحباط.

كما أن ضعف الدعم الأسري يزيد من شعور العزلة والهشاشة، مما يرفع من احتمالية تورط الأفراد في ممارسات قد تكون إجرامية أو انحرافية.



الشكل رقم 08 يمثل أعمدة بيانية حسب متغير مدى طبيعة العلاقة مع الأسرة

الجدول رقم 09 يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى التعرض للعنف الأسري

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية	نوع العنف	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	104	65.00%	لفظي	40	38.46%
			جسدي	36	34.62%
			نفسي	28	26.92%
لا	56	35.00%			
المجموع	160	100%	المجموع	104	100%

تشير النتائج إلى أن 65% من أفراد العينة تعرضوا للعنف الأسري، مقابل 35% لم يتعرضوا له. من بين المتعرضين، شكل العنف اللفظي النسبة الأكبر بـ 38.46%، يليه العنف الجسدي بنسبة 34.62%، ثم العنف النفسي بنسبة 26.92%. تعكس هذه النسب حجم المشكلة وتأثيرها السلبي على استقرار الأسرة والفرد، خاصة في الأوساط الحضرية التي تتعرض لضغوط اقتصادية واجتماعية متزايدة.

التعرض لأي نوع من أنواع العنف يترك آثاراً نفسية واجتماعية عميقة، مما قد يدفع الأفراد إلى مشاعر الإحباط والعجز، وقد يلجأ البعض إلى سلوكيات انحرافية أو إجرامية كوسيلة للتعامل مع هذه الضغوط.

كما أن العنف يضعف الثقة في العلاقات الاجتماعية ويحد من فرص الاندماج والتنمية الذاتية، مما يزيد من هشاشة الأفراد أمام تأثيرات البيئة الاجتماعية المحيطة.

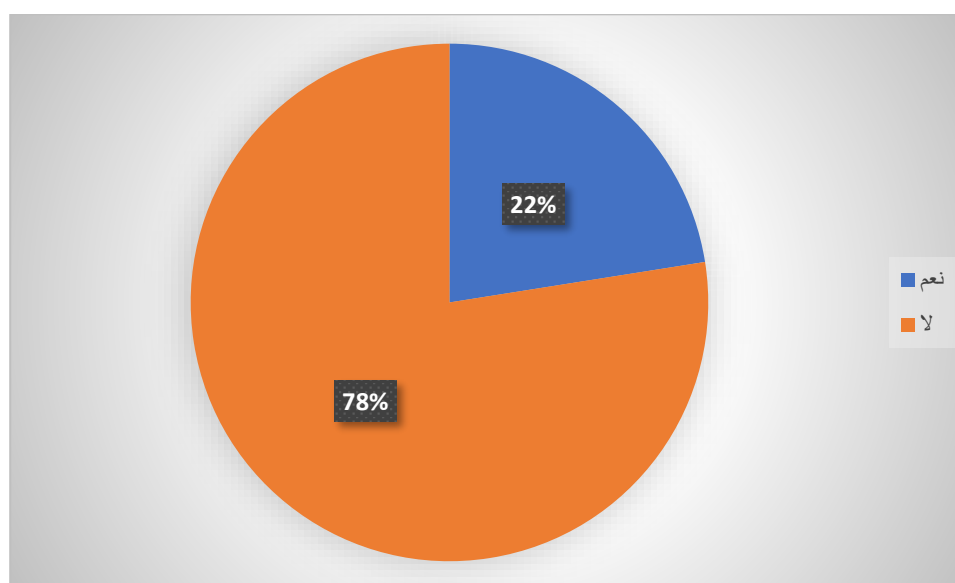
الجدول رقم 10 يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى سوابق جنائية في الأسرة

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	36	22.50%
لا	124	77.50%
المجموع	160	100%

تشير النتائج إلى أن 22.5% من أفراد العينة لديهم سوابق جنائية في الأسرة، مقابل 77.5% لا توجد لديهم. تمثل وجود سوابق جنائية في الأسرة عاملاً مؤثراً في تكوين السلوك الاجتماعي للأفراد، حيث يمكن أن يؤدي العيش في بيئة أسرية تتسم بممارسات إجرامية إلى تقنين السلوك المنحرف وجعله مقبولاً نسبياً. هذا الوضع قد يولد نماذج سلوكية يحتذى بها داخل الأسرة والمجتمع، خصوصاً في ظل ضعف الرقابة الأسرية والاجتماعية، بالإضافة إلى غياب الدعم والإرشاد المناسب.

كل هذه العوامل تساهم في زيادة احتمال انخراط بعض الأفراد في مسارات مشابهة، سواء كنتيجة للضغوط الاقتصادية أو الاجتماعية، أو بسبب ارتباطهم بشبكات إجرامية في البيئة الحضرية..

وجود سوابق جنائية في الأسرة يخلق بيئة اجتماعية تشجع على تقنين السلوك المنحرف، خاصة مع ضعف الرقابة والدعم، مما يزيد من احتمال انتقال هذه الأنماط السلوكية للأفراد. كما تتفاقم هذه الظاهرة بفعل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والارتباط بشبكات إجرامية في الوسط الحضري



الشكل رقم 09 يوضح توزيع العينة حسب مدى سوابق جنائية في الأسرة

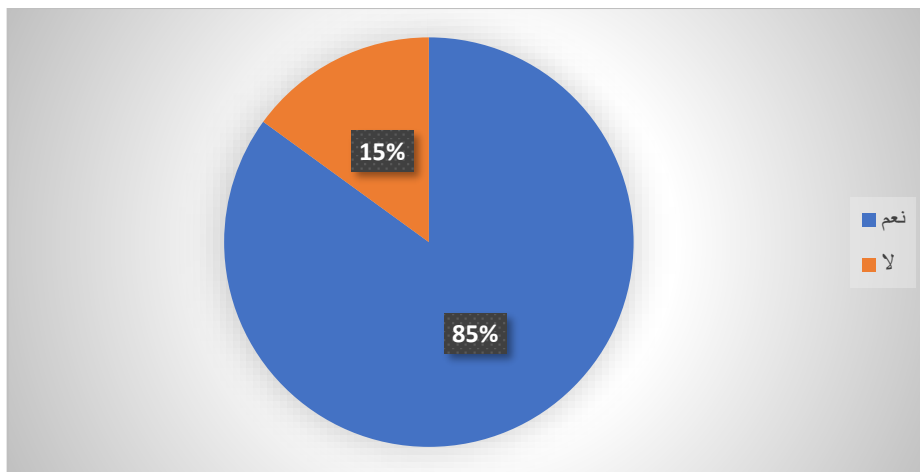
الجدول رقم 11 يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى الظروف الاقتصادية كسبب رئيسي للجريمة

المجموع		انثى		ذكر		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الحالة الاجتماعية
100%	136	69,85	95	30,15	41	نعم
100%	24	41,67	10	58,33	14	لا
100%	160	65.62%	105	34.38%	55	المجموع

يتضح من الجدول أن أغلبية أفراد العينة، بنسبة 85% تقريباً (136 من أصل 160)، يرون أن الظروف الاقتصادية تمثل سبباً رئيسياً لارتكاب الجريمة، في حين أن 15% فقط (24 فرداً) لا يربطون بين الوضع الاقتصادي والجريمة.

وعند تحليل النتائج حسب الجنس، نلاحظ أن نسبة الإناث اللواتي يعتبرن الظروف الاقتصادية سبباً للجريمة بلغت 69.85%، مقابل 30.15% فقط من الذكور، ما يشير إلى وعي أكبر لدى الإناث، ضمن هذه العينة، بآثار الضغوط الاقتصادية على السلوك الإجرامي، وربما يعود ذلك إلى معيشتهم المباشرة لأعباء الحياة الأسرية أو هشاشة وضعهن الاقتصادي في المجتمع.

أما من يرون أن الظروف الاقتصادية ليست سبباً رئيسياً للجريمة، فإن نسبتهم محدودة (24 فرداً فقط)، مع تسجيل نسبة أعلى بين الذكور (58.33%) مقارنة بالإناث (41.67%)، وهو ما قد يُفسَّر بوجود توجه لدى بعض الذكور للربط بين الجريمة وأسباب أخرى غير اقتصادية، كالعوامل النفسية أو التربوية أو الثقافية. تعكس هذه النتائج وعياً عاماً داخل العينة بآثار العوامل الاقتصادية—مثل البطالة، الفقر، وتدني مستوى المعيشة—في الدفع ببعض الأفراد نحو ارتكاب الجريمة، إما بدافع البقاء أو كرد فعل على التهميش الاجتماعي. ويُعزز ذلك الطرح السوسيولوجي الذي يربط بين الهشاشة الاقتصادية والانحراف، خصوصاً في الأوساط الحضرية التي تشهد تفاوتاً طبقيًا واضحًا وصعوبات في الاندماج الاجتماعي.



الشكل رقم 10 يمثل دائرة نسبية حسب متغير مدى الظروف الاقتصادية كسبب رئيسي للجريمة

الجدول رقم 12 يمثل توزيع أفراد العينة حسب مدى تأثير وسائل الإعلام في تعزيز السلوك الإجرامي

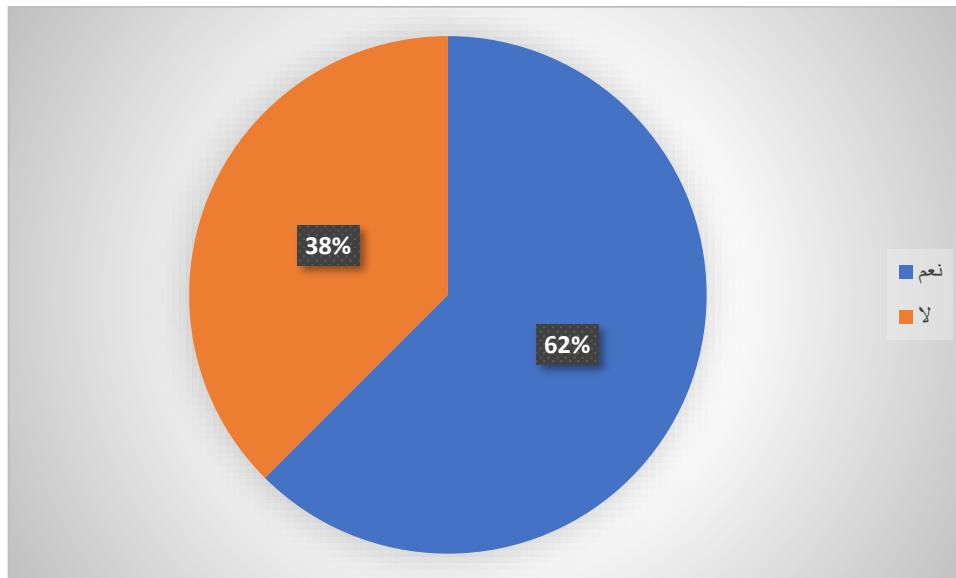
الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	100	62.50%
لا	60	37.50%
المجموع	160	100%

تشير النتائج إلى أن 62.5% من أفراد العينة يرون أن وسائل الإعلام تلعب دوراً في تعزيز السلوك الإجرامي، مقابل 37.5% لا يعتقدون ذلك.

توضح هذه النسبة مدى تأثير وسائل الإعلام كقوة فاعلة في تشكيل سلوكيات وتصوّرات الأفراد داخل المجتمع، خاصة في البيئات الحضرية التي تتعرض لكميات كبيرة من المحتوى الإعلامي المتنوع. التعرض المتكرر لمشاهد العنف والجريمة والسلوكيات المنحرفة يمكن أن يؤدي إلى تعويد بعض الأفراد على هذه السلوكيات أو تشجيعها بشكل غير مباشر.

كما أن الإعلام قد يعرض نماذج سلوكية غير مسؤولة أو يرسخ صوراً نمطية تدفع بعض الفئات، خصوصاً من يعانون ظروفًا اجتماعية واقتصادية صعبة، إلى تقليد هذه الأفعال. وفي المقابل توجد فئة ترى أن تأثير الإعلام محدود، وقد يعود ذلك إلى وعي نقدي أعلى أو اختلاف مصادر ومحتوى الاستهلاك الإعلامي.

تأثير الإعلام في تشكيل السلوكيات ينبع من التعرض المستمر لمحتوى يعزز العنف والانحراف، خاصة لدى الفئات الضعيفة اجتماعياً واقتصادياً، مما يسهل تقليدها.



الشكل رقم 11 دائرة نسبية حسب مدى تأثير وسائل الإعلام في تعزيز السلوك الإجرامي

الجدول رقم 13 مثل توزيع أفراد العينة حسب متغير أنواع الجرائم النسوية

المجموع		انثى		ذكر		نوع الجريمة
%	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	
100%	68	55,88	38	44,12	30	سرقة
100%	40	92,50	37	7,50	3	عنف
100%	24	50,00	12	50,00	12	احتيال
100%	16	37,50	6	62,50	10	تجارة أو حيازة المخدرات
100%	12	100,00	12	0,00	0	أخرى
100%	160	65.62%	105	34.38%	55	المجموع

بناءً على معطيات الجدول رقم (13) المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب أنواع الجرائم النسوية، يمكن تقديم

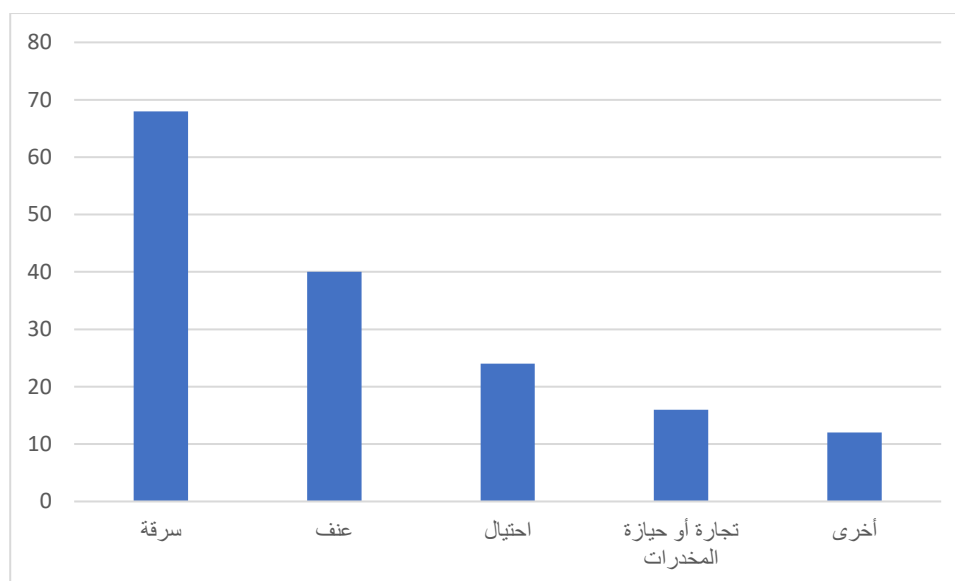
التعليق التالي:

تشير نتائج الجدول إلى أن جرائم السرقة تمثل النسبة الأكبر بين أنواع الجرائم النسوية وفق آراء العينة، حيث بلغ بنسبة 42.5% من مجموع العينة، وكانت النسبة الأعلى لدى الإناث (55.88%) مقارنة بالذكور (44.12%).

في المرتبة الثانية تأتي جرائم العنف، حيث عبّر عن أن العنف هو أبرز أشكال الجريمة لدى النساء، مع ملاحظة أن الغالبية الساحقة من هذه النسبة جاءت من الإناث (92.50%)، مما يعكس وعياً أو إدراكاً نسوياً متزايداً لتورط النساء في هذا النوع من الجرائم، أو ربما يمثل تعبيراً عن تجارب معيشية أو معاشية لحالات عنف ناتجة عن اضطرابات اجتماعية أو اقتصادية.

أما جرائم الاحتيال، فقد وردت بنسبة متساوية بين الذكور والإناث (50% لكل جنس)، مما يشير إلى اتفاق نسبي في الرأي حول انتشار هذا النوع من الجرائم بين النساء، وإن بنسبة أقل عمومًا. وفيما يخص جرائم المخدرات (تجارة أو حيازة)، مع ملاحظة أن نسبة الذكور الذين أشاروا إليها كانت أعلى (62.50%)، ما قد يدل على تصورات ذكورية حول ارتباط النساء بهذا النوع من الانحراف في سياقات معينة، مثل البيئة الفقيرة أو المهمشة.

أخيرًا، تظهر فئة "أخرى" بنسبة 100% لدى الإناث، ما يُحتمل أن يشير إلى أنواع جرائم غير مصنفة ضمن الفئات التقليدية، كجرائم الشرف، أو التورط في شبكات مشبوهة، أو جرائم ذات طابع عاطفي أو أسري. تعكس هذه النتائج تصورًا عامًا لدى أفراد العينة حول تنوع أشكال الجرائم النسوية، مع التركيز على السرقة والعنف كأكثرها انتشارًا، ويلاحظ تباين في تصورات الذكور والإناث حول أنواع هذه الجرائم، ما يدل على اختلاف في التأويل الاجتماعي أو الخبرات الذاتية والمعيشية. كما أن تنوع الجرائم يُبرز مدى تغير الأدوار الاجتماعية للمرأة في السياقات الحضرية المعقدة، والتي قد تفرض ضغوطًا اقتصادية ونفسية تُفضي أحيانًا إلى الانحراف، خاصة في ظل ضعف الدعم الأسري والاجتماعي.



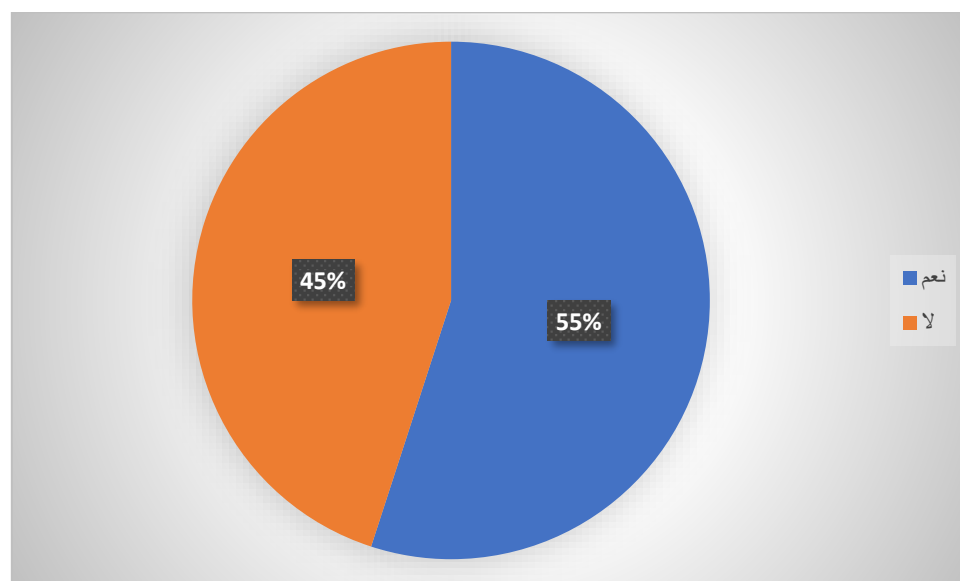
الشكل رقم 12 يمثل أعمدة بيانية حسب متغير مدى أنواع الجرائم النسوية

الجدول رقم 14 يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى تعرض المبحوثين الى الجرائم النسوية

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	88	55.00%
لا	72	45.00%
المجموع	160	100%

تشير النتائج إلى أن 55% من أفراد العينة قد شاهدوا أو تعرضوا لجريمة نسوية في الوسط الحضري، مقابل 45% لم يشاهدوا أو يتعرضوا لها. تعكس هذه النسبة العالية وجوداً ملموساً للجريمة النسوية في الواقع الحضري، مما يدل على أن هذه الظاهرة ليست بعيدة عن التجربة اليومية للكثيرين. يمكن تفسير هذا الانتشار بوجود عوامل اجتماعية واقتصادية متعددة، مثل ضعف الحماية الاجتماعية، التحديات الأمنية، وعدم المساواة الاقتصادية التي تواجهها الفئات الهشة. التعرض المباشر أو المشاهدة تزيد من إدراك المجتمع لمخاطر السلوك الإجرامي النسوي، لكنها قد تؤدي أيضاً إلى شعور بعدم الأمان، مما يدفع بعض الأفراد إلى تبني سلوكيات دفاعية أو حتى الانخراط في سلوكيات مماثلة كرد فعل على الواقع المحيط.

تعكس هذه النسبة العالية انتشار الجريمة النسوية وتأثيرها المباشر على حياة الأفراد في الوسط الحضري، مما يزيد من شعورهم بعدم الأمان ويدفع بعضهم لتبني سلوكيات دفاعية أو مشابحة كرد فعل على الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المحيطة



الشكل رقم 13 دائرة نسبية حسب متغير مدى تعرض المبحوثين الى الجرائم النسوية

الجدول رقم 15 يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية الأكثر ارتكاباً للجريمة

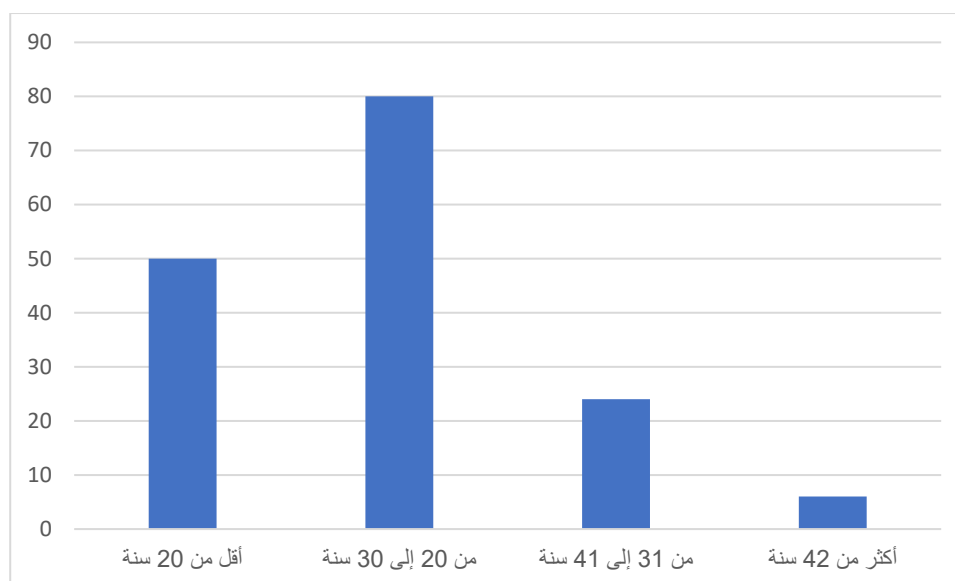
الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 20 سنة	50	31.25%
من 20 إلى 30 سنة	80	50.00%
من 31 إلى 41 سنة	24	15.00%
أكثر من 42 سنة	06	3.75%
المجموع	160	100%

تُظهر النتائج أن الغالبية العظمى من الجرائم النسوية تتركز في الفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة بنسبة 50%، تليها الفئة الأقل من 20 سنة بنسبة 31.25%، مع تراجع واضح في الفئات الأكبر سنًا.

تعكس هذه النسب أن الفئة العمرية الشابة هي الأكثر عرضة للانخراط في السلوك الإجرامي النسوي، ويرتبط ذلك بالضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها هذه الفئة، مثل البطالة والحاجة إلى الاستقلال المالي، إضافة إلى ضعف الدعم الأسري والمجتمعي. كما أن التغيرات النفسية والاجتماعية التي تصاحب مرحلة الشباب قد تزيد من احتمالية اتخاذ قرارات متهورة أو انحرافية.

أما انخفاض معدلات الجريمة مع التقدم في السن، فيُفسر بزيادة الاستقرار وتحمل المسؤوليات الاجتماعية التي تحد من المشاركة في سلوكيات مخالفة للقانون.

تُبين هذه النسب أن الفئة الشابة تواجه ضغوطاً اقتصادية واجتماعية تزيد من احتمال انخراطها في السلوك الإجرامي، بينما يقل هذا الانخراط مع التقدم في العمر نتيجة زيادة الاستقرار وتحمل المسؤوليات الاجتماعية التي تحد من التصرفات المنحرفة.



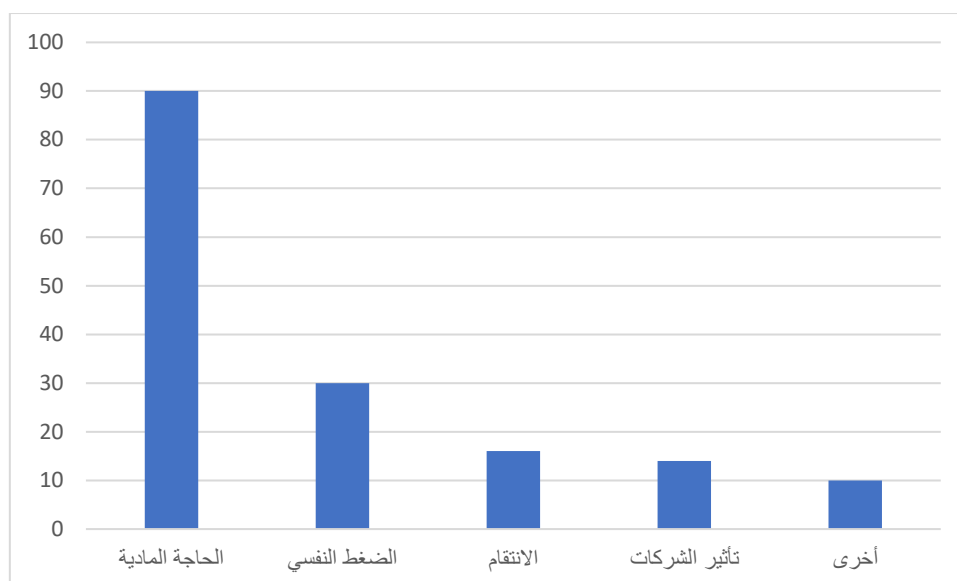
الشكل رقم 14 يمثل أعمدة بيانية حسب متغير الفئة العمرية الأكثر ارتكاباً للجريمة

الجدول رقم 16 يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الدافع المباشر للجريمة

الدافع	التكرارات	النسبة المئوية
الحاجة المادية	90	56.25%
الضغط النفسي	30	18.75%
الانتقام	16	10.00%
تأثير الشركات	14	8.75%
أخرى	10	6.25%
المجموع	160	100%

تشير النتائج إلى أن الدافع المباشر للجريمة النسوية يرتبط بشكل رئيسي بالحاجة المادية بنسبة 56.25%، تليها الضغوط النفسية بنسبة 18.75%، فيما تحتل دوافع أخرى مثل الانتقام وتأثير الشركات نسباً أقل، هذا التوزيع يعكس تأثير الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد، حيث يصبح الفقر والبطالة وقلة الفرص الاقتصادية عوامل بيئية ضاغطة تدفع النساء إلى اللجوء إلى السلوك الإجرامي لتلبية حاجاتهم المادية. كما تلعب الضغوط النفسية والاجتماعية دوراً هاماً في دفع المرأة نحو اتخاذ قرارات انفعالية قد تؤدي إلى ارتكاب جرائم، ما يعكس تأثير البيئة النفسية والاجتماعية على سلوكها. أما تأثير الشركات أو المؤسسات فيظهر وجود عوامل خارجية قد تساهم في تعزيز أو تسهيل هذا السلوك، سواء عبر الترويج أو الإغراءات الاقتصادية والاجتماعية.

الدوافع المرتبطة بالانتقام أو أسباب أخرى تعكس أبعاداً أعمق متعلقة بالصراعات الشخصية أو الاجتماعية التي تعيشها النساء في الوسط الحضري.



الشكل رقم 15 أعمدة بيانية حسب متغير الدافع المباشر للجريمة

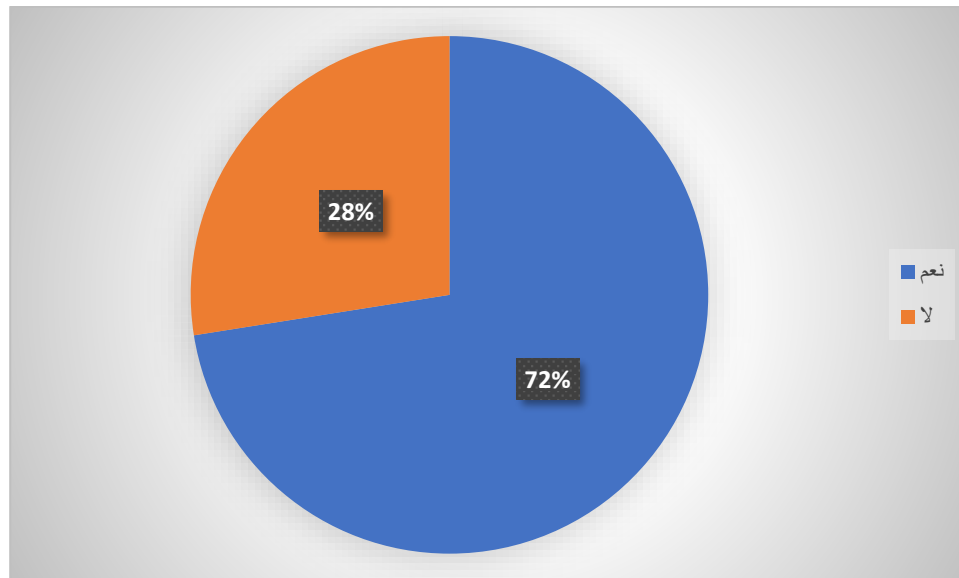
الجدول رقم 17 يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى تأثير الحياة الحضرية على الجريمة النسوية

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	116	72.50%
لا	44	27.50%
المجموع	160	100%

تشير النتائج إلى أن الغالبية العظمى من العينة (72.5%) تعتقد أن الحياة في المدن تؤثر على انتشار الجرائم النسوية، في حين يرى 27.5% غير ذلك.

تُبرز هذه النتيجة الاعتراف الواسع بأن البيئة الحضرية تلعب دوراً محورياً في تكوين وانتشار السلوك الإجرامي النسوي. الحياة في المدن، التي تتسم بالازدحام، التفاوت الاقتصادي، ضعف الترابط الاجتماعي، وزيادة الضغوط النفسية والاجتماعية، توفر بيئة خصبة لنمو الجرائم. الضغوط الحضرية تؤثر على الأفراد، ولا سيما الفئات الضعيفة اقتصادياً واجتماعياً، مما قد يدفعهم للجوء إلى السلوكيات غير القانونية كوسيلة للبقاء أو التمرد. كذلك، ضعف الرقابة المجتمعية والتفكك الأسري في المناطق الحضرية يزيدان من فرص انتشار الجريمة. رغم ذلك، هناك

نسبة من المشاركات ترى أن المدينة ليست بالضرورة سبباً مباشراً، وهو ما يعكس اختلاف الرؤى والتجارب الشخصية.



الشكل رقم 16 يمثل دائرة نسبية حسب متغير مدى تأثير الحياة الحضرية على الجريمة النسوية

الجدول رقم 18 يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى التحديات التي تواجه المرأة الحضرية

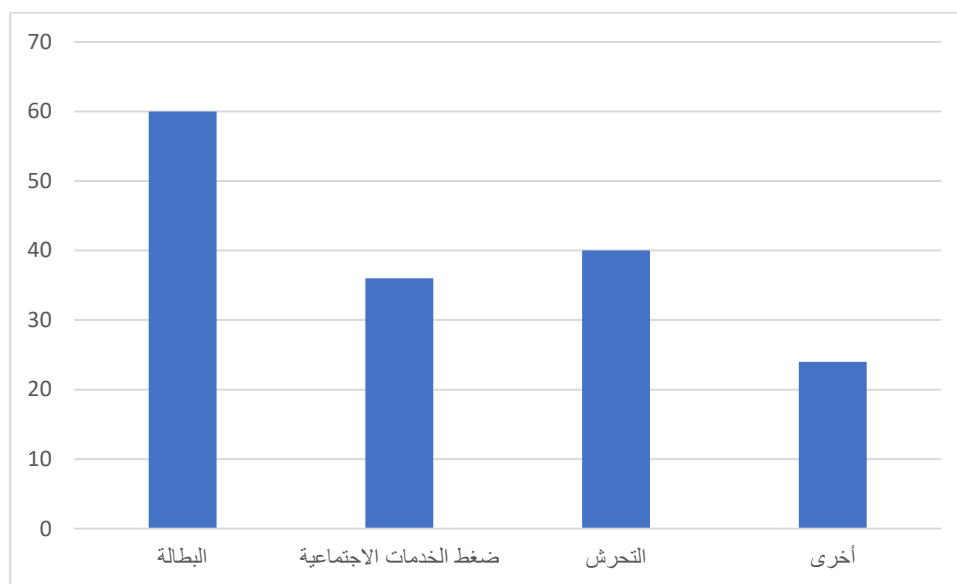
التحدي	التكرارات	النسبة المئوية
البطالة	60	37.50%
ضغط الخدمات الاجتماعية	36	22.50%
التحرش	40	25.00%
أخرى	24	15.00%
المجموع	160	100%

تشير النتائج إلى أن 72.5% من العينة يرون أن الحياة الحضرية تؤثر بشكل كبير على انتشار الجريمة النسوية، مقابل 27.5% يرون العكس. هذا يعكس دور البيئة الحضرية كمنظومة بيئية واجتماعية تؤثر على السلوك الإجرامي.

المدن تخلق ظروفًا معقدة تتميز بالازدحام، تفاوت الدخل، ضعف الترابط الاجتماعي، وضغوط نفسية متزايدة، ما يشكل بيئة غير مستقرة تسهل ظهور السلوكيات الانحرافية.

بالإضافة إلى ذلك، ضعف الرقابة الاجتماعية والتفكك الأسري في المناطق الحضرية يقللان من الحواجز الاجتماعية التي تمنع ارتكاب الجرائم، ويزيدان من فرص تورط النساء في سلوك إجرامي كوسيلة للتكيف أو البقاء. مع ذلك وجود نسبة من العينة التي لا ترى تأثيراً مباشراً للحياة الحضرية يشير إلى أن هناك عوامل أخرى تلعب دوراً، وربما اختلاف في مستويات الوعي أو التجارب الشخصية بين الأفراد.

تعكس هذه النتائج إدراكاً واسعاً لدور البيئة الحضرية كعامل محفز للجرائم النسوية، حيث تساهم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والتفكك المجتمعي في زيادة هشاشة الفئات الضعيفة ودفعها نحو السلوك الإجرامي، في مقابل تفاوت وجهات النظر الذي يعكس اختلاف الظروف الفردية وتجارب الحياة في المدينة.



الشكل رقم 17 يمثل أعمدة بيانية حسب متغير مدى التحديات التي تواجه المرأة الحضرية

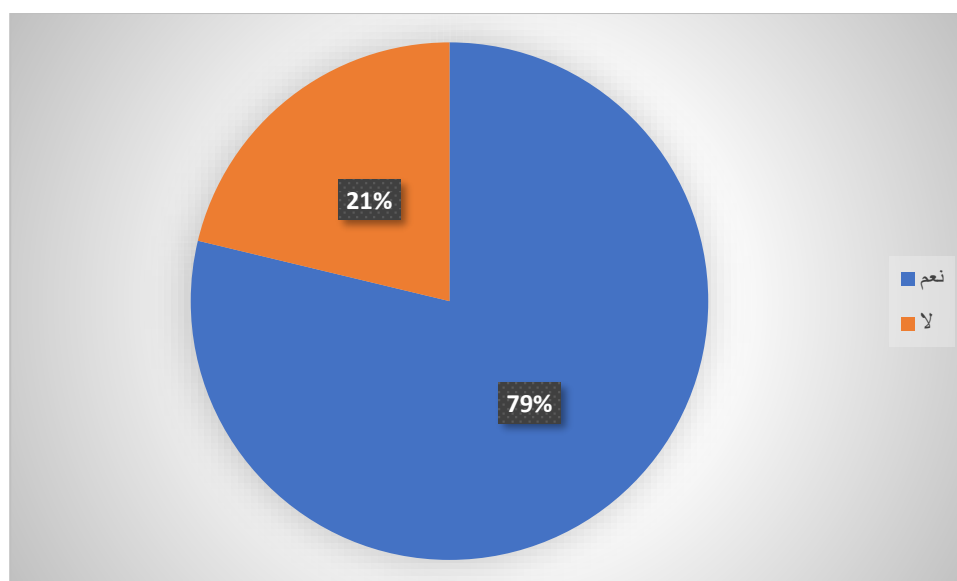
الجدول رقم 19 يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى تعزيز غياب الأمن الحضري على الجريمة

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	126	78.75%
لا	34	21.25%
المجموع	160	100%

تشير النتائج إلى أن 78.75% من العينة يرون أن غياب الأمن الحضري يسهم بشكل كبير في تعزيز الجريمة، مقابل 21.25% يرون أن له تأثيراً ضعيفاً أو غير مباشر.

هذا يدل على أن نقص التدابير الأمنية في البيئة الحضرية يشكل عاملاً بنوياً يسهل وقوع الجرائم، إذ يخلق فراغاً أمنياً يمكن استغلاله من قبل الأفراد ذوي الاتجاهات الإجرامية. الظروف مثل ضعف الإضاءة، قلة التواجد الأمني، ونقص المرافق الأمنية تزيد من فرص ارتكاب الجرائم، خصوصاً التي تستهدف الفئات الضعيفة كالنساء. كما أن الشعور بعدم الأمان يعزز حالة الانعزال والضعف الاجتماعي، مما يضعف الروابط الاجتماعية والثقة بالمؤسسات الأمنية، ويزيد من احتمالية لجوء بعض النساء إلى السلوك الإجرامي كآلية دفاعية أو رد فعل على البيئة المعاشة. أما النسبة الأقل التي لا ترى ارتباطاً مباشراً بين غياب الأمن والجريمة، فقد تعكس فهماً للسلوك الإجرامي من منظور فردي بحت، مما يبرز وجود اختلاف في الوعي بأهمية العوامل البيئية والاجتماعية المؤثرة.

تعكس هذه النتائج أهمية نقص الأمن الحضري كعامل رئيسي يسهل ارتكاب الجرائم النسوية، من خلال خلق بيئة ضعيفة لا تحمي الفئات الضعيفة وتزيد من شعورهم بالانعزال، بينما تشير النسبة الأقل إلى اختلاف في فهم أسباب الجريمة بين النظرة البنوية والنظرة الفردية.



الشكل رقم 18 يمثل دائرة نسبية حسب متغير مدى تعزيز غياب الأمن الحضري على الجريمة

المطلب الثاني: تفسير نتائج الدراسة حسب الفرضيات:

الفرضية الأولى: تؤثر خصائص العينة في إقبال المرأة على الجريمة في الوسط الحضري

تُظهر النتائج أن الخصائص الديموغرافية للعينة، التي تضم كلا الجنسين، تشكل عاملاً حاسماً في تفسير الميل نحو السلوك الإجرامي في الوسط الحضري. حيث تمثل الفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة النسبة الأعلى (43.75%)، وهي تواجه ضغوطاً اجتماعية واقتصادية مركبة، مثل البحث عن الاستقلال المالي ومواجهة البطالة، مما يجعل أفراد هذه الفئة أكثر عرضة للانحراف في أنماط سلوكية غير قانونية. كما يُلاحظ أن ضعف المستوى التعليمي، حيث أن 62.5% من العينة حاصلون على تعليم متوسط أو ثانوي، يحد من فرص الاندماج في سوق العمل الرسمي، مما يزيد من هشاشة الوضع الاقتصادي.

وعلى صعيد الحالة الاجتماعية، تُبرز النتائج أن العازبين والعازبات (35%) والمطلقين والمطلقات (27.5%) يشكلون النسبة الأكبر، مما يشير إلى غياب شبكة الدعم الأسري، وهو عامل يعزز الشعور بالعزلة ويزيد من التعرض للضغوط النفسية. أما على مستوى المهنة والدخل، فإن 37.5% من العينة عاطلون عن العمل، و68.75% يعانون من دخل شهري ضعيف أو معدوم، ما يخلق بيئة دافعة لتبني السلوك الإجرامي كآلية بديلة لتأمين الاحتياجات الأساسية.

الاستنتاج: تتفاعل العوامل الديموغرافية (العمر، التعليم، الحالة الاجتماعية، الدخل) مع التعقيدات الحضرية، مشكلة سلسلة من الخوافز التي تدفع الأفراد نحو الانحراف، مما يؤكد صحة الفرضية القائلة على تأثير خصائص العينة في السلوك الإجرامي.

الفرضية الثانية: الأبعاد الاجتماعية التي تؤدي بالنساء لارتكاب الجريمة النسوية

تكشف النتائج عن الدور الجوهرى للعوامل الاجتماعية في تشكيل السلوك الإجرامى، حيث تُشكّل البيئة الأسرية محوراً رئيسياً. فقد أشار 77.5% من المشاركين إلى أن التفكك الأسري يؤثر بشكل مباشر على السلوك الإجرامى، ويتوافق ذلك مع معاناة 47.5% منهم من علاقات أسرية متوترة أو منقطعة، وتعرض 65% للعنف بأنواعه المختلفة (لفظي، جسدي، نفسي). ينتج عن العنف الأسري صدمات نفسية مزمنة تُضعف الثقة في المؤسسات الاجتماعية، وتدفع الأفراد نحو البحث عن مخرجات خارج الإطار القانوني.

أما الظروف الاقتصادية، فقد اعتبرها 85% من العينة عاملاً رئيسياً للجريمة، ما يتماشى مع ارتفاع نسب البطالة (37.5%) وضعف الدخل (68.75%)، مما يبرز دور الفقر كدافع مركزي للانخراط في أنشطة غير مشروعة. إضافة إلى ذلك، يرى 62.5% من المشاركين أن وسائل الإعلام تلعب دوراً في تعزيز السلوك الإجرامى من خلال الترويج لنماذج سلبية تسهل تقبّل الانحراف.

الاستنتاج: تشكل التفاعلات بين التفكك الأسري، والعنف، والفقر ما يمكن تسميته بـ "مثلث الهشاشة الاجتماعي"، الذي يدفع الأفراد إلى اعتماد السلوك الإجرامى كاستراتيجية تكيف مع الواقع المعاش، مما يدعم الفرضية الثانية للدراسة

الفرضية الفرعية الثالثة: يؤثر الوسط الحضري على نمطية الجريمة النسوية.

أكدت 72.5% من العينة أن البيئة الحضرية تُعزز انتشار الجريمة النسوية نتيجة الضغوط الهيكلية اليومية التي تواجهها النساء في المدن. فالبطالة التي بلغت نسبتها 37.5%، والتحرش بنسبة 25%، وضعف الخدمات الاجتماعية بـ 22.5% تمثل أبرز التحديات التي تزيد من الشعور بالهشاشة وعدم الاستقرار. بالإضافة إلى ذلك، أشارت 78.75% من المشاركات إلى أن غياب الأمن الحضري يسهم في خلق بيئة غير آمنة تزيد من فرص ارتكاب الجرائم، خصوصًا في الأحياء المهمشة والمحرومة.

وتظهر نمطية الجرائم في هيمنة جريمة السرقة بنسبة 42.5%، التي تعبر عن الاحتياجات المادية الملحة، تليها جرائم العنف بنسبة 25%، والتي تُعتبر رد فعل مباشرًا على الضغوط النفسية والاجتماعية المتراكمة. هذا الارتباط الوثيق بين طبيعة الجرائم والظروف الحضرية يعكس تأثير البيئة على السلوك الإجرامي النسوي.

الاستنتاج: يُنتج الوسط الحضري بيئة ديناميكية تتفاعل فيها التحديات الهيكلية كالفقر والبطالة مع الضغوط اليومية كالتحرش وغياب الأمن، مما يشكل حاضنة خصبة للجريمة النسوية، ويؤكد صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة.

الفرضية العامة: تؤثر الأبعاد السوسولوجية للجريمة النسوية في الوسط الحضري

تتلاقى العوامل السابقة في إطار متكامل يُفسر الطبيعة المركبة للجريمة النسوية. إذ يُنتج التداخل بين البُعد الاجتماعي، مثل التفكك الأسري والعنف، والبُعد الاقتصادي، كالبطالة والفقر، حالة من الهشاشة المتعددة الأوجه التي تتفاقم في البيئة الحضرية بفعل التفكك المجتمعي وغياب الآليات الداعمة. وتُبرز نمطية الجرائم، كالهيمنة الواضحة لجرمي السرقة والعنف، كيف تتحول الاحتياجات المادية والضغط النفسي إلى أفعال إجرامية في ظل غياب البدائل المشروعة والفرص الحقيقية.

الاستنتاج: الجريمة النسوية ليست فعلاً فردياً عشوائياً، بل هي نتيجة تراكمية لتفاعل شبكة معقدة من العوامل السوسولوجية المرتبطة بالأسرة، الاقتصاد، والبيئة الحضرية، ما يؤكد صحة الفرضية العامة للدراسة، ويبرز ضرورة تبني مقاربات متكاملة وشاملة تعالج الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة

المطلب الثالث: النتائج العامة للدراسة:

أولاً: التحليل الإحصائي – الاجتماعي

1. التركيب العمري للعينة تشكل الفئة العمرية (20-30 سنة) النسبة الأعلى في العينة بنسبة 43.75%، وهي شريحة عمرية تمر بتحولات اجتماعية مهمة مثل الزواج، الاستقلال المالي، البطالة. هذه المرحلة تجعلهم أكثر عرضة للانزلاق نحو سلوكيات غير قانونية نتيجة لضغوط اقتصادية ونفسية، خاصة مع غياب الدعم الأسري والمؤسسي.
2. المستوى التعليمي يمثل الأشخاص الحاصلون على مستوى تعليمي متوسط أو ثانوي نسبة 62.5% من العينة، وهو مستوى قد لا يؤهل غالباً للوظائف المستقرة ذات الدخل الكافي، مما يعزز شعور التهميش الاجتماعي والاقتصادي، ويدفع إلى اللجوء إلى مصادر دخل بديلة قد تكون غير مشروعة.
3. الحالة الاجتماعية تشير النتائج إلى أن 62.5% من العينة من غير المستقرين زوجياً (عزاب ومطلقين)، وهو ما يعكس غياب شبكة دعم أسرية وزوجية. هذا الأمر يعزز شعور العزلة الاجتماعية ويزيد من خطر التعرض للاضطرابات النفسية والهشاشة الاجتماعية.
4. الوضع المهني والاقتصادي تشير البيانات إلى أن 37.5% من الأفراد في العينة بدون عمل، وأكثر من ثلثهم يعانون من دخل شهري ضعيف أو معدوم (أقل من 20,000 دج). هذا الواقع يعزز ظاهرة الفقر التي تعتبر دافعاً قوياً للانخراط في سلوكيات إجرامية، خصوصاً في الاقتصاد غير الرسمي.

ثانيًا: العوامل الاجتماعية المؤثرة للسلوك الإجرامي

1. البيئة الأسرية أكد 77.5% من المشاركين أن البيئة الأسرية تؤثر بشكل مباشر على السلوك الإجرامي، ويعكس ذلك وجود علاقات أسرية متوترة أو منقطعة لدى 47.5% منهم، مما يشير إلى أن ضعف التماسك الأسري يزيد من احتمالية الانحراف.
2. العنف الأسري تعرض 65% من العينة لعنف أسري بأنواعه المختلفة (لفظي، نفسي، جسدي)، وهو عامل يؤدي إلى صدمات نفسية تضعف الثقة بالنفس وتعزز الميول الانفعالية، التي قد تنعكس على سلوك إجرامي لاحق.
3. السجل الجنائي العائلي أفاد 22.5% من العينة بوجود أفراد في الأسرة لديهم سوابق جنائية، مما يعزز فرضية انتقال السلوك الإجرامي ضمن البيئة العائلية والثقافة الفرعية المنحرفة.

ثالثاً: المحيط الحضري كبيئة مولدة للانحراف

1. العوامل الاقتصادية يرى 85% من العينة أن الظروف الاقتصادية هي المحفز الرئيسي للجريمة، مما يعكس أن السلوك الإجرامي هو استجابة لضغوط هيكلية ناجمة عن غياب الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف الاجتماعية.

2. وسائل الإعلام اعتبر 62.5% من العينة أن الإعلام يلعب دوراً في تعزيز السلوك الإجرامي، مشيرين إلى ضعف الوعي النقدي وتغليب النماذج السلبية في التمثيلات الإعلامية.

رابعاً: تحليل نمط الجرائم

1. أنواع الجرائم تتصدر السرقة بنسبة 42.5%، تليها جرائم العنف بنسبة 25%. هذه الجرائم تعكس الطابع الاقتصادي والانتقامي للسلوك الإجرامي في الوسط الحضري. كما تعكس الجرائم الأخرى مثل الاحتيال وتجارة المخدرات انخراطاً في اقتصاد رمادي غير مشروع.

2. شهادة أو تجربة الجريمة أفاد 55% من المشاركين أنهم شهدوا أو كانوا ضحايا لجرائم، مما يشير إلى انتشار الظاهرة وضعف منظومات الوقاية المجتمعية

.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد تناولت هذه المذكرة بالدراسة والتحليل ظاهرة الجريمة النسوية في الوسط الحضري الجزائري، باعتبارها من الظواهر الاجتماعية المعقدة والمتعددة الأبعاد، والتي لا يمكن مقاربتها من زاوية واحدة، بل تتطلب منظوراً تكاملياً يجمع بين البعد القانوني، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والنفسي. فقد اتضح من خلال الدراسة أن التحولات الاجتماعية العميقة التي شهدتها المجتمع الجزائري، خاصة في الوسط الحضري، قد ساهمت في بروز أنماط جديدة من الجريمة، من بينها تلك التي ترتكبها النساء، والتي كانت إلى وقت قريب تعدّ من المواضيع الهامشية أو قليلة التداول في الأدبيات العلمية والأكاديمية.

أظهرت المذكرة أن فهم الجريمة النسوية لا يمكن أن ينفصل عن السياق الحضري الذي تنمو فيه، حيث تتشابه ظروف اقتصادية صعبة، وضغوط اجتماعية، وتحولات في الأدوار التقليدية للمرأة، مع عوامل نفسية وتربوية معقدة، تخلق في مجموعها بيئة خصبة لتطور سلوكيات منحرفة أو إجرامية لدى بعض النساء. كما تبين أن التشريعات الوطنية، رغم محاولاتها في التصدي لهذه الظاهرة، لا تزال تواجه قصوراً في التعاطي مع خصوصية المرأة الجانحة، سواء من حيث البنية العقابية أو آليات الوقاية والدعم.

ومن جهة أخرى، أبانت الدراسة عن دور المؤسسات العقابية التي تأوي النساء الجانحات، وعن طبيعة الأنظمة المعتمدة في تسييرها، ومدى توافقها مع المعايير الدولية في معاملة السجينات، وتوفير بيئة إصلاحية حقيقية تراعي خصوصية المرأة، لا سيما من حيث الجوانب الصحية والنفسية والإنسانية.

إن ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يؤكد الحاجة الملحة إلى اعتماد مقاربة شمولية تقوم على الوقاية أولاً، ثم التدخل السريع والفعال ثانياً، وإعادة الإدماج ثالثاً، بما يسمح بتفكيك أسباب الجريمة النسوية ومعالجة آثارها، سواء على المرأة نفسها أو على المجتمع ككل، خاصة في ظل ما تتركه هذه الجرائم من تداعيات على بنية الأسرة وتماسكها، وعلى صورة المرأة في المجتمع.

الحلول والمقترحات:

أولاً: على مستوى الوقاية الاجتماعية:

تعزيز التربية الوقائية:

إدماج برامج توعية ووقاية من الجريمة ضمن المناهج التربوية، تستهدف الفتيات منذ المراحل الدراسية الأولى، بما يُنمي لديهن الوعي الذاتي، والثقة بالنفس، ومهارات التعامل مع التحديات الاجتماعية.

تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية للنساء:

دعم النساء المعوزات أو العاطلات عن العمل من خلال برامج دعم حكومية ومجتمعية. توفير مشاريع صغيرة وقروض ميسرة تُمكن المرأة من الاعتماد على ذاتها.

دعم دور الأسرة في التنشئة السليمة:

تنظيم حملات توعية للأسر حول التربية المتوازنة، ومخاطر الإهمال أو العنف الأسري. إنشاء مراكز دعم أسري تقدم خدمات الإرشاد والتوجيه النفسي والاجتماعي.

ثانياً: على مستوى الوقاية الموقفية والتصميم الحضري:

تعزيز الأمن الحضري الموجه نحو النساء:

حسين الإضاءة العامة في الأحياء الحضرية ومواقف النقل. نشر كاميرات المراقبة في المناطق المعروفة بخطرها. إنشاء وحدات أمنية مختصة بالاستجابة السريعة للعنف ضد النساء.

تهيئة فضاءات حضرية آمنة:

اعتماد مبادئ "المدن الآمنة للنساء" عند تصميم الأحياء الحضرية. إشراك النساء في لجان التخطيط العمراني لضمان مراعاة احتياجاتهن الخاصة.

ثالثاً: على مستوى التشريع والسياسات العامة:

مراجعة التشريعات المتعلقة بالجريمة النسوية:

إعادة النظر في العقوبات المقررة لبعض الجناح المرتكبة من طرف النساء، لا سيما تلك الناتجة عن ظروف قاهرة كالاعتداء أو الاستغلال. إصدار قوانين خاصة تضمن حماية النساء من الوقوع في دائرة الجريمة (مثل قانون الحماية من التشرد، العنف الاقتصادي...).

توسيع بدائل السجن:

اعتماد بدائل للعقوبات السالبة للحرية مثل العمل لخدمة المجتمع، والمراقبة الإلكترونية للنساء المرتكبات لجناح غير خطيرة، خاصة إذا كن أمهات أو حوامل.

رابعاً: على مستوى المؤسسات العقابية وإعادة الإدماج:

تطوير برامج تأهيل داخل السجون:

إدراج برامج تعليمية ومهنية تتيح للنساء السجينات اكتساب مهارات تساعدن على الاندماج بعد الإفراج. توفير الدعم النفسي والاجتماعي داخل السجن، من خلال توظيف أخصائيات نفسانيات واجتماعيات.

توفير الرعاية الخاصة للفئات الهشة من النساء داخل السجون:

كالحوامل، الأمهات، ضحايا العنف، القاصرات، وضمان احترام خصوصيتهن وكرامتهن.

تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة (العدالة، التضامن، التربية، الصحة):

لإعداد خطة وطنية شاملة للوقاية من الجريمة النسوية وإعادة إدماج السجينات

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب:

1. عبد الفتاح دوما، المرأة والجريمة: مقارنة سوسولوجية في الجريمة النسوية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016.
2. سعيد صادق، علم الاجتماع الجنائي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2014.
3. علي عبد القادر القهوجي، الوجيز في شرح قانون العقوبات - القسم العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2010.
4. محمد النابلسي، علم النفس المرضي والعلاج النفسي، دار الفكر اللبناني، بيروت، 2004.
5. شكور وديع خليل، العنف والجريمة، الدار الجامعية للعلوم، بيروت .
6. عبد الرحمن العيسوي، شخصية المجرم ودوافع الجريمة، المركز القومي للدراسات الأمنية، الرياض، 1411هـ.
7. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1988.
8. أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
9. الآبادي، عبد الله، علم الإجرام، منشورات عويدات، بيروت، 1993.
10. طالب، صباح عبيد، معجم الجريمة، دار الثقافة، عمان، 2002.
11. السمري، مصطفى محمد، علم الإجرام، دار الثقافة، القاهرة.
12. عيسوي، أحمد، مدخل إلى علم الإجرام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.
13. منصور رحمان، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم، الجزائر، 2006.
14. بلعباس إبراهيم، أركان الجريمة وطرق إثباتها، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
15. مأمون سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الفقه العربي، القاهرة، 1978.
16. محمود حسن وآخرون، مقدمة الرعاية الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، 1968.
17. محمد طلعات عيسى، الرعاية الاجتماعية لأحداث المنحرفين، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1963.
18. منير العصرة، انحراف الأحداث ومشكلة العوامل، المكتبة المصرية الحديثة، مصر، 1979.
19. سعد المغربي، انحراف الصغار، دار المعارف، القاهرة، 1968.

20. محمد سلامة غباري، مدخل علاجي جديد لانحراف الأحداث، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1989.
21. شنتهاني كار، الأطفال غير العاديين سيكولوجيتهم وتعليمهم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001.
22. ثروت جلال، الظاهرة الإجرامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1983.
23. فؤاد محمد الشريف بن غضبان، التحضر والحضرة في ظل عالم متغير، دار اليازوري العلمية، عمان، 2015.
24. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1996.
25. بومخلوف محمد، التحضر، دار الأمة، الجزائر، 2001.
26. الدرقاوي، فاطمة الزهراء، مدخل إلى علم الاجتماع الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
27. سامية حسن الساعاتي، جرائم النساء، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1986.
28. سامية محمد جابر، الانحرافات الاجتماعية بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
29. عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة، دار الشروق، عمان، 2008.
30. عوض محمد عوض، مبادئ علم الإجرام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1980.
31. دروسي مكي، الموجز في علم الإجرام، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2006.
32. رمسيس بنهام، الجريمة والجريمة في الواقع الكوني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.
33. سامية حسن الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر، الدار المصرية السعودية، القاهرة، 2006.
34. سامية مصطفى الخشاب، المرأة والجريمة: دراسة اجتماعية ميدانية، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1983.
35. محمد غالب، مشكلات الساعة في مجتمعاتنا، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، 1966.
36. شفيق، محمد، الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.
37. الخولي، محمود السيد، العنف في مواقف الحياة اليومية، دار الإسرء، الإسكندرية، 2006.
38. الشربيني، مروة شاكر، العنف الجسدي ضد المرأة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.
39. شكري علياء وآخرون، المرأة والمجتمع من وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر .

40. عبد المنعم سليمان، علم الإجرام والجزاء، الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
 41. عبد الله عبد الغني غانم، سجن النساء دراسة انثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.
 42. عصرة منيرة، انحراف الأحداث ومشكلة العوامل، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1974.
 43. بوذراع، سامية، الانحراف عند المرأة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2014.
 44. أبو السعود محمد، الوقاية من الجريمة النسوية في المجتمعات المعاصرة، دار الفكر الجامعي، 2011.
 45. بن مرزوق، خديجة، المرأة والجريمة، دراسة سوسيولوجية، دار الهدى، الجزائر، 2017.
- ثالثاً: الأطروحات الجامعية
1. والمالين نجيب، الجريمة والمسألة السوسيولوجية، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري-قسنطينة، 2007-2008.
 2. توفيق، مالك شليح، العنف في الوسط الحضري - دراسة ميدانية بمدينة وهران، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2013-2014.
- رابعاً: المقالات :
1. حويتي أحمد، "دور البحث العلمي في الوقاية من الجريمة"، أعمال الندوة العلمية: البحث العلمي والوقاية، أكاديمية نايف العربية، الرياض، 2001.
 2. لبدانية ذياب، "الجرائم المستحدثة والبحث العلمي في المجتمع العربي"، أعمال الندوة العلمية: البحث العلمي والوقاية، أكاديمية نايف العربية، الرياض، 2001.
 3. أحمد فوزي الصادي، "رعاية أسر النزلاء كأسلوب من أساليب الرعاية اللاحقة"، الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1988.
 4. فهمي مقبل، "العمل الاجتماعي داخل المؤسسات الإصلاحية ودوره في الإصلاح"، أبحاث الحلقة العلمية الثامنة، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1993.
 5. حيدر إبراهيم، "إدماج المرأة في خطط التنمية: مشاكل وإمكانيات"، مجلة الدراسات العالمية، دمشق، العدد 31، 1993.
 6. عبد الله خوج وفاروق عبد السالم، الأسرة العربية ودورها في الوقاية من الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1419هـ.

7. محمد فرج الملهوف، الرعاية اللاحقة ودورها المهني في التعامل مع المفرج عنهم، ورقة بحثية، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1991.

8. زيد محمد إبراهيم، "تقارير حول حقوق الإنسان في السجون" (بدون تفاصيل نشر).

خامساً: المجالات العلمية:

1. امال عثمان وانطوانيت جورج دانيال، "الجريمة والطمث"، المجلة الجنائية القومية، العدد 1، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1985.

2. حنان حمادي ومحمد بو مخلوف، "جغرافية الجريمة في الوسط الحضري"، دفاتر الخبر، المجلد 17، العدد 1، 2022.

3. جمال بوربيع، "الاتصال والتكيف الاجتماعي في الوسط الحضري"، الباحث الاجتماعي، العدد 12، جامعة جيجل، الجزائر، 2016.

4. أجنبية:

1. Durkheim, É., The Rules of Sociological Method, Free Press, 1982.
2. Lefebvre, H., The Urban Revolution, University of Minnesota Press, 2003.
3. Shaw, C. R., & McKay, H. D., Juvenile Delinquency and Urban Areas, University of Chicago Press, 1942.
4. Lemert, E. M., Social Pathology, McGraw-Hill, 1951.
5. Becker, H., Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance, Free Press, 1963.

الملاحق



جامعة ابن خلدون - تلمنت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع



تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

نحن الماضون أسفله الطلبة الآتية أسماؤهم

السيد(ة) **أحمد**
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم **209767310** والصادرة بتاريخ **2023/11/08**
المسجل(ة) بكلية: **العلوم الإنسانية والاجتماعية** قسم: **العلوم الاجتماعية**
و المكلفون بإنجاز مذكرة مكملة لنيل شهادة **الماستر الموسومة بعنوان:**
الأنجاء السوسولوجية للجريمة النسوية في الوسط الحضري
من **إسالة محمد البني** بمدينة **تلمنت**

نصرح بشرفنا أننا إلترمنا بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية و النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ **2025/05/28**

28 MAI 2025

المصادقة

بوئلجنة هند
عمون تلمنت

إمضاء المعني

عبد



جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي أدناه:

السيدة: السيد:
الصفة: طالبة ماستر.
الحاملة لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 2.05.99.1.156. والصادرة بتاريخ: 25.08.2020.
المسجلة بكلية: العلوم. إلى: س.ا. ت. و. إلى: جهة: القسم: العلوم. إلى: جهة:
والمكلفة بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

.....
.....

أصرح بشرفي أن ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

المصادقة على الإمضاء

تبارت في: 25/08/2021

توقيع المعنى:

IBEKADDOUR Ali

بد شهود للمصادقة على الإمضاء
السيد:
ر. ب. ت. و. إلى: س.ا. ت. و. إلى: جهة:
الصادرة بتاريخ: 25/08/2021
من طرف:
تيارت في:
رئيس المجلس الشعبي البلدي

10 1

الملحق : إستمارة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع
استمارة بحث:



في إطار إنجاز مذكرة مقدمة استكمالاً لنيل شهادة الماستر في تخصص علم الاجتماع الحضري

بعنوان:

الأبعاد السوسولوجية للجريمة النسوية في الوسط الحضري

إشراف:

د. بداوي سميرة

من إعداد الطلبة:

- بحري أمال
- رابح نجاة بحرية

يشرفنا ان نضع بين أيديكم هذه الاستمارة التي تستخدم لأغراض علمية حيث سيتم التعامل بسرية،
لذا نرجو منكم الإجابة عليها، بكل صدق وموضوعية حتى يتسنى لنا الوصول إلى معلومات وحقائق تفيد
دراستنا، ولكم منا فائق الشكر والاحترام لتعاونكم.

من فضلك ضع الإشارة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيك.

السنة الجامعية: 2025/2024

المحور الأول: البيانات الشخصية للمبحوثين

1. الجنس:

☐ ذكر ☐ انثى

2. العمر:

☐ أقل من 20 سنة ☐ من 31 إلى 41 سنة
☐ من 20 إلى 30 سنة ☐ أكثر من 42 سنة

3. المستوى التعليمي:

☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي

4. الحالة الاجتماعية:

☐ عذباء ☐ مطلقة ☐ متزوجة
☐ أرملة

عدد الأطفال إن وجد:

5. المهنة:

☐ بدون عمل ☐ موظفة ☐ عاملة بسيطة ☐ مهنة حرة ☐ أخرى

6. الدخل الشهري:

☐ بدون عمل ☐ بين 20.000 دج إلى 40.000 دج ☐ أقل من 20.000 دج ☐ أكثر من 40.000 دج

المحور الثاني: العوامل الاجتماعية

7. هل تعتقد أن البيئة الأسرية تؤثر على السلوك الاجرامي؟

☐ نعم ☐ لا

كيف ذلك

8. ماهي طبيعة علاقتك مع الأسرة؟

☐ جيدة ☐ متوترة ☐ منقطعة

9. هل تعرضت للعنف الأسري؟

نعم ☐ لا ☐

ما هو نوعه؟

لفضي ☐ جسدي ☐ نفسي ☐

10. هل هناك سوابق جنائية في الأسرة؟

نعم ☐ لا ☐

11. هل تعتقد أن الظروف الاقتصادية سبب رئيسي للجريمة؟

نعم ☐ لا ☐

12. هل تلعب وسائل الاعلام أي دور في تعزيز السلوك الاجرامي لديك؟

نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك

المحور الثالث: نمطية الجريمة المرتكبة في الوسط الحضري

13. ماهي أنواع الجرائم التي ترتكبها النساء في الوسط الحضري من وجهة نظرك؟

سرقة ☐ عنف ☐ احتيال ☐ تجارة او حيازة المخدرات ☐

أخرى

14. هل سبق وشاهدت او كنت ضحية للجريمة النسوية في الوسط الحضري؟

نعم ☐ لا ☐

15. ماهي الفئة العمرية الأكثر ارتكاب للجريمة النسوية في الوسط الحضري؟

.....

16. ما هو الدافع المباشر لارتكاب الجريمة في رأيك؟

الحاجة المادية ☐ الضغط النفسي ☐

الانتقام ☐ تأثير الشركات ☐

أخرى

17. هل تؤثر الحياة في المدن على انتشار الجرائم النسوية؟

نعم ☐ لا ☐ برر ذلك ☐

18. ماهي أبرز التحديات التي تواجه النساء في الوسط الحضري والتي تدفع بها لارتكاب الجريمة؟

☐ البطالة ☐ ضغط الخدمات الاجتماعية

☐ التحرش

أخرى

19. هل تعتقد بأن غيات الأمن الحضري يعزز الجريمة؟

☐ نعم ☐ لا

كيف

شكرا جزيلا على وقتك

المخلص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الجريمة النسوية في المجتمعات الحضرية الحديثة، التي شهدت تزايداً ملحوظاً بسبب عوامل متعددة مثل الفقر، البطالة، العنف الأسري، التمييز الجنسي، وغياب الدعم الاجتماعي. تهدف الدراسة إلى فهم أسباب الجريمة النسوية، وتحليل تأثير البيئة الحضرية على السلوك الإجرامي للنساء، والتعرف على أنماط وأنواع هذه الجرائم وآثارها في الوسط الحضري، بالإضافة إلى تحديد العوامل الاجتماعية المساهمة في ارتكابها. تم اختيار عينة عشوائية بسيطة مكونة من 160 فرداً من كلا الجنسين، وجرى جمع وتحليل البيانات باستخدام المنهجين الكمي والوصفي، لتحقيق فهم شامل للظاهرة ودوافعها.

الكلمات المفتاحية:

الجريمة، الجريمة النسوية، الوسط الحضري، الجريمة النسوية في الوسط الحضري.

Abstract:

This study addresses the phenomenon of female crime in modern urban communities, which has seen a significant increase due to multiple factors such as poverty, unemployment, domestic violence, gender discrimination, and lack of social support. The study aims to understand the causes of female crime, analyze the impact of the urban environment on women's criminal behavior, identify the patterns and types of these crimes and their effects in the urban context, as well as determine the social factors contributing to their commission.

A simple random sample of 160 individuals of both genders was selected, and data were collected and analyzed using both quantitative and descriptive methods to achieve a comprehensive understanding of the phenomenon and its motivations.

Keywords:

Crime, Female Crime, Urban Environment, Female Crime in the Urban Environment.

Rusmer:

Cette étude traite du phénomène de la criminalité féminine dans les communautés urbaines modernes, qui a connu une augmentation notable en raison de plusieurs facteurs tels que la pauvreté, le chômage, la violence domestique, la discrimination sexuelle et le manque de soutien social. L'étude vise à comprendre les causes de la criminalité féminine, analyser l'impact de l'environnement urbain sur le comportement criminel des femmes, identifier les types et les modes de ces crimes ainsi que leurs effets en milieu urbain, et déterminer les facteurs sociaux contribuant à leur commission.

Un échantillon aléatoire simple de 160 individus des deux sexes a été sélectionné, et les données ont été recueillies et analysées en utilisant à la fois des méthodes quantitatives et descriptives afin d'obtenir une compréhension globale du phénomène et de ses

Mots-clés :

Criminalité, Criminalité féminine, Milieu urbain, Criminalité féminine en milieu urbain.